118

٤٢٨

146

المرحوم المغفور له احمد افندی روح شریفنه الفاتحه

اولو یعقوب زاده نکدر

مصباح شرحی قوجه

ضوء

جامع مرادی فاصل اولدی

قیمت ٢٥

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

٣٤٦
٢١٠٧٣٠

الحاج

[stamp, illegible]

[stamp, illegible]

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب الضوء

مؤلف تاج الدین اسفراینی

موضوع

شمارهٔ اختصاصی (۳۴۶) از کتب اهدائی [illegible] زاده

شمارهٔ ثبت کتاب ۲۱۰۷۳۰

146

المرحوم المغفور له احمد افندی روح شریفنه الفاتحه

اولو یعقوب زاده نکدر

مصباح شرحی قوجه

ضوء

جامع مرادی فاصل اولدی

قیمت ٢٥

٣٤٦
٢١٠٧٣٠

الحاج

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب الضوء

مؤلف تاج الدین اسفراینی

موضوع

شمارهٔ اختصاصی (۳۴۶) از کتب اهدائی [illegible] زاده

شمارهٔ ثبت کتاب ۲۱۰۷۳۰

116

المرحوم المغفور له احمد افندي روح شريفنه الفاتحة

اولو يعقوب زاده نكدر

مصباح شرحي قوجه ضوء

قيمت ٢٥

بحثه مرادي حاصل اولدي

اوزاينه الكعبة الى ص ...
...
...
...

٣٤٦
٢١٠٧٣٠

جمهوری اسلامی ایران
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب: الضوء
مؤلف: تاج الدین اسفراینی
موضوع:
شمارهٔ ثبت کتاب: ٢١٠٧٣٠
شمارهٔ اختصاصی (٣٤٦) از کتب اهدائی: ...

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط
فلذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه
قولك اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء
فزيد منطلق وانما زحلقت الفاء الى الخبر كراهة
ان يوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها
معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلم يليها الا الاسم
وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها
المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف
كما يقال جائني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد
فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان
يستعملها آخذا في كلام مستانف من غير ان
يتقدمها كلام ومنه ما يأتي في اوائل الكتب وبعد
من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه

ويبنى

ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف
المضاف اليه فلم يبن وتركت منصوبا على الظرفية
والعامل اما عند سيبويه وجميع النحويين فلانها لنيابتها
عن الفعل تعمل في الظروف خاصة والاخفش
ان يعمل فيه اردت على معنى اردت بعد الفراغ
من حمد الله تعالى ان اظهر والا اظهر على معنى اردت
ان اظهر بعد الفراغ من حمد الله تعالى لان ان تقطع
ما بعدها عن العمل فيما قبلها نص على ذلك
سيبويه فلم يجوز في اما اليوم فانني خارج
ان يعمل في الظرف خارج وجعله منصوبا
باما وذلك لانهم اذا كانوا ممن يمنعون
تقديم معمول ان عليها فهم لتقديم معمول معمولها
عليها امنع واما اذا قلت اما اليوم فانا خارج

فانت بالخيار ان شئت اعملت اما وان شئت اعملت
خارج العدد لمانع واذا قلت اما زيدا فانا ضارب
لا يعمل في زيد الا ضارب لان اما لا تعمل في المفعول به
واذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة
عند جميع النحويين الا عند ابا العباس المبرد فانه
اجاز نصب زيد بضارب وجعل لاما خاصية
تصحيح التقديم ما يمتنع تقديمه وقد نقله
بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا ولعل قول
ابي الدرداء رضي الله عنه اما بادي بدي فاني احمد الله
مما يعضد هذا المذهب فان انتصاب بادي
منصوب على الحال من الضمير المستكن في احمد الله والعامل
فيه هو اعني احمد فقد عمل مع وقوعه في حيز ان
فيما تقدم منها ولا يمكن ان يجعل العامل في الحال

اما

اما لانها لا تعمل الا في الظروف ونحوها والاعمال المطلق
مانع آخر وهو وقوعه في صلة ان وشي مما في حيزها
لا يتقدم عليها قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
وجه التشبيه بين النحو والملح ظاهر وهو الصلاح
باستعمالهما والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل
في الطعام صلح والا فسد وكذا النحو ان استعمل
في الكلام نحو ضرب زيد عمروا برفع الفاعل ونصب
المفعول صلح الكلام فصار منتفعا به في تفهيم
المراد واذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب
المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به وجاعل
النحو مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون
وصفا لله لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة
اسم الفاعل الى المفعول على معنى انه يجعل النحو

في الكلام كالملح في الطعام وشرط الموصوف والصفة
ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل والمبدل منه
ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى شديد
العقاب بعد قوله تعالى من الله العزيز العليم بانه
بدل من الله دون الصفة لكونه نكرة في تقدير
الانفصال يعني لا يقال اضافة اسم الفاعل انما يكون
غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال ويكون
في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى الماضي نحو
نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر نحو زيد
مالك العبيد كانت الاضافة حقيقة والمعنى ههنا على
المضي لانه جعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
لشي قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين
حيث اوقع مالك صفة لله لانا نقول هذا الاستقبال

فيما نحن بصدده لان الفاعل ههنا لو لم يكن
بمعنى الحال او الاستقبال لما يعمل عمل الفعل
وقد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال فيكون
اضافته في حكم الانفصال وانما قلنا انه قد عمل
لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من
افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنع
الاقتصار على احدهما وقد عمل في الثاني وهو اما
الكاف وحده في قوله كالملح ان جعلناه اسما او
الجار والمجرور ان جعلناه متعلق المحذوف
ان جعلنا حرف جر بتسليم زيادته في نحو الكلام
واذا عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم الا
قتصار على احدهما وهو ممتنع فوجب ان يكون
عاملا في الاول وان يكون الاضافة غير محضة

وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان قيل اجعل بهذا الوجه حاجل ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثل في قوله
تعالى وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف منصوب
المحل على الحال من الخود ون بالمفعول الثاني
فياتي لك جعل اضافته محضة معرفة قلنا يمكن
ان يتوجه الكلام على هذا ولكن التزامه بعد
تعسفا من جهة المعنى ولانتصاب جاعل على
الحال او على المدح ولارتفاعه على خبر مبتدأ محذوف
وجد قوله والصلوة على محمد سيد الانام والصلوة
مجرور عطفا على حمد ومحمد عطف بيان لرسوله
سيد الانام مجرور على انه صفة محمد قوله وعلى اله
واصحابه مؤيد الاسلام مجرور على الوصفية لانه
واسم الفاعل ههنا قد تعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي

قوله فانه الولد الاعز لازال كاسمه مسعودا
هاتما الزم الفاء الجملة الاسمية حيث انها وقعت
جوابا لاما المتضمنة معنى الشرط قوله لازال كاسمه
مسعودا هذه الجملة مع ما قبلها جملة معترضة
بين اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب
والاوجه ان يجعل كاسمه خبر الازال ومسعودا
بدلا منه اى لازال كائنا كاسمه او مثل اسمه لازال
مسعودا قوله لما استظهر اى حفظ وقرأ
عن ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى حين وهي
مضافة الى الجملة بعدها والعامل فيها اردت
اردت تلميظه وقت استظهاره والجملة اعنى
اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية
لان اى فان الولد الاعز مراد منى تلميظه و

المختصر اى الاقناع تشبه ان يكون من قبيل
اضافة المسمى الى اسمه اى المختصر المخصوص
بهذا الاسم كما في قولهم سر ناذات مرة اى مدة
مختصة بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل في حفظه
جاز ان يعود الى الولد فيكون من باب اضافة المصدر
الى الفاعل وذكر المفعول متروك اى يحفظ اياه
ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة
المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك قوله
واحاط بمفرداته حفظا انتصاب حفظا على
انه تمييز اى احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب
معنى ولفظا اى اتقن معنى ما فيه ولفظه وهذا
كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا واتقن جملها
ما فيه وما موصول والجملة الظرفية اعنى

فيه صلته لانه مستحصل او كان ومن النحو بيان
له وانه اعنى من النحو ظرف مستقر منصوب المحل
على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن
في فيه والعامل فيه اتقن او الظرف المستقر اعنى
فيه كان المعنى اتقن الذى حصل فيه وهو من النحو
وانه اعنى من النحو وان كان حالا الا انه يغنى
غناء التمييز في رفع الابهام لان من فيه للبيان فان
قلت اى فرق بينه في رفع الابهام ههنا وبين
التمييز بعده اعنى معنى ولفظا قلت الابهام الرافع
اياه من هو الابهام الكائن في اسم الموصول و
الابهام الرافع اياه التمييز هو الابهام الكائن في
مضمون الجملة اعنى وقوع الاتقان على مفعوله
لان اتقان الشيء قد يكون باتقان لفظه وقد
يكون

باتقان معناه وقد يكون باتقانهما جميعا الى غير
ذلك من المحامل فاذا قبل لفظا ومعنى ارتفع
الابهام وتبين المراد قوله ان امط اى الطعم
واذيقه والتلميظ تتبع اللسان بقية الطعام
في الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من روادفه
وتواليه قوله والحبر المدقق الحبر الاصل واحد
الاحبار ويقال للرجل العالم بتحبير الكلام
حبر بالفتح والكسر فيه لغتان كذا ذكره الجوهري
في الصحاح قوله حاتي يعلق بطبعه من لفظ
الحلوم لفظ ظرف مستقر منصوب المحل
على الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول
اعني ما يتفجر ولايجوز ههنا ان يكون حالا من
الضمير المتصل بمن لان شيئا مما في حيز الصلة

لايتقدم

لايتقدم على الموصول قوله فوجدت اكثرها
تعاورها النحاة والتداول يقال اعتور الشيء اذا
تداولوه فيما بينهم وانتصابه على التميز قوله
كراهية ما فيها من الاشياء المعاودة وانتصاب
كراهة على انها مفعول لها وهو مصدر
مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اى
كراهتي ما فيها قوله ونفيت عن كل منها
ما تكرر اى عن كل واحد منها والتنوين عوض
عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا آتيناه حكما
وعلما منها راجع الى الكتب الثلث المذكورة
وما في ما تكرر مصدرية والمستكن فيه ضمير كل
اى نفيت عن كل واحد منها تكرره ولايحسن
ان يكون موصولة لفساد المعنى لان المنفي هو

التكرر دون المكرر قوله مستقلا للمعاد وانتصاب
مستقلا ومستقلا على انهما مفعول لهما و
لانتصابهما على الحال بمعنى مستقلا ومستقلا
ايضا وجه واراد بالمعاد المتكرر وهو بمعنى المصدر
دون المفعول كمثل ما تقدم والمعاد اسم مفعول
والمراد به السبق المتقدم ذكره فاللام فيه اما
للعهد او لما يستفيد منه واللام فيه للجنس
قوله غير مدخر انتصاب غير على انه حال من
ضمير المتكلم المتصل بتصفيت وجاز مدخر
بالدال والذال والدال المدغم فيه منقلب من
تاء الافتعال ومثله اذكر واصل اذكر اذتكر
وقد حكي البيان ايضا نحو اذ دكر قوله الا ما لذ
محل الموصول ههنا اما منصوب على الاستثناء

او على البدل

او على البدل من ذكر الشيء اى لم اطوى الا ذكر ما لذ
بحذف المضاف وقيام المضاف اليه مقامه واما مجرور على
البدلية من شيء او من ما يلطف داء المعنى وكذا
محل ما في قوله الا ما لطف بالزيادة جر او منصوب
اما على الاستثناء او على البدلية من شيء قوله
ويتسنى اى يغتنم والمغانم بمعنى الغنائم وافاقتهم
اى الاثار من باب خاتم فضة اى مغانم من اثاره
لان المغانم هي الاثار اى الثمرات الحاصلة منه قوله
وكسرته اى طويته على خمسة ابواب وجعلته مشتملا
عليها مستعار من كسر الطائر جناحيه اذا ضمهما اليه
للوقوع وانقض الباب الاول في الاصطلاحات
النحوية قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد
بالوضع فهي كلمة لفظة كل ههنا غير واقعة مع

ما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع
التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد
ثم التعريف يشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا
بها وقد احترز بها عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة
في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنصب
والخط وقد اعترض بان المنوى في زيد ضرب كلمة
بالاتفاق وليس ملفوظا به واجيب بان اللفظة تتناول
ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به حكما
والمنوى في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة
فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة
تاكيده والعطف عليه وغير ذلك من المحامل القيد
الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز به عن
المهملات المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك

نحو تحب ومكب وجسق مثلا وغير ذلك من الالفاظ
التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين اعني
اللفظة والدلالة يشبه ان يكون كل واحد منهما
جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها فيه وفصلا لها
ايضا بالنسبة الى ما لا يشاركها فيه القيد الثالث
كون ذلك المعنى الدالة هي عليه مفردا واحترز به
عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين احدهما
التعريف وثانيهما المذكور مع الادمية فهو كلمتان
لا كلمة واحدة هكذا ذكره صاحب الكشاف في حواشيه
فان قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد الموذن
به التاء في اللفظة قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج
الحرف بالاسم واتصاله به ومجاوزة العامل اياه
اليه قد تنزل لا منزلة لفظة واحدة بحيث يصح

اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال
ذلك بقوله لفظة فلا بد من التعرض لذكر المفرد
احترازا عنها وعلى هذا حكم سيضرب وضربت
وضربنا ونحوها مما يجري فيه الكلمتان مجرى كلمة وا
حدة فان قلت اليس التعرض لذكر المفرد يغني
عن التاء في اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون عند
لولا اللفظ مفرد قلنا ان مثل عبد الله
علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد
ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا
الاسمين باعرابين اعني المضاف والمضاف اليه
في قولك جاءني عبد الله والكلمة الواحدة لا تكون
معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما فمفاده
متحد فافاد افراد المعنى مع تعدد اللفظ يكون
كلما

ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض
لافراد اللفظ فلا بد من التاء الموذن بالافراد
في اللفظ احترازا عن مثل عبد الله وقول من
قال ان الحد منقوض لانه جامع لمثل الاو وهو يدل
على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة
والثاني التعريف والتنكير الطاريان عليه وكذلك
الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير وارد لان
مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة
ولا تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه
واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة او الخارجة
فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا كلام فيه فان
قلت اليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد
بالتنكير الفياد في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد

يقتضي الافراد فانه اذا قال على معنى علم ان ذلك
المعنى لا يكون الا واحدا قلنا نعم الا ان المعنى الواحد
قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على
اجزاء المعنى وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ
على اجزاء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى
واحد الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد
احترازا عن مثل استحيا وقد لحوه ذكرنا انه لم يخرج
بقوله لفظ. القيد الرابع كون الدلالة بالوضع قالوا
انه احتراز عما يغلط فيه العامة في مثل قولهم مشوم
للمشؤوم وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه
وقيل انه احتراز عن مثل اخ فانه يدل بالطبع على
الوجع لا بالوضع وكذا اح اح فانه يدل على السعال
بالطبع ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات

والقايل

ولقايل ان يقول على الاول ان المحرف لا يخلو اما
ان يكون له دلالة على معنى ما او كانت فان كان
الاول فقد خرج بقوله دلت على معنى وان كان الثاني
فدلالته اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى
الثاني لان قولنا مشوم مثلا لا يدل بالطبع على
المعنى فتعين الاول فتكون كلمة فلا يصح ذكر
الوضع احترازا عنه والجواب عنه ان المحرف
له دلالة على المعنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى
وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا
عنه ولا بالطبع ايضا بل بطريق استعمال الخطاء
ولما كان الفهم حاصلا كانت الدلالة حاصلة
وان كان اللفظ خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج
بقوله دلت على معنى وان ذكر الوضع لا بد منه اي المذكورة

لان قولهم مشوم مثلا لا يدل بالطبع على معنى ايضا بل هو بطريق استعمال الخطاء صح

فهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف وانما
دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه وقع خبرا لمبتداء
المتضمن معنى الشرط والمبتدا اذا تضمن معنى الشرط جاز
دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا
صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم
بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما
نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم قوله كل لفظ
دلت على معنى من قبيل الثاني فان قوله كل لفظ نكرة
وصفت بقوله دلت على معنى وانث الضمير المستكن
في دلت وان كانت لفظة كل مذكرا مفردا اعتبارا
لمعناه لانه ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخل الفاء
في الخبر ايذانا بان استحقاق اللفظ لتسميتها كلمة

انما هو

انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما
ان استحقاق الرجل للدرهم انما هو بسبب الاتيان
حتى لو لم يات لما استحق الدرهم قطعا ولو ترك
الفاء قطعا لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من
معنى التسبب قوله وجمعها كلمات وكلم الكلم
جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات
جمع قلة يتناول العشرة فما دونها الى الثلثة
قوله وهي على ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وجه
الانحصار ان يقال كل كلمة اما ان يكون دالة على
اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة او لم تكن
والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون بحيث
يكون له اعراب بوجه ما او لم يكن والاول هو
الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا كل كلمة

اما ان تكون مستقلة بنفسها اولم تكن والثانى
هو الحرف والاول اما ان يكون يقترن باحد الازمنة
الثلثة اولم يقترن والاول هو الفعل والثانى
هو الاسم ثم فسّر والمستقل بانه الذى يتم الجواب
به فعلى هذا يلزمهم ان يعدوا الاسماء المو
صولات من قبيل الحروف لان الجواب لا يتم بها
قوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه عرّف الاسم
بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء
ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة للظرفية
اردفه بقوله او كان فى معنى ما يحدث عنه ليكون
ذلك شاملا للاسماء اللازمة للظرفية مثل متى
وحيث فانهما وان لم يصح الحديث عنهما الا انهما
فى معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت آتيك متى

طلع الشمس كان المعنى آتيك وقت طلوع الشمس
وكذلك اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه
فى مكان جلوس زيد وكلاهما والوقت والمكان مما
يحدث عنه نحو طاب الوقت واتسع المكان ومن ايراده
اذ واذا من هذا القبيل نظر لانهما لا يلزمان الظرفية
نص على ذلك سيبويه فى الكتاب فاجاز اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فاوقع اذا ههنا مبتدأ وخبرا وانشد غيره
وبعد غد يا لهف نفسى من غد اذا راح اصحابى و
لست براح قالوا اذا ههنا مجرور المحل على البدلية
من غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب
المحل لوقوع الفعل عليه فى القرآن فى اوايل القصص
وهو اذكر مضمرا او ظاهرا نحو واذ قال ربك

واذ قال الله وغير ذلك وقد اعترض بعضهم على
هذا التعريف باسماء الافعال فعال نحو صه بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكفف فانك لا تحدث عنه ولا عن
معناه والدال هو عليه فان صه يدل على اسكت
ولن يتاتى الاخبار عن اسكت كما لا يتاتى عن صه
وعلى هذا ساير اسماء الافعال والجواب عنه انهم
وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة مواضع
الافعال الا ان ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء
موضوعة مواضع مصادرها سادة مسد افعالها
فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب على معنى
اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه ولما كان
هو ساد مسد الفعل عبر النحويون بانه اسم
للفعل قصرا للمسافة والا وهو اسم للمصدر

فى الحقيقة وهذا الذى يحقق اسميته وقد كان
يختلج هذا التاويل فى صدرى حتى ظفرت بنص
من قبل ابى اسحاق الزجاج فانه ذكر فى آمين انه
حرف موضع الاستجابة كما ان صه موضع السكوت
والسكوت مما يحدث عنه فى قولك السكوت حسن
فاذا لا فرق بينه وبين متى فى ان كل واحد منهما
فى معنى ما يحدث عنه اعلم ان تعريف الاسم بجواز
الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يعر عن
فساد فان صحة الحديث ليس من الفصول المقومة
للاسم ولا من لوازمه حيث احدهما اعنى صحة
الحديث عنه او كونه فى معنى ما يحدث عنه من لوازمه
لامتناع تحققه بدون احدهما قلنا التعريف
لاحد الشيئين ايضا غير مناسب لما فيه من النكارة

للمنافية للتعريف على ان لقائل أن يقول الحكم
على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت
والمكان مطلقا مما يشتبه الضعف من وراء الاعراض
فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت
والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع
الفعل فيهما والوقت والمكان اذا تقيدا بهذا
القيد كانا مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء فيهما
مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا
ومنصوبا معا فظهر انها ليست في معنى ما يحدث
عنه فان قلت اذا كانت في معنى الوقت والمكان
مقيدين بالقيد المذكور فقد اشتملت على
معنى مطلق الوقت والمكان فصح ان يقال
انها في معناهما قلنا فعلى هذا يلزم ان يكونا

حالة الافعال اسما لكونها مشتملا على معنى المصدر
والمصدر مما يحدث عنه قوله كزيد والعلم والجهل
ايراد هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم
الى عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد
وعمرو والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان
معناه وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل قوله
ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام وانما
اختص دخولهما بالاسم لانهما تفيدان التعريف
الممتنع الآتي للاسم لان الافعال والحروف انما تدلان
على معان لا يتصور فيها التعريف واما قول
الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن
جحره بالشيحة اليتقصع فمما لا يعتد به لقلته
وندوره والذي شجعه على ادخالهما على يتقصع

وهو فعل مضارع انه رآهما في الصفات بمعنى
الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما على هذا
المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول
حرف الجر بالاسم لان حرف الجر انما دخل الكلام
لتجر الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء
نحو مررت بزيد واخذت منه ونحو ذلك فامتنع
دخولها الا على الاسماء بخلاف بعد مجيء فعل لفظا او
تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور
دخولها الا على الاسم عملت الحركة التي لا تكون
للآتي الاسم وهو الجر لا يقال ان الجر قد يدخل
الفعل لوقوعه مضافا اليه لاسماء الزمان نحو
قولك يوم يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر وان
اردت صورة الجر فهو ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى

لم يكن

لم يكن الذين كفروا لانا نقول ان الاعراب له
اعتبارات ثلثة ان يظهر صورة وتقديرا نحو مررت
بزيد وان يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة لا
متناع حرف الاعراب عنه نحو مررت بالقاضي
لا صورة وتقديرا اى كان في محل لو كان فيه غيره
من المعربات لظهرت تلك الحركة كقولك مررت
بمن عرفته فاذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد
من العامل ممتنع في الفعل على الوجهين
الاولين دون الثالث والعبرة في الاعراب
بالاولين دون الثالث الا ترى انهم حكموا
على مثل من وما والذي وغيرها بانه مبني مع
كونه البتة مرفوع المحل او منصوبه او مجروره
فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذلك في الفعل

لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما
اختص الحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل على
الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف نحو زيد
ورجل و ذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الحرف و
منعه لا يكونان الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة
والنكرة في نحو صه اذا قلت صه فكانك بغير التنوين
فمعناه افعل السكوت واذا نونت كان المعنى اسكت
سكوتا ما وذلك لا يتصور الا في الاسم واما عوضا
عن المضاف اليه في نحو اذ وحينئذ كان الاصل فهو اذ
كان كذا وكذا في حينئذ والاضافة لا يتصور ايضا
الا في الاسم فقد عرفت ان التنوين الداخل لاجل
هذه المعاني وهي لا يتصور الا في الاسم واما
التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف

الاطلاق

الاطلاق في نحو قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن
فقولي ان اصبت لقد اصابن فان الاصل عتابا و اصابا
واصابا فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه
والتنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة
في قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
فان الاصل المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلا
اختصاص لهما بالاسم وقولهم التنوين يختص
بالاسم ارادوا به الثلثة الاول دون الاخرين
قوله والفعل ما دخله قد والسين وسوف
اعلم ان للفعل حدا وعلامات فحده على ما ذكره
جار الله العلامة وغيره هو ما دل على اقتران
حدث بزمان واما العلامات فمنها دخول قد و
انما اختص دخوله بالفعل لانه وضع لتقريب

الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل
الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق
فيمتنع دخوله اذا الا على الماضي والمضارع ومنها
دخول السين او سوف وانما اختص دخولهما
بالفعل لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال
ممتنع الا في الفعل فدخولهما اذا ممتنع الا على الفعل
نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس
وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يضرب
وانما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم
بالفعل كاختصاص الجر بالاسم على ما سيجيء من بعد
ومنها اتصال الضماير البارزة المرفوعة نحو اكرمت
واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة
فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات

نحو زيد

نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد ضرب
واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض
المص لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في
قوله واتصل به الضمير المرفوع العرفي اللغوي
دون النحوي وحينئذ لا يتناول هذا الا الضمير البارزة
الا يرى انك اذا قلت ضربت وضربنا صح ان
يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت
زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل
به شيء الا بالاصطلاح النحوي لان الحس يشهد
بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترز بها
عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل
بالفعل اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف نحو
غلامك ومررت بك واما المنصوبة فقد تتصل

بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم
ايضًا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت
الضاربك والضاربه والضمير ههنا ضمير المنصوب
عنده على ما سيجي بعدُ لا يقال انّ اسماء الافعال
قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هاتوا ونحوها
مثلا وهو علامة الفعل والحال انّ اسماء الافعال
ليست بافعال حقيقة لانا نقول لا نسلم ان ما
اتصل بها من الحروف ضماير مسندة هي اليها
بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف
في اياك وهاك وارايتك والتاء في انت
وانما اسنادها الى الضماير المستكنة فيها ابدًا
لانها لو كانت ضماير الفاعلية لوجب ان يكون
اسنادها جميعها اليها كما في الافعال واذا كانوا

يقولون يا هؤلاء هلم ويا قوم صه ونحوهما فلا
شك ان اسنادهما الى ما استكن فيهما فكذلك
هاتوا مسند الى ضمير مستكن وانما الحق الواو ايذانا
بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو
في اكلوني البراغيث وقوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا على احد التاويلات الثلث ومنها
لحوق تاء التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة
عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة وقايمة
واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت
ونعمت وبئست وانما اختصت المتحركة بالاسم
والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم
للتعادل بينهما قوله ولد ثلثة امثلة
المفتوح الآخر ويسمى الماضي والماضي هو الدال

على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو
مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل
والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة
للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
مقصودة فيها فبالحرى ان يبني ولا تعرب واما
سبب بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون
فهو ان له ادنى مشابهة للاسم وهو وقوعه
موقعه في مررت برجل قام كما تقول مررت برجل
قايم ففضل بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه
الاسم بوجه من الوجوه والحاصل انّ المضارع لما
ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب ولما الماضي
لما كانت مضارعته غير تامة لم يعرب ولكن عدل
عن الاصل البناء الذي هو السكون الى الحركة والامر

لما لم يضارعه اسم بوجه ما ترك على اصل البناء و
انما اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل
الفعل فهو ابدًا مفتوح الآن يعرض ما يوجب سكونه
او ضمه واما السكون فعند الاعلال نحو دعا ورمى
والاصل دعو ورمي وقد ثبت من اصول التصريف
ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت
الواو والياء الفًا والالف لا تقبل الحركة وكذا عند
لحوق بعض الضماير نحو ضربت وضربنا وضربن وانما
اسكن عند لحوق هذه الضماير فرارًا من توالي اربع
حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل
والفاعل اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجي
واما الضم فمع واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا
كانت مدة فما قبلها مضموم ابدًا قوله والثاني

ما يتعاقب على اوله احدى الزوايد الاربع وانما
اعتقبت هذه الزوايد على اول المضارع لانه
لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع وكان
الفعل اما صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع
غيره او عن الغايب او عن المخاطب طلبوا
حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعانى
جريا على سنتهم فى طلب الايجاز فوجدوا اولى
الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة
دورانها فى الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها او
عن بعضها اعنى الحركات فعمدوا الى الالف
فحركوها ليتاتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم
لموافقتها اول انا ولانها فى الاصل اخف
فاستوثر المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو

فوجد

فوجدوا زيادتها اولا يفضى الى الاستثقال
لان الفاء ربما يقع واوا فلو زيدت عليها واو
اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادى الى اجتماع
الامثال وهو يشبه نباح الكلب فعوضوا عنها
التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه
والاصل وراث ووجاه وجعلوها للخطاب و
التانيث لكونها علما للمخاطب والتانيث فى الماضى
ولم يمكن الفرق ههنا بالحركات فى احد الموضعين
لوقوعها اولا بخلاف الماضى ولم يمكن ضمها ايضا
لالتباس الفعل المبنى للفاعل بالفعل المبنى للمفعول
ولا كسرها ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر
حرف المضارعة فيقول تعلم ثم عمدوا الى الياء فلم
يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا فزادوها

وتعينت للغايب اعنى غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا
للمتكلم مع غيره حرفا تزاد فى اول الفعل فوجدوا
اليق الحروف بذلك الموضع النون لانها علم
للمتكلمين فى الماضى ولانها اقرب الحروف مخرجا من
حروف المد واللين لكونها غنة فى الخيشوم كما انها
مدة فى الحلق فان قلت فلم اختصوا المضارع
بالحاق الزيادة دون الماضى قلنا لان الصيغة
المزيدة عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر
والمستقبل بعد الزمان الماضى فجعل الصيغة السابقة
للزمان السابق واللاحقة للاحق قوله ويسمى
المضارع انما سمى مضارعا لانه يضارع الاسم
اى يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والا
ستعمال اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل فى حركاته

وسكناته وعدد حروفه نحو ضارب ويضرب ومدحرج
ويدحرج اما المعنى فمن وجوه الاول انه شايع فيختص
اعنى انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص
لاحدهما بدخول اللام او السين او سوف كما ان
اسم الجنس شايع فى امته ثم يختص بواحد بعينه
بدخول لام العهد والثانى انه بذلك قد شابه
الاسم فى كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والا
ضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول
احد العوامل والثالث انه بالشيوع قد اشبه
الاسماء المشتركة كالعين ونحوه والرابع مبادرة
الفهم فى كل واحد منهما اعنى فى اسم الفاعل
والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد
مصلى وزيد يصلى واما الاستعمال فمن وجهين

فتخصص

احدها وقوعه موقع الاسم نحو زيد قايم وزيد يقوم
والثاني دخول لام الابتداء على هذا النوع من
الفعل الاسم من هذه الوجوه سمى مضارعا و
اعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم مكان
الجر على ما ستبينه ان شاء الله في موضعه
قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص للحال
اعني اللام في قولك ان زيدا ليقوم مخلصة للحال
فان قلت اذا كان للحال فكيف جامعت مع حرف
الاستقبال في قوله تعالى ولسوف اخرج حيا وفي قوله
ولسوف يعطيك ربك فترضى قلنا ان اللام
يفيد التوكيد والحال وفي الايتين قد تجرد لمعنى
التوكيد ونظيره حرف التعريف في الله فانه
يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله ثم تجرد

في النداء

في النداء للتعويض مضمحلا عنه معنى التعريف فلهذا
اجيز نداؤه مع ان الجمع بين حرف التعريف وحرف
النداء ممتنع ولهذا قطع همزته نحو يا الله قوله
والثالث الموقوف الاخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة
الامر الحاضر تؤخذ من المستقبل لا مخالفة بين
صيغتهما الا ان تحذف الزوايد ثم بعد ذلك
ان كان ثانيه ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة
امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا تركته
على حاله فتقول من تضرب اضرب ومن تعد عد
ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا
معنى قوله مشتقا على طريقة افعل اي تشتق
من مضارعه كاشتقاق افعل اي من تفعل واما
قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم

تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر
على الاصل تفاديا بذلك عن التباس بين الامر من المجرد
الثلاثي وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة
من المضارع فرارا من اجتماع الهمزتين في فعل
المتكلم نحو أأكرم وقد حذفوا من الكل اجراء
للباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف
عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل
في الافعال البناء على ما سبقت اليه الاشارة و
الاصل في البناء السكون وانما اعرب منها
ما اعرب وبني منها على الحركة ما بني لحصول المشابهة
بينه وبين الاسماء ولا مشابهة بين فعل الامر
وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان يكون
باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب

مجزوم

مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل كقولهم
في امر الغايب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي عم
فبذلك فلتفرحوا اللام جريا على سنتهم في طلب
التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة
تفاديا بذلك من وقوع الالتباس بينه وبين
المضارع فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة
الوصل وابتدأ بها واحتج بنا ذكروا بان علة
وجود الاعراب في المضارع وجود حرف المضارعة
فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة
سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا فلهذا
كان قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وامثاله معربا لوجود
حرف المضارعة وحرف المضارعة يحذف في محل النزاع
فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب

منتفيًا فهو المطلوب قوله والحرف ما جاء
لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف ما دلّ على
معنى في غيره وذلك لان الحروف وُصَلٌ وروابط تتلا
فى بها المعاني الاسمية والفعلية ولا عبرة لمفهوما
تها على الانفراد الا يرى ان معنى في مثلا لا يحصل
على الانفراد حتى يتوسط بين الكلمتين وعلى ساير
الحروف لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال وعلى
للاستعلاء والى على الانتهاء وهذه كلها بمعان
لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول لا نم ان هذه
الحروف قد تدل على المعاني المذكورة نحو ما ذكرت
ولكن عند انجيادها الى الاسماء والافعال ولا تدل
عليها دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال
في واقع كما يقال الاشتمال واقع وعلى هذا ساير الحروف

ساير فليه

فهذا معنى قوله والحرف اداة بينها لا يكون حدثا
ولا محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كلا
من هذه الاقسام الثلاثة تسمى كلمة فاعلم انه
اذا ايتلف منها اسمان او اسم وفعل وافادا
سميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما يحسن
السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد
والاسناد في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين
الى الاخرى على وجه الافادة التامة اي على وجه
يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين الفعلين
ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين
ولا بين حرف واسم وحرف وفعل لما عرفت ان دلالة
الحرف ليست بدلالة الاستقلال وانما هي عند
انجيادها الى الاسم والفعل فالاسناد الصحيح

انما ينعقد بين فعل واسم لان الاسم هو الدال على
الذات والتشخص والفعل هو الدال على المعنى
والنسبة والاسناد ينعقد بينهما لا محالة وكذا
بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل
لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا
معنى قولهم ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او في معنى
فعل وقد نصوا على ان زيدا اخوك في تاويل
مواخيك وعمرو غلامك مؤول بمملوكك فمن
هذا عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلاث شرايط
احديها التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قايم
واقوم والثانية كون ذلك التاليف من الاسمين
او اسم وفعل والثالثة كون ذلك التاليف على
وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة او التقييد

اعني التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيد او غلام زيد
او الرجل الذاهب فقوله اذا ايتلف اشارة الى
شرايط الاولى وقد احترز بها عن افراد الكلم
وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشرايط
الثانية وقد احترز بها عن الاقسام الاربعة
المشار اليها وقوله وافادا اشارة الى الشرايط
الثالثة وقد احترز بها عن التعداد والاضافة و
التوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد يطلق على ما
يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين
قوله والجمل اربع قد عرفت ان الكلام والجملة
لا ياتي بدون الاسناد فنقول ان المسند والمسند اليه
اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت
عليهما ويحوجهما الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك

والثاني هو الجملة الشرطية نحو ان ياتني زيد اكرمه والاول
اما ان لا يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا
ولا تقديرا او يكون مؤخرا عنه اما لفظا واما تقديرا
والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قايم ابوه وقايم زيد والاول
اما ان يكون المسند ظرفا او ماجرى مجراه اولا
والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقايم الزيدان
وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة الظرفية
نحو في الدار زيد وامامك بكر فان قلت قولهم
عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء
والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها
ظرفية قلت الجواب عن هذا مبني على مقدمة
وهي ان الظرف المستقر اعني الذي تعلق بالفعل
لا يخلوا اما ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي

هي المبتدا

هي المبتدا والموصول والموصوف وذو الحال
وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد والثاني
يعمل في الاسم الواقع بعده عمل فعل في فاعله وفاقا
لان الظرف ههنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لا
سيما وقد يعتمد ذو الحال اعتمد بالاعتماد وذلك
نحو قولك زيد في داره عمرو وجاني الذي في الدار
اخوه ومررت برجل في يده كتاب ولقيت زيدا
وعليه جبة وشي واما في الدار اخوك وما فيها ابوك
واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء قبله
فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا او غير حدث
والثاني لا يعمل في المظهر بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه
بالابتداء والظرف المقدم مشتمل لضميره وهو
مع ما تضمنه الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال

فارتفاع مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضميره
وهو معه واقع خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم
بعده بالفاعلية مثله اذا اعتمد فانهم لا يشترطون
لعمله الاعتماد كما لا يشترطونه لاعمال اسمي الفاعل
والمفعول ووافقهم الاخفش في ذلك المسئلتين
اعني في اعمال الظرف واعمال الصفات من غير اعتماد
هذا اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث
فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وان
لم يعتمد الظرف وذلك قولك يوم الجمعة الخروج
وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن اياته انك
ترى الارض لان التقدير ومن اياته رؤيتك وقوله تعالى
ومن اياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء
وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط

الاعتماد

الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو
الاقرب الى القياس فاذا تخلص هذا فنقول قولهم
عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش
وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف
مع ما تضمنه من الضمير المبتدا جملة عندهم لكونه
متاولا بالفعل نحو استقر وحصل دون اسم
الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي
في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة وعلى كلا المذ
هبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح لان
المجموع او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة
قوله وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسى
اعرابه محلا واعلم ان الجملة كثيرا ما تقوم مقام
المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد القايم هي مقامه

وهو المعنى من قوله فتكتسي اعرابه وذلك بحكم الاستقراء
في ستة مواضع احدها خبر المبتدأ وذلك زيد ذهب
اخوه وزيد ابوه ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك
وخالد في الدار فقولنا في الدار جملة عند اصحابنا
لسده مسد حصل او استقر على ما ذكرنا آنفا و
عند الكوفيين مفرد لان المقدر فيه مستقر عندهم
فانه مع ضميره ليس بجملة على كلا المذهبين ذلك في مو
ضعه ان شاء الله تعالى وثانيها الخبر في باب ان نحو
ان زيدا ابوه ذاهب وبلغني ان عمرا قد ذهب
اخوه وكان عمرا غلامه اسد وجاءني زيد لكن
عمرا لم يجئ وليت زيدا ان تأته يكرمك ولعل
زيدا في الدار والثالث الخبر في باب كان واخواتها
نحو كان زيد قام ابوه وابوه قائم او ان تعطه يشكرك

او املك بكر

او املك بكر فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية
لكان ورابعها المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت
زيدا قام ابوه على قياس ما تقدم وحكم هذه الثلثة
حكم خبر المبتدأ وخامسها صفة النكرة نحو مررت
برجل اعجبني كرمه او ابوه كريم او ان تزره يجلك
حسنه او في حسبه شرف والجملة لا تقع صفة الا للنكرة
لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعرفا
وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا شايعا كالفعل
فموصوفها لا يكون الا نكرة وسادسها الحال
واعلم اولا ان الحال لاستغناء صاحبها عنها
وثبوتها له في حال دون حال ومجيئها فضلة
ابدا لم تتحد بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت
الحال لذلك ان تؤكد وشيجة الاشتباك بينهما

بغير ربط وذلك عند كونها جملة واما عند كونها
مفردا فلدلالة الاعراب لفظا على نسبة وتعلق
هناك معنوي لم تفتقر الى تكلف تعلق آخر
ثم ان الحال اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال
فلنبوبها اما الاصل فهو ان تكون لفظة مستقلة
دالة على الحدوث والتجدد اللهم الا في الحال
المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا يخرج بها
عن ذلك الا بتاويل واما النهج في الاستعمال
فهو ان يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف نفي
فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا في
الالفاظ العامية وكلام المولدين غير راكب
ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سبقت
مساق هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد

٧

في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها
بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها تتوسط
ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها تحقيق
فاذا تمهد هذا فنقول اما الجملة الاسمية
فحقها ان تصدر بما يدل على الربط وهي الواو
الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما
هو اصل الحال اعني التجدد والانتقال لكون
الجملة الاسمية في الامر العام مفيدة لمعنى الثبات
والدوام نحو جاءني زيد وغلامه راجل وقد تحذف
في الندرة نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على
بدئه ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب
عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وعلى هذا اذا كانت
منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو فيها

لا يخرجها عن اصل الحال وعن نهجها في الاستعمال
جميعا اوجب اللهم الا ان يكون الحال مؤكدة نحو
هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب
فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون
الحال تامة التعلق بصاحبها بل جرت مجراه في المعنى
فتخلل الفاصل هنا كتخلله بين العصا ولحائها
واما الفعلية فلا يخلو فعلها من ان يكون مضارعا
او ماضيا اذ الامر لا يتاتى وقوعه هذا الموقع لكونه
طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره
فان كان مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا
فان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال ونهجه
فلا يجوز الواو نحو جاء الامير تعاد الجنائب
بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران

لوروده على الاصل الحال دون نهجه في الاستعمال
فلا يجب الواو نحو جاء زيد لا يركب او ولا يركب
وان كان ماضيا فكذلك يسوغ الامران لخروجها
عن نهجها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة
مثبتا وكذلك النفي اذا كان منفيا نحو جاء زيد
قد ركب وعلى هذا قولك كنت اسعى في او كذا
ما كان يغنيني السعي او وما كان واما الظرفية
فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير صاحب
الحال المستكن فيه او في اسم مظهر بعده اما الاول
فبغير واو البتة لانخراطها في سلك المفرد بل هو
عند بعضهم على ما سبقت اليه الاشارة وذلك
نحو جاء زيد على فرس واما الثاني فسائغ فيه الواو
وتركه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه

وذلك لما اتحاد بينها من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية
لفظا ومعنى واما الشرطية فلا يكاد تقع بتمامها موقع
الحال فلا يقال جاء زيد ان يسال يعط على الحال بل
لو اريد ذلك يجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد
عنه الحال نحو جاء زيد وهو ان يسال يعط فيكون
الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية
ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحروف
المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها
الا ان يكون هناك فضل قوة او مزيد اقتضاء لذلك
كما في الخبر والصفة فان الخبر لعدم استغنائه عن الخبر
يجرف الى نفسه ما وقع بعده ما فيه ادنى صلوح
لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من
الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا

شيئا واحدا في غير موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن
صاحبها جدا وكذلك سموها قطعا فلم يسوغوا
وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها في معرض الاسمية التي
ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة
بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعدما اخرجوها عن
حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف
عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول ترك الواو
مستمر فيه نحو آتيك ان اتيتني وان لم تاتني اذ
لا يخفى ان النقيضين من الشرطين في مثل هذا المواضع
لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى معنى
التسوية كالاستفهامين المتناقضين نحو قوله تعالى
أأنذرتهم ام لم تنذرهم واستغفر لهم ام لم
تستغفر لهم واما الثاني فلا بد من الواو نحو آتيك

وان لم تاتني واكرمك وان اهنتني ولو تركت
الواو لا التبس بالشرط حقيقة وقد ذكر الجزري في مسائله
العشرين بان الواو فيها للعطف دون الحال والمعطوف
عليه محذوف والتقدير ان آتيتني وان لم تاتني وان
لم تهني وان اهنتني محتجا بان ان للمستقبل والمستقبل
لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر فان الجملة المصدرة بان
لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان
كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا جاز
وقوع الشرطين المتناقضين حالا لخلعهما عن معنى
الشرطية فيلحق في الواحد على ان قوله ان المستقبل
لا يقع حالا موقع الحال ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل
موقع الحال على ضرب من التاويل منه مسئلة الكتاب
وهي مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا

الصيد به غدا كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام
ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين
اي مقدرين التحليق والتقصير فوضح ان المستقبل
لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة فهذه المواضع الستة
التي ذكرها المصنف رحمه الله ان الجملة فيها تقع
موقع المفرد وورائها اشياء اخر هي كالمتشعبة
عن هذه منها المفعول الثالث في باب اعلمت
نحو اعلمت زيدا عمرا اشرف ابوه او ابوه شريف او ان
تاته يكرمك او عنده مال ومنها خبر لا التي لنفي
الجنس نحو لا رجل شرف ابوه ومنها خبر لا الحجازي وما
المشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجل ابوه قائم على
قياس ما تقدم وتجمع هذه المواضع التسعة قولنا ان
الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت خبرا للمبتدا

قبل دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة للنكرة
او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف اليها اسماء
الزمان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد الملك
وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه المواضع
هي الجملة الحقيقية التي لا تكون في معنى المفرد بل
واقعة موقعه والجمل المضاف اليها اسماء الزمان
والمكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجمل الحقيقية
لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه
في مثل هذه المواضع هو المصدر حقيقة دون الجمل قوله
فيكون فيها ضمير عائد الى الاسم الاول والسبب في اشتراط
الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر اذ لولا ذلك
لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا
تصلح خبرا او وصفا او حالا فان قلت هذا مشكل

بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش
قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة نحو
قوله تعالى قل هو الله احد قلنا لا منافي الجملة الواقعة موقع
المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير واقعة موقع المفرد
فلا يرد علينا اما الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير
صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفرد لا يتجرد عن
ضمير ذي الحال بحال لا تقول جاءني زيد راكبا عمرو
مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد
اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد
البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون واقعة موقع
المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة
موقع المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد في هذه
المواقع التسع فلا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع

في هذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب
في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى
الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك
اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك
هذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير عايد منه الى ما تقدمه
فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب
لانها عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى
فجرى مجرى قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدأ
فلا يفتقر الى ما يصل بينهما قوله وسترى ذلك
وعند بيان هذه الاشياء البتة لا بتفصيل وقوع
الجملة هناك اذ ليس في الكتاب منه عين ولا اثر
وهذا الذي بسط من عذري في بسط الكلام في هذا

الموقع

المواضع وقد نبهت عليها على رموز خلا عنها الاصل
المنتخب عنه **قوله** الاعراب ان يختلف اخر الكلمة
باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه
يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعراب الرجل عن
حجته اذا بين الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد
فلم تعرب لم يعرف انت متعجب من حسن زيد ام نافي
للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من الاوصاف
والاعضاء فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب
واذا رفعت ظهر ان المراد منه نفي الاحسان عنه واذا
جررت مع رفع احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل
انه ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت والهمزة
للسلب لان الاعراب ازالة اللبس والفساد وانما
جعل الاعراب للاختلاف في اخر الكلمة دون اولها و

لان الاعراب علم احوال الكلم ولا يحسن المصير الى الحال
الا بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف
اخر الكلمة وانما قيد اختلاف اخر الكلمة باختلاف
العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف اخر الكلمة
من في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل
فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف لاحظ
له في الاعراب وانما الحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين
قوله وما في اخره الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم المعرب
غير المثنى والجمع على حده لا يخلو من ان يكون صحيح الاخر او معتل
الاخر فالاول تختلف لفظا حركته في الاحوال الثلث نحو
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو
من ان يكون اخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فخلافه
تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو هذه عصا

ورايت

ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبني
ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في اخر الكلمة
ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا في عصا ورحى
والحرف المبني محلي لا تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق
فيما تقدم بين المحل والتقدير وان كان ياء فان
تحرك ما قبلها كالقاضي والعمي فارتفاعه تقديري وكذا
انجراره لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المتحرك
ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة
فلاقتضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء و
كسرته وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم
ما يمنعه من الفتحة وذلك نحو جاءني القاضي ورايت
القاضي ومررت بالقاضي وان كان ما قبلها ساكنا
فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو

نحو هذا ظبيٌ ورايت ظبيًا ومررت بظبيٍ وان كان اخر
الاسم واوًا فلا يكون ما قبلها الا ساكنًا وهو جارٍ مجرى
الصحيح نحو دلوٍ فحكمهم في الاسماء المتمكنة ان يتطرّق
واوٌ ما قبلها حركة وقلبهم واو دلوٍ وحقوٍ في الجمع على
افعُلٍ نحو ادلٍ واحقٍ مما يحققه قوله واصل الاعراب
بالحركات اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلايل الاعراب
ولذلك تراهم لا يعدلون بها الى الحروف الا عن ضرورة
وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة
واعلم اولًا انها اسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد
فاصل اب ابوٌ كعصوٍ بدليل ابوان فكان القياس
ان تقلب الواو الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في
عصًا الا انهم حذفوه حذفًا غير قياسي وقال الزجاج
حذفوه فرقًا بين المتثبت وغير المتثبت والحذف

بالمتثبت

هذا كتابي

بالمتثبت اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو تتمّة
الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير المذكور التزامًا
فاذا اضيفت الى غير المتكلم زال بعض الثقل اذ الاضافة
ازالت التضمّن اذ المتضمَّن هو المضاف اليه وقد صرّح به
فيردّ ما حذف منها لاجل الثقل المعنوي واذا
ردّوا المحذوف فلم يتأتّ لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات
بعد ردّ الواو لاستثقالها عليها ولم يجعلوا الواو
الفًا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها
بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدًا لما يؤوّده من اعراب
التثنية والجمع على حدّها بالحروف على ما يجيء فاعربوا
هذه الستة من الاحاد بالحروف ايناسًا للانس
بها واستقامة للطباع الى قاعدة الاعراب بالحروف
في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين بلا

نظيرٍ لهما

في الاحاد وخصّوا هذه الستة لانها مقتضية للاضا
فة والاضافة فرع للافراد فضاهت التثنية في كونها
فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورايت اباه ومررت
بابيه ولهم في هذا التغيير طريقان احدهما انهم
حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث
واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرئ
ثم سكّنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفًا فصار
ابوه وابيه بعد الانقلاب في المجرور كما في ميزان
لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفًا في حال
النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه
والثاني انهم نقلوا حركة الواو في حال الرفع الى
ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفًا في حال
النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر

الى ما قبلها

الى ما قبلها وقلبت ياءً لما ذكرنا ففيها النقل حال الرفع
والقلب حال النصب والنقل والقلب حال الجر
وذكر جدّي في تعليل اعراب هذه الاسماء وجهًا
آخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد
على النصف من المضاف فكن لك الحركات على النصف
من هذه الحروف لان الواو ضمة ومدّة وهو مدّة الضمة
ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد
والمفرد بالحركة لزم لاعراب المثنى والمضاف الزايد
عليه بشطر بالحروف الزوايد على الحركات بشطر
بشطر واختصّوا هذه الستة دون ساير
المقتضيات للاضافة بالمحذوفات الاواخر لا
نها اطّرد ردّها الى الاصل في التثنية اعني ابوان
واخوان ولا يقال يديان الا فيمن يقول في الواحد

الحركات اوزرنه زياده
اولان حروف اولدى

يُدى ومن العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافة
بالحركة مثلها مفردة ذاهبًا بالمضاف مذهب
المفرد فيقول ابه وابه وابه واعلم ان هنوه وهنه
وهنة لغتان مشهورتان وكذلك حموه وحمه وفوه وفمه
وفي الحديث فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب
وقد بدا هنك من المئزر وفي كلامهم تبذن فاني حمها وجارها
وفي الحديث الا حموها الموت وقولهم وتصبح ظمآن وفي البحر
وفمي ماؤه وهل ينطق من في فيه ماؤه واصل فم فوه فحذفوا الهاء
حذفا غير قياس كما حذفوا حروف العلة لمشابهتها في خفائها
اياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو
فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما اضيف رد الى اصله
ذهابًا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذه الاسماء مقصورة
فيقول اباك في الاحوال الثلث كما يقال عصاه قال الشاعر

ان اباها

إنّ اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابي
حنيفة رحمه الله ولو رماه بابا قبيس وارد على هذا ثم ان هذه
الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم يرد حرف العلة اذ
لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو اخي واخي ولما لم يلزم
ذلك في فمي حيث لم يكن له جمع سلامة ردت فقيل في
وقد جاء فمي كما جاء فمه واما ذو فانها لا تضاف الا الى
اسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة الى
الوصف باسماء الاجناس على ما عسى يجيء ونحو
ابار ذوي ارومتها ذووها شاذ والثاني التثنية والجمع
المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان
على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركة
فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما
اختص التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا

اي جرهما في الياء

في الياء لان الياء الحروف ثلاثة فاختص واحد بهذا
وواحد بذلك واشتركا في واحد ضرورة ووجه
اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية
اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء
الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص
الاخف بما هو اكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل
فيه وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة
فهي على الرفع ادل منها على غيره فجعل علامة للرفع
في الجمع والالف لما كانت بمنزلتها في التثنية حملت
عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية
علامة للنصب لكونها اخت الفتحة وجعلوا الواو
في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة
بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة

اذ المناسبة

اذ المناسبة انما هي بين الجر والنصب وهذا على خلاف
المعتاد دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما جعلا
اعني الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع
جعلوا الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة
وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا
بينهما والفتحة لخفتها اولى بالتثنية لما مر فلم يبق
للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع من
وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لا يدخل
على الفعليتين بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما
في التثنية والجمع المخصوصين بالاسماء والثاني ان
الجر اخف من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة
والثالث ان بين النصب والجر من التآخي ما ليس بينه
وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة

اذ هو جزء

يتم الكلام بدونه بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية
نحو ضربت زيدا ومررت بزيد وفي الكتابة نحو مررت بك
ولا تيك والرابع ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع
في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى
الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم
اختلفوا في هذه الحروف انها حروف الاعراب او دلايل
الاعراب ام نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه
وهو انها حروف الاعراب فالالف في زيدان بمنزلة
الدال المرفوع من زيد اي هي بمنزلة الدال وفيه اختصاص
الضمة بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوبة
او المجرورة من زيد واما النون فيهما فهي عوض
عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فان قلت
اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد

فاي حاجة

فاي حاجة تمس الى زيادة النون بدلا من الحركة قلنا
ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة
الدال المتحركة بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال
وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذه الحروف دليل
على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال فمست
الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم
ان الحركة تغاير الاعراب وانما فتحوا نون الجمع وكسروا
نون التثنية للفرق بينهما فان قلت البنية الغنية
قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما قلت ان الصيغتين
قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق بينهما الا
باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين والمصطفين
ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون
الجمع هو ان اصل هذه النون ان يكون ساكنة لانها حرف

مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك
الساكن الكسرة لان حركة الساكن لا تكون الا حركة بناء
فاذ ثر لها ما هو ابعد الحركات من المعربات وهو الكسر
اذ قد وجدنا مما لا تدخل النوعين من المعربات وهما الاسم
غير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها فاستوثرت
نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع فرقا بينهما
ولم تضم لثقل الضمة ووجه آخر وهو ان نون التثنية
انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم تستثقل
فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة
فيها اما للتوالي الاجناس واما للخروج من الضمة
الى الكسرة ففتحت تخفيفا والثالث كلا اذا اضيف
الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى لوجهين احدهما

قول

قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان مفردا والفه
منقلبة عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان القياس
ان يبقى في جميع احواله على الالف كعصاك وعصا زيد
الا انه شبه بالي وعلي للزومه الاضافة كلزومهما
ما يدخلان عليه من الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر
دون المظهر فقيل كلا اخويك في الاحوال الثلث
وكلاهما في الرفع اذ لا حظ لالى وعلى في الرفع فيحمل
كلا عليهما وتقول في النصب والجر كليهما كاليهما
وعليهما وانما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم رأوا الى
وعلى يفتقران الى ما يدخلان عليه وراوا الضمير
المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدأ
به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول
في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول

وامتزجا امتزاجا تاما فصار كاسم واحد فان احد
الشطرين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج
مع المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج
الى ما يتصل به احتاجوا ان ينصبوا علامة ليستدل
بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل
هذا الياء لا توجد اصلا في آخر الكلم وانما يوجد كثيرا
في اواسطها وميت وذيل وحبيب ونحو ذلك واذا
لم يوجد الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت
ان هذا الاتحاد يوجد مع جميع الحروف الداخلة على
المضمر قلنا نعم لكن قد امكن ههنا نصب العلامة
ففعلوا لان المشهور لا يسقط بالمعسور والوجه
الثاني وهو ما ذكره المتأخرون ان كلا اسم مفرد
اللفظ مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر
حكم

حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد
المقصود توفيرا على الاعتبارين حقهما وانما لم
تنعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو
الاصل والمضمر فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع
والاصل مع الاصل وهذا معنى قوله واذا اضيف الى المظهر
فحكمه حكم العصا لفظا اي كما ان لفظ العصا لا يتغير
في الاحوال الثلاث فكذلك لفظ كلا وقال ان قوله
لفظا احتراز عن الخط اذ ليس حكمه حكم العصا خطا
لان العصا لا تكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو
قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو تكتب
بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء
وقيل انها في حال الرفع يكتب بالالف وفي النصب والجر
بالياء لضربها بعرق الياء في الحالين **قوله** ويستوى

الجر والنصب في خمسة مواضع قد سبق الاشارة
الى العلة الموجبة لاستواء لفظ الجر والنصب في التثنية
والجمع السالم واما جمع المؤنث بالالف والتاء فانما استويا
فيه اطرادا للفرع وهو المؤنث على وتيرة الاصل
وهو المذكر وان لم يتم فيه العلة التي اوجبت الحكم هناك
ولهذا نظائر لا تحصى واما الاسم الذي لا ينصرف فانما استويا فيه
لانه لما منع الجر لتشبيه الفعل على ما تبين ذلك كان اولى
الحركات بان يقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من
التآخي والتشاكل واما التسوية في المضمر بينهما فيجيء
من بعد ان شاء الله **قوله** ومن قيام الحرف مقام الحركة
النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة
عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها لانه لما
وجب ان يكون هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل

اللام معتقب الاعراب لان هذه الضماير بعدها اوجبت
كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير
حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل
لزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف
المد واللين لكثرة دورانها في كلامهم زيادتها ههنا
لمكان الضماير فزادوا حرفا شبيها بها وهو النون
فاختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فالتوتر
بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض
عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل وكذا البواقي
ثم انهم اجروا احرف المد واللين في الفعل مجرى الحركة
في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا
وكذا البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل
المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال
الجزم

وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث
انها مركبة منها على قول بعض النحويين والحركات ماخوذة
منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة
وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم هي بانفسها فحذفت
في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبتت
ساكنة في الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو
والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي ولن يخشى وثبتت
الالف في النصب ثباتها في الرفع لامتناع عن الحركة وهذا
الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في المتن في الاكثر
النسخ وفي بعضها مذكور فلذا شرحناه **قوله** الاسماء
على ضربين فما كان المعرب هو ما اختلف اخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله
وهو ما لا يختلف اخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا

تقديرا

تقديرا فيكون حركة اخره او سكونه لا بعامل اوجب
ذلك بل هو مبني عليه **قوله** ثم المعرب على ضربين
منصرف وانما جعل التنوين علامة الانصراف لان
اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين و
ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس الواقع بين
الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين
قوله وغير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين اعلم
ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه
الفعل فكان التنوين علامة التمكن ولم يمكن في الفعل
قصدوا ان يمنعوه اياها لموجب الشبه ولم يكن
الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين
في اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام
التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر

غير مقصود بالمنع الا انه تبع شفاعة التنوين انهم لما الحقوا
الحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر
فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به
حيث امنوا الحاق التنوين ولهذا اثروا مع على الواو
حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر
مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن في اركان الاعراب
وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم
التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهؤلاء اثروا الواو
على مع فقالوا منع الجر والتنوين **قوله** وكان في موضع الجر
مفتوحا هذا عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح
في العبارة لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف
ليس بمبني تحققه ان يقال وكان في موضع الجر مفتوحا والصواب
ان استعمال الفتح هنا تحقق لان النصب ليس يدل

على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنة بالدلالة على
المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة
دالة على معنى مخصوص من شانها ان تزول بزوال ذلك
المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت
باحمد لا تدل على ما تدل عليه في رايت احمد وضربت
زيدا فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت
مقام اختها ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما
لم يكن فيها دالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا قيل
وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح
في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا
قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة انما منع الاسم
من الصرف بهذه الاسباب لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل
بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر على ما سياتي

من بعد وكل واحد من هذه التسعة ثان لاول وفرع
على اصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير
محققة والاكثر العام مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة
فرتبته اذا معقدة على رتبتها وكذا وزن الفعل لان امثلة
الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل
كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة
عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا
العجمة لان لغة العرب معدمة عندهم على ما ياخذونه
من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد
والمفرد واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث
فيتفرعان على الالفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما
على ما سنبينه عن قريب قوله متى اجتمع في الاسم سببان
من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منها منع الصرف

لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل
فرع من حيث الاشتقاق والافادة وكذا الاسم قد حله
الفرعية من جهتين واما السبب الواحد فلا يمنع
الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد
متمايل بين الاصل والفرع فلم يترجح السبب الواحد
بجانب الفرع فيجذبه الاصل لاصالته لان الاصل
في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب
الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف قوله وما وجد
ذلك فيه احد عشر اسما عجمة حالة التنكير اي ما يمنع
العجمة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد
مكرر وراء التعريف اما افعل صفة فللوصفية والوزن
الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان
فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث

مثل حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون هنا زائدتان
زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثم وان مؤنث ما فيه الالف
والنون مخالف لمذكره نحو سكران سكرى كما ان مذكر
ما فيه الف التانيث مخالف لمؤنثه نحو احمر وحمراء
وان تاء التانيث لا تجتمع مع الالف والنون هنا
كما لا تجتمع مع الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة
هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة
وهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان عريانة لخروج
الالف والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الا
خرين حيث كان مؤنثه من لفظه ودخلته التاء فاذا
سمي به لم ينصرف لانه قد عرض له العلمية وجهين
المضارعة وهو امتناع التاء لان العلمية تمنع من
الصرف الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول

في نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع و
مربع الى عشار عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تعالى
اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع لانها معدولة عن اثنين
اثنين وثلثة ثلثة واربعة واربعة لا يقال ان الوصفية
غير موثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع
ونحوه حيث كانت عارضة فالحري ان لا توثر فيها لعدم
افتراق الحال بين المعدولة والمعدول عنها لانا نقول
ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلثة
رجال واربع نسوة فالتوصيف بها يشبه التوصيف
باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد
بهذه الوصفية حيث كانت عارضة واما المعدولة
فلا تستعمل الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها
فتوثر الا ترى انك لا تقول ثلاث رجال وانما تقول

رجال ثلاث فان قلت فاعدل عنه ثلاث لا يستعمل
الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال وانما يقال رجال
ثلاثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لم يؤثر الوصفية
والا لوجب ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير منصرفين
للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية قد لزمت عند التكرار
فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فاجرى انه ينصرف
واما الجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف
ومنعه هو الاسم المفرد وما هو في حكمه لا الاصناف و
اما ثلاث فانه اسم مفرد قد لزمت له الوصفية فمنع
الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها بمعنى
الانتقال عن صيغة الى صيغة وعن الاسمية الى الوصفية
والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم
الافتراق بين ثلاث وثلاثة ثلثة في المعنى واما ما فيه

الف التانيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف
اسما كان او صفة لان الف التانيث فيه قامت مقام
سببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء
الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبل ضم اليه الالف
بل الكلمة الموضوعة عليه جرى مجرى تانيث ثان وهذا
معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه فان قلت
اليست التاء في طلحة ايضا لازمة فما بالها لم تنزل
منزلة سببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية
دون الجنسية واللزوم في حبلى وبشرى عندهما
والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة وعلامة التانيث
في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل
كما في سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا
للبناء قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة

وانما جعل الهمزة منقلبة عن الالف ولم يجعل اصلا
لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى فجعلوا الهمزة الفا
حيث قلبت الالف الاولى لانكسار ما قبلها ياء
ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كانت الياء
الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان في خطيئة لوجب
ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو كصحاري على مثال
هجارع كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شايع كثير
فان قلت اذا كان علامة التانيث هي الثانية و
الاولى ليست في شيء من افادة التانيث فما معنى
قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث
قلنا انما عبروا عن هذين الالفين بالفي التانيث
ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر
وعمر واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية

فيه قالوا ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب
لا يتصور ان يقترن به سبب آخر مخالف له من الاسباب
الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرار وتكرره
على الحقيقة لانه جمع على زنة واحد كانه جمع آخر
ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور واناعيم
وساير الجموع التي على زنتها واحد مبني عليهما
والى هذا اشار المص حيث قال كاساور واناعيم
وما كان على مثالهما وانما قال ذلك لانهما جمعا
مرتين فقيل سوار واسورة واساور ونعم وانعام
واناعيم فحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل
عليهما نحو مساجد ومصابيح لمشابهتهما اياهما
من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجمع
مرة اخرى قوله فان كان الاوسط متحركا كان الاسم

منصرفاً كقياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن امثال
اقصى الجموع واشبه الآحاد نحو كراهية ورفاهية قوله
فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياءً حذفتها في الرفع والجر
دون النصب وانما تنون نحو جوارٍ في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء
من مثال فواعل لانه جمع وبناؤه ممتد وانهم كثيراً ما
حذفوا الياء في المفرد اجتزاءً عنها بالكسرة قبلها نحو
يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك جائزاً
في المفرد التزم في الجمع كما ان باب سيد وميت يجوز
فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة
لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف الياء حذفاً
لازماً خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال
سحاب فصرفت واما في المنصوب فلم يحذف لانك
تقول سال الوادو ومررت بالوادو ولا تقول قطعت

الوادِ بل الوادي لان الياء مستحق الحركة في حال
النصب فتجري مجرى الباء في ضارب فيكون جواري
كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل قوله
وسنة حالة التعريف انما انصرف الاسم الاعجمي
حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية واذا
زالت العلمية لم يبق العجمة سبباً لكونها مشروطة
بالعلمية في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب
فانما شرطت فيها العلمية لان الاسم اذا لحقه التعريب
في حال العلمية كان ذلك فرعية اذ لم يكن الاسم
متمحضاً لهم واما العجمة النكارية فلا يعتد بها فلا
تمنع الصرف نحو لجام وفرند وان سمى العرب بها لانهم
اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صوغوه فادخلوا اللام
عليها وتصرفوا فيها في ساير الاسماء فلم يعتد بعجمتها

وكذا ما فيه الف ونون مزيدتان وهو ليس بفعلان
فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون
فاذا نكر صرف لزوال احد السببين وكذا فيه وزن الفعل
وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف
نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف نحو احمر وان جاء وزنه
في الاسماء نحو اجدل واخيل لانه في الافعال اكثر منه
في الاسماء واذا كان غالباً على الفعل كان بمنزلة المختص
به فلا فرق بين ان سمى باحمد وبين ان سمى بضرب
في ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة
نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد
السببين وانما قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما
لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد
منهما اسماً مستعملاً لنكرة وليس في النكرة شيء يسمى

واما زفر في قوله يا بي الظلامة منه النوفل الزفر فانه
صفة كزافر وليس بمعدول ولو سميت بزفر هذا
صرفته وغيري اذهب في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام
واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر
معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظاً واما تقديراً نحو
طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة
لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان لازماً
ولن يكن لازماً بالتاء الا اذا كان منقولاً عن الجنسية
الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف وتوجب لزوم
التاء ولا اعتبار للزوم في صرف الصفات المؤنثة نحو
ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة
او ممدودة فلازم ابداً لبناء الكلمة عليها وما وقع
في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظن انه خطاء وقد

وقد وجدت في بعض النسخ سلامة مكان سلمى وهو
الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان
اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف
نحو معدى كرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية و
والتركيب فاذا نكر صرف لزوال احد السببين اما
اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان كخمسة
عشر وسيجيء بعد ويجوز في معدى كرب ان يضاف
الاول الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف
وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال
معدى كرب او كرب في الاحوال الثلث قوله
وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا
نحو احمر اعلم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل
فاذا نكر من العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف
عند

عند الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة
سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصفية
ووزن الفعل فلما سمي به زال الوصف فلما نكر
اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف والتنكير
الوصفية زايلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله
التنكير الذي هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش
في المسئلة فبنا الحجة بسبب صرف اربع في قوله مررت
بنسوة اربع مع الوصفية والوزن فقال لان
الاصل كان اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم
للاصل لا للعارض فالزمه في نحو احمر بعد التنكير حيث
كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف
التانيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فالمسمى به

كان ابعد من الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء
السبب المتكرر وما افعلان فعلى فكاحمر في التنكير والفعل
بالفعل واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم ينصرف لانه
قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الاحاد
نظير فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن كما ينصرف
احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي بمنزلة
سببين واذا كان الامر على هذا يجب ان لا ينصرف
عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة
الاعجمي وان كان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف
سببا اخر يجب ان ينصرف على مذهب ابي الحسن بعد
التنكير لزوال احد السببين كما مر في احمر واما عند
سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط
يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد قد اجتمع فيهما

سى نوح ولوط

التعريف والتانيث ونوح ولوط قد اجتمع فيهما
التعريف والعجمة فالقياس ان تمنع الصرف الا ان
الخفة فيهما قاومت احد السببين فصرفت لذلك
وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين
واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى قال
الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال ولما جاءت
رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع
كماه وجور في اسمي بلدتين فان فيهما التعريف
والتانيث والعجمة فلم يجيء الا منع الصرف لان
الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان واما
المؤنث الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي
نحو قدم اسم امراة وذلك لتنزل الحركة منزلة
الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا

قالوا في النسبة الى حُبْلى حُبْلِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ بالحذف
والقلب ولم يُجيزوا في نحو حُبارى الا الحذف نحو حُباريٌّ
ولم يقولوا حُبارَوِيٌّ لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا
نحو جمزى بمنزلة حُبارى فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان
الالف رابعة فكذلك ههنا اجروا نحو قدم مجرى
عناق فلم يصرفوه اسم امراة وان سميت رجلا به
صرفته لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الا انها
لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى
تانيث بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه تنزل منزلة
التاء التانيث ولهذا لم ترد التاء في الرباعي في
التصغير والحركة لم تتنزل منزلة التاء الا ترى انك
تقول في التصغير قديمة وعنيق والحال ان هذا
على ثلث مراتب الاولى ما فيه التاء لانه يمنع الصرف

ان سميت به رجلا او امراة والثانية ما زاد على ثلثة
احرف لان الحرف لا يمنع الصرف في التذكير الا بعد ان يكون
الاسم قد جرى له التانيث قبل تسمية المذكر به الا ترى انك
كنا باسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية
والثالثة المتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان
اسم امراة لنقصانه عن التاء بدرجتين فعال ونحو
حذام فيه مذهبان اعلم ان افعال في كلامهم على عدة
انحاء فالاولى التي في معنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس
في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها موقع فعل
الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر
وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا من اجتماع
الساكنين وفعال هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع
من اسامة اذ دعيت نزال لجّ في الذعر وذكر عبد القاهر

ان نزال عدل عن انزلي وانث الفاعل لقصد تانيث
الفعل كما انث الفعل لتانيث الفاعل في ضربت هند
وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه على معنى
انزل ثلاث مرات فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في
قولك افعلي يا جماعة كذا دالا على قصد تكرير الفعل
وجعيه ثلاث مرات ونظره ما ذكره ابو عثمان في قوله تعالى
ارجعون فان المعنى رب ارجعني ونظيره الفيا والعقي
الق الق قال فلما عدل عن انزلي استعمل في الكلام مؤنثا
والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا عن فاعلة
كحذام وقطام فانهما عدلا عن حاذمة وقاطمة واما ان يكون
معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للمحمدة
وهو ايضا علم الا انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص
وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر

لغتان احدهما وهي الحجازية البناء على الكسر
تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها في الصيغة
والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من
العلمية والتانيث والعدل فاذا انكر صرف لزوال العلمية
والتانيث المؤثر لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة
التي عليها استعمال الفصحاء هي الاولى وعليها البيت
الذي انشده اذا قالت حذام فصدقوها البيت
وهو للجيم بن صعب في امراته حذام وقيل انه لامراة
من العرب والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث وهي
نحو يا لكاع ويا خباث وهي ايضا مبنية على الكسر لما
فعال التي في معنى الامر ولم تستعمل فعال هذه في غير
النداء الا نادرا ومنه قوله اطوّف ما اطوّف ثم آوي الى
بيت قعيدته لكاع والحور في السعة جاءتني لكاع الا

ان تجعل لكعاء علما لامرأة ثم تعدل عنه هذا قال عبد
القاهر انما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه
الا ترى ان نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف
بالنداء امثال هذا فلهذا اختص بالنداء في حال السعة
قوله واذا اضيف او دخله الالف واللام انجر اعلم
ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة ودخول اللام على
قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين
ومنع الجر بتبعية التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة
ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحق
استحال تقدير سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه
تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين
لخروجه من حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور
العلاوة بغير حمل واما على قول من قال الجر مقصود

بالمنع

بالمنع فانجراره ههنا لوجهين احدهما ان يقال ان المقصود
ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر في بعض
الاحوال دون جميعها لئلا يجري اعرابه مجرى اعراب
الفعل في تعريه من الجر في كل حال والوجه الثاني ان يقال
ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج
من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه
ما اخذ منه لاجل شبهه وهو الجر اما التنوين فلم يعد
لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل
فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لان الاضافة
واللام اشد تغييرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان
النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث في معنى
الاسم شيئا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان
حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك

ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان معدودا
في جملة الفعل من جهة المعنى فيتخير كانه لم يتصل بالاسم
واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم لانه
واحد حروفه قوله والمبني ضربان لازم وعارض اعلم
ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد
المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة
ما بينه وبين ما لا يتمكن تمكنا اعني الحرف والفعل ثم ان
الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة اعراب او كان له ذلك
والاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض وتعريف
المص اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه
ليس على وجهه لفساده طردا وعكسا لان المبني المفرد
بلا التي لنفي الجنس تضمن معنى الحرف والغايات تشبهه وكذا
الصدر من المركب يشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل هذه

الاشياء

الاشياء ليس بمبني بناء لازما واسماء الافعال نحو
نحو هيهات وشتان تشبه الحرف ولا تتضمن معناه وهي
من المبني اللازم قوله كاين ومتى وكيف وانما بني اين لتضمنه
اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت
اين فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في المسجد
ام غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس
في الدار اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه
وهكذى وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال
كان المعنى اليوم او غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج
فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا
وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام
لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازات
قوله او ما اشبهه كالذي والتي تشبه الموصولات بالحرف

من حيث انها تفتقر الى جملة توضحها ولا تستقل بالفايدة
وانما بنى اين وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون
للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتح للخفة قوله
والعارض خمسة اشياء انما بني المضاف الى ياء المتكلم
على الكسر لان الاعراب فيه يودي الى احد الامرين اما
انقلاب الياء الفا او واوا في حال النصب والرفع واما
خروج الياء عن المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني على
الكسر ابقاء على المدة والياء واما المنادى المفرد المعرفة
فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبني
فبني ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد
توجه الخطاب اليه وانما بنى على الحركة لعروض
البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو
عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح

لالتبس الحركة الاعرابية بالبنائية فيما لا ينصرف نحو
يا احمد ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم
المحذوف عنه الياء اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم يبن
المنادى النكرة لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد
واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا
المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه
بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع
مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو لا رجل
في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية
كانه قيل لا من رجل في الدار وبنى على الحركة لعروض
البناء وعلى الفتح ليناسب عمل لا وهو النصب واما
المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول لتنزله من الكلمة
منزلة الصدر من عجزها والثاني لتضمنه معنى الحرف

اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الفتح لخفة المطلوب
على الخصوص هنا واما بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر
من حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف
اليه نحو جئتك من قبل فانما بني لان الاسم اذا حذف
منه المضاف اليه ونوى فيه كان معنى الاضافة مقدرة
فيه والاضافة معنى من معاني الحرف واذا اظهرت المضاف
اليه نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ
المضاف اليه فلا يتضمن المضاف معناها وانما بني على
الضمة جبرا للمحذوف منه باقوى الحركات وقيل بني
على الضم لان النصب والجر قد يدخلانه حال الاضافة
نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر ابقاء على
المخالفة بين الحركة الاعرابية والبنائية قوله
والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام

قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام
لا يستحقان الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازما واما
المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني
منها بني بناء عارضا وذلك ما لحقه نون جماعة النساء
نحو يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه
وقال غيره انه قد ترك على اصل البناء ايذانا بان
الاصل في الافعال البناء كما صحح القود تنبيها على
ان اصل باب قول القلب وانما بني عند لحوق نون التاكيد
ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة
اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو قوله
واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه
اعلم ان الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة
العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة

ومعمولاً فيها وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة
الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولاً فيها و
وهو ايضاً واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير
المتمكنة الا القليل منها واما ان تكون عاملة ولا
معمولاً فيها وهو ايضاً واقع كالفعل الماضي والامر
بغير اللام والاسماء غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع
واما ان لا تكون عاملة وتكون معمولاً فيها وهذا القسم
قد اهمله المصنف وظن انه غير واقع متوهماً انه لا
يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملاً لان المعمول
فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع
عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته
فيعمل الجر لا يقال ان فيه نون الجمع من الاعداد
لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث يقولون عشرون

وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه
ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملاً والاعمال
العلم لا يصح اضافته البتة ولا ينصب التمييز
ايضاً اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل
للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك
فهذا هو الذي غر المصنف من اهمال هذا القسم غير انه واقع
لان من الاسماء ما لا يعمل مضافاً البتة من ذلك
نحو طراً او قاطبة فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب
التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضاً واقعاً
قوله والاسماء المتضمنة لمعنى ان غير اي الا كلها
المتضمنة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بنيت
لتضمن الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته
الا اياً فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين

احدهما ايذاناً بان الاصل في الاسماء الاعراب كما
بنوا يفعلن ايذاناً بان الاصل في الافعال البناء
والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جزء وبعض
وعلى ما هو ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده
كما يحملونه على نظيره قوله والعامل عندهم ما اوجب
كون آخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب
هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضاً
ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع فرع طفيل
عليه بسبب المضارعة فاعلم منهما ان تعلق الفعل او ما
اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها بوجه ما بالاسم
المتمكن بسبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما اشبهها
والمفعولية او ما جرى مجراها والاضافة ونحو هذه
معان معقولة تستدعي نصب علامة يستدل بها

عليها فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب
والجر دلائل عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات للاعراب
والاشياء التي تعلقها به سبب لحدوث هذه المعاني
عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما
تقدم ذكره تستدعي اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب
فرفعوه حيث وجدوه اوفر حظاً من المضارعة وذلك عند
وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب
الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه
لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان
النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث
وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك عند
وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان
الجزم مفقوداً في الاسم وسموا مضارعته للاسم

مقتضية لاعرابه والمعنى الذى هو به او فرحظا بين
المضارعة اعنى وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف
الذى هو مع فى تقدير الاسم او شبهه اعنى ان واخواته
عامل النصب والحرف الذى جزمه عن تقدير الاسم
او شبهه اعنى ان واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا
عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر
الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث المعنى
المقتضى لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص **قوله**
والعامل ضربان هذا غنى عن الشرح **قوله** لما رايت
اثر الاول فى الثانى وعرفت علته اى علته تاثيره يريد
انك اذا رايت الغلام فى غلام زيد مؤثرا فى الثانى
فيجره وعرفت ان علته هذا التاثير هى الاضافة
امكنك تعدية هذا الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك

العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت عليته اى
عليته الاول اى عرفت ان للاول اثرا فى الثانى ولعل
الاول اصوب

الباب الثانى فى العوامل اللفظية القياسية

قوله قدمنا القياسية لاطرادها لا خفاء ان المطرد يستحق
التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد فى كلامهم جرى
مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان
المطرد بمثابة الكلى وغيره بمثابة الجزئى والكلى مقدم
على الجزئى **قوله** لان الفعل منها وهو الاصل وهو
الاصل فى العمل وانما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا
واكثر فايدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف
انما يعملان بعد تقويتهما به **قوله** اما الفعل فانه يعمل
الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على
الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب

علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضى
الفاعل والمفعول او ما ضاهيهما ولا يقتضى شيا
سوى ذلك فبالحرى ان يكون عمله مقصورا على الرفع
والنصب **قوله** اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع
يعم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام فى اقتضاء
الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما
عليه وقد سبق تفسير الاسناد فى صدر الكتاب
وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ
الدال على ثبوت معنى لشئ فى زمان معين فاذا
الاسناد كالجزء الذاتى لمفهوم الفعل والذهن
متى تصور الاسناد لا بد وان ينتقل الى المسند اليه
والا لكان المعنى الاضافى اعنى الاسناد مستقلا
بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال

الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل واذا وجب
هذا الترتيب فى الذهن وجب فى اللفظ ثم الفاعل لا يكون
الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف
الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه
ولم يشترط ان يكون احدث شيا بدلالة قولهم طاب
الخروج ومات زيد فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث
فليس لك ان تسند مرتين وقولهم ضرب الرجلان
والرجال ليس يناقض لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع
اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف
نحو ضرب زيد عمرو **قوله** وان لم يكن مظهرا فمضمر ان الفاعل
على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو
ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل ومتصل
وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربت وضربن واما مستكن

سواءكان لازمًا كالمنوى فى اضرب او غير لازم كالمنوى فى
زيد ضرب **قوله** ثم ان الفعل على ضربين المتعدى وهو ما
يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدًا
وهو على ثلثة اضرب متعدٍ الى مفعول واحد كضربت زيدًا
ومتعدٍ الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثانى
من انه يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب
نحو علمت زيدًا قائمًا وسيجئ شرحها والثانى نحو اعطيت زيدًا
درهمًا ويجوز الاقتصار ههنا على احد المفعولين نحو اعطيت
زيدًا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهمًا ولا تذكر
من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعًا نحو فلان يعطى
وانما يفعل ذلك لتفيد به نوعًا من المبالغة والتاكيد
ايذانًا بانه معط على الاطلاق واما فى افعال القلوب
فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدًا او منطلقًا

لان وضعها على ان تعرف الشئ بصفة فلا يجوز ان تسكت
عن احدهما الفقد ما اعتمدت عليه حد بنتك واما المفعولان
معًا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب
متعدٍ الى مفعول ثلثة وهو فعلان منقولان بالهمزة
عن المتعدى الى مفعولين وهما اعلمت واريت تقول
اعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا واريت زيدًا عمرًا فاضلًا وقد
اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت وازعمت
وقد تضمن اخبرت وخبرت وحدثت وانبات بمعنى
اعلمت فيتعدى تعديته **قوله** وقد يقام المفعول مقام
الفاعل اذا بنى له الفعل اعلم ان المفعول ربما يتوفر
العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندًا اليه
ويجعل ذكر الفاعل نسيًا منسيًا وعلامة البناء للمفعول
فى الماضى ان يضم اول متحركاته وتكسر عين الفعل

فى الثلاثى المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى فى الرباعى
المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضربت واستكرم وان
اول المتحركات هو التاء او الاعرة بهمزة الوصل ودحرج
وتدحرج وجلبب وتجلبب واما فى المضارع فان يضم
حرف المضارعة ويفتح العين فى الثلاثى المجرد والمزيد فيه
واللام الاولى فى الرباعى المجرد والمزيد فيه والملحق بهما
نحو يضرب ويستكرم ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب
فهذا الاسم اعنى اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظًا لكون
الفعل مسندًا اليه مفعول معنى كمات
زيد وطاب الخبر **قوله** ويجوز الاسناد الى المفعول
الثانى اى الاسناد الى احد المفعولين المغايرين ايا ما
كان سائغ نحو اعطى درهم زيدًا الا انهم قالوا ان الاسناد
الى ما هو فاعل فى المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اى اخذ

واما فى المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد
الا الى الاول نحو علم زيد قائمًا ولا يجوز ان يقال علم قائم
زيدًا وذلك لان المفعول الثانى فى هذا الباب هو الخبر
فى الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرًا عنه وقد اجاز ابن الانبارى
الاسناد الى الثانى حيث امن الالتباس فاجاز ظن
قائم زيدًا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون
الزيدية ولم يجز ظن اخوك زيدًا فى ظننت زيدًا اخاك
للالتباس **قوله** ومنصوب الفعل على ضربين اعلم
ان المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال
وهو المتعدى لانك تقول ضربت زيدًا وبلغت البلد
ولا تقول ذهبت زيدًا وانما سمى مفعولًا به لانه قد فعل به
ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضًا من المنصوبات الخاصة
لانه يرفع الابهام فلا يجئ الا ما وجد فيه الابهام نحو طاب

نحو طاب زيد نفسًا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش
وغيرها وكذا تصبب الفرس عرقًا والتمر نابت فزال عن اهله
اذ الاصل في طاب زيد نفسًا طابت نفسه وكذا تصبب
عرقه فازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة والتوكيد لما
فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى
واشتعل الرأس شيبًا اي شيب رأسي وقد قصدت
هذه الجملة لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة
واسناد الاشتعال الى الرأس وايقاع شيبًا تمييزًا
عنه ايذانا بشمول اشتعال الرأس اذ لو قال اشتعل
شيب رأسي واشتعل الرأس شيبًا وزان اشتعل
النار في بيتي واشتعل بيتي نارًا والنوق طاهر ولما
فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرها
من لطايف الاعتبارات وكذا الجر المنصوبات فانه

في المنصوبات

من المنصوبات الحاقه بالافعال الناقصة وما جرى
مجريها فان قلت كيف جعل الخبر فيما من معمول العوامل
القياسية وعامله سماعي قلنا انه جعل الخبر قسمًا من
معمول الفعل الناصب على الاطلاق لان معمول الفعل
الناصب القياسي فيلزم ما ذكرتم قوله والعام
خمسة اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة على معنى
ان كل فعل لازمًا كان او متعديًا مبهمًا كان او غير مبهم
ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو ذهب ذهابًا وضربت
ضربًا وطاب طيبًا لان في الفعل دلالة عليه فالحري ان يعمل
فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهمًا نحو ضربت ضربًا فانه
يتناول ضروب الضرب من الشديد وغيره وكذلك
يتناول المرة والمرتين والمرار وقد يكون محدودًا نحو
ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة

نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب
للمصدر اما ان يكون ناصبًا لمصدره او غير مصدره مما هو
بمعناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدرًا
او غير مصدر والاول اما ان يلاقيه في اشتقاقه كقوله
تعالى والله انبتكم من الارض نباتًا وان لم تكن مصدر انبت
الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسًا
والثاني فنحو ضربته سوطًا لانه اسم اقيم مقام المصدر
لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده وليس بمصدر ساط
يسوط بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطًا ولو كان
مصدرًا لما انثنى وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز
ان يكون مصدرًا لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط
فلا دلالة لضربت عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف
العكس نحو سطه ضربًا مثلًا الا ان لقائل ان يقول اذ لم

ان ينصب

ان ينصب السوط مصدرًا لضربت لعدم دلالته عليه فالحري
ان لا ينصب به اسماعيل بعين ما ذكرتم وايضًا ما ذكره منقوض
بضربت ضربة وضربتين وان ضربت لا يدل على الضربة
والضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقًا قوله
والمفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان وانما سمي المفعول فيه
ظرفًا لانه محل الافعال تشبيهًا له بالاوعية التي تحل الاشياء
فيها وقد سماه الكوفيون محلًا لحلول الافعال فيها ثم
ان حكم الزمان كله مبهمه ومحدوده وحكم المكان المبهم
كالجهات الست وغيرها واحد وهو الانتصاب على الظرفية
بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازمًا او متعديًا نحو سرت
حينًا ويوم الجمعة وامامك واما المحدود من المكان كالـ
كالسوق والدار فلا بد له من في ونحو كما عسل الطريق
الثعلب شاذ قالوا وانما تعدى الفعل اللازم

الى جميع ضروب ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع
ضروب ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته على
الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب
المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان
واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل
اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة
الحرف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان
من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت
خلفك كان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل
ظهره الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام
زيد يكون مشتملا على كل زمان منذ خلق الله العالم
الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا
على كل زمان مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا تتغير

على

على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين يتحول
شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير
ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين
سلك به مسلكه في الانتصاب قوله وعند هو ايضا
من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند
الليل وعند النهار وفيه لغات عند مثلثة ولا يستعمل
الا ظرفا فلا تقال عندك واسع لانه يصير مخبرا عنه
وقد يدخل عليها من حروف الجر من وحدها وقول
العامة ذهبت الى عنده خطاء ولا كذلك امام وخلف
لانك تقول امامك خير من وراءك والحاصل ان
الظروف بعضها لازم الظرفية فيكون منصوبا ابدا
نحو عند وسواء من ظروف المكان وذات مرة من
ظروف الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو

الجهات الست من المكان واليوم والوقت ونحوها
من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون قال جار الله
الفرق بين وسط بالسكون ووسط بالتحريك ان وسط
بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما ولو قلت
ضربته وسط راسه او حذفت الاعمى وسط راسه ولو قلت
ضربت وسط راسه اي ضربت جرم راسه لان الوسط
الجرم والوسط كونه في ذلك الجرم وقال الجوهري
يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسط
الدار بالتحريك قال وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط
وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما سكن
وليس بالوجه قوله واما دخلت الدار فتوسع وذلك
لان الدار محدود وكان حقه ان يقال دخلت في الدار
الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه

ونصبوه

ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه
فعل متعد نصب الدار كنحو بنيت الدار وقد دفعوا
قوله بان مصدره يجئ على فعول وهو من مصادر الافعال
اللازمة نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولان مقابله
اللازم وهو خرجت قوله والمفعول له هو علة
الاقدام على الفعل وانما عده من المنصوبات العامة
لان الافعال في نفسه مستوية الاقدام وقد شرط
في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل
ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيئ من ذلك فاللام
نحو جئتك للسمن واللبن ولاكرامك اليوم وخرجت
اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان المفعول له انما ينتصب
لانه متضمنه ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه
من الوجوه ولن تتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط

ومتى فقدت فقد خرج عن هذا الوصف لانه اذا كان غير
مصدر لم يكن من جنس الفعل فيتصور دخوله فيه
واذا كان فعلاً لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل
هذا لا يدخل تحت فعل ذلك وكذا اذا لم تقارن الاول
في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله
تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء
الفعل اياه **قوله** وخرجت مخافة الشر ايراد هذا المثال
يؤذن لفوايد وهي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه
غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضاً
للفعل المذكور كما هو زعم بعضهم بل يكفي كونه عذراً له
سواء كان غرضاً او غير غرض له والا لما جاز خرجت مخافة
الشر لان المخافة لا تكون غرضاً وان المفعول له كما يجيء
نكرة يجيء معرفة خلافاً لابن السراج **قوله** والمفعول معه

هو

هو المنصوب بعد الواو الكاينة بمعنى مع وتعديده من
المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش
لان الباب قياس عنده وعند سيبويه مقصود على
السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو
فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر
الا ان الواو لا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف
ولانها لا تعمل والاخفش قاس انتصاب ما بعد الواو
على انتصاب مع نحو جئت معه وزيفه قوله بان
مع منصوب على الظرفية والخشبة في قولك استوى
الماء والخشبة ليس بظرف الا ان له ان يقول انهم
اذ اقاموا الواو مقام مع وكان الواو حرفاً لا يتصور
فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم لما
وضعوا الا موضع غير اعربوا ما بعده اعرابه **قوله**

والخامس من المنصوبات العام الحال حقيقة الحال
هي الحقيقة الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة
الفعل له واقعاً منه او عليه نحو جاءني زيد راكباً فالركوب
هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيداً قايماً
فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين
ان صاحب الحال هو الفاعل والمفعول ثم انه اما ان يكون
فاعلاً او مفعولاً لفظاً وذلك عندما يكون العامل فعلاً
صريحاً او ما اشبهه من الصفات العاملة عليه او معنى
وذلك عندما يكون العامل معنى فعل نحو ما شانك
قايماً فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظاً الا انه فاعل
معنى لان المعنى ما تصنع قايماً وكذلك قولك هذا زيد
قايماً فان زيداً مفعول معنى لفظاً اذ المعنى انبه على زيد
او اشير اليه قايماً لما في ها من معنى التنبيه وفي ذا من معنى

الاشارة

الاشارة وانما قال وهو جواب كيف موضوع للسؤال
عن الحال فبالحري ان يكون الحال مقولاً في جوابه
قوله وحقها ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال
ان يكون معرفة انما وجب ان تخالفا لانهما اذا تطابقا
بقا تعريفاً وتنكيراً لا يبان لا تطابقا اعراباً تتراءا انها الى
عرقهما في الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير
هو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه
سيبويه نعتاً للفعل واراد بالفعل المصدر الذي
يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى الوصف للفعل
والفعل نكرة لزم تنكيره **قوله** فاذا اردت الحال عن
النكرة فقدمها عليها اعلم ان نصب الحال من النكرة
بدون التقديم قبيح الا اذا كان النكرة موصوفة
او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام او مفعولاً

بينها وبين ذي الحال بالانتقاض للنفي كما في قولك
جاءني رجل من بني تميم فارسًا وقوله لا يركنن احد ما
الى الاحجام يومًا متخوفًا يوم الوغى لحمام وقولك هل اتيك
رجل راكبًا اذا اردت الاستفهام من اتيانه مقيدًا
بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكبًا وتقول
في غيرها جاءني راكبًا رجل وقبح جاءني رجل راكبًا ولم
يتعرض المص لما ذكرنا من القيود تسامحًا وتساهلًا
واطلق القول بالتقديم في كل نكرة واستشهد بقوله
لعزة موحشًا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم انما
يصح على مذهب الكوفيين والاخفش واما على مذهب
سيبويه فلو جعلنا موحشًا حالًا عن طلل لاختلف العامل
في الحال وصاحبها لما ان العامل في الحال وصاحبها
لما ان العامل في الحال هو الظرف ووقع صاحبها مع

الابتداء

الابتداء لانه مبتداء عنده والصواب ان يجعل حالًا
من المستكن في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا من
تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء اذ الحال متاخرة
عن صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان
ارتفاع ذي الحال وهو طلل بفاعلية الظرف صح جعل
حالًا عنه وحسن تنكيره لوجهين لتقديم الحال عليه وكونه
موصوفًا بقديم والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها
قد يكون لازمًا كما ذكرنا من نحو جاءني راكبًا رجل وقد يكون
جايزًا كما في جاءني راكبًا زيد وقد يكون ممتنعًا وذلك
اذا كان صاحبها مجرورًا نحو مررت جالسًا بزيد فهذا
ممتنع عند النحويين الا ابن كيسان لان الحال صفة
في الاصل والصفة من التوابع واصل حال التابع ان
يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف

يتقدم ما هو تابع له واجازه ابن كيسان مستشهدًا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ المعنى
وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزجاج ان كافة
حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى
وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب
الكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على
المصدر اي ما ارسلناك الا رسالة للناس اي عامة
شاملة لهم **قوله** اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات
من فعل اي اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل
لا من حيث هي تلك الذات بل من حيث هو فاعل
في الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه
الفعل واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول
فانه مشتق لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله

ويجري

ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت
مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل
من فعله نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة من افعال
الطبايع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئًا لانا نقول
لا نعني بقولنا فعل احدث بل المراد ذات بحيث
يصح ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو
كرم وانما فسر الجريان بالموازاة ليفعل في الحركات
والسكنات لانهم ربما قالوا الصفة جارية للواقع
بعد شيء صفة او خبرًا او حالًا فاحتاج الى تفسير الجريان
هنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال
او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل لما دخل
على الاسم في الاعراب الذي هو له في الاصل فيقال زيد
ضارب غلامه عمرًا الآن او غدًا كما يقال يضرب والذي

بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابداً نحو هذا ضارب
زيدٍ امس ولا يقال ضاربٌ عمرواً امس لان الاعمال
دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء على الافعال
في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب من الاسم لم يعط
الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائي
مستشهداً بقوله تعالى وكلبهم باسطٌ ذراعيه واصحابنا
ذكروا بان باسطاً وان كان ماضياً في الظاهر الا ان المعنى
على الحال بدليل انك لو اوقعت المضارع موقعه
نحو يبسط لقبح وذلك لان الحال الماضية تحكى على
صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمراً امس واعلم ان
شرط عمله الاعتماد على احد الاشياء التي اشترطوا
للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب
فلا يقال قايم غلاماك خلافا للاخفش والكوفيين قوله

اسم

اسم المفعول لما كان اسم الفاعل اسماً مشتقاً لذات
من وقع منه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للفاعل
كذلك اسم المفعول لما كان اسماً مشتقاً لذات من وقع
عليه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة
اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا في اشتراط الزمانين والا
عتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه
مرفوعاً بمضروب كما كان مرفوعاً بيضرب ومضروب
في التقدير جارٍ على يُضرَبُ لان اصله مُضرَبٌ فاشبع
ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم
بناء مُفعَل في ابنيتهم الا مع التاء واما نحو مكرم ومعطي
فجارٍ على الفعل لفظاً تقول زيد مكرم اصحابه ومعطى
غلامه درهماً كما تقول يُكرم ويُعطي قوله والصفة
المشبهة وهي ما لا يجري على يفعل اعلم ان نحو كريم وبجلج

على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقوي و
صعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد
مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة بها من حيث انها
تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر فاجريت مجراها في العمل
فقيل مررت برجل حسنٍ وجهه وكريمٍ اباؤه وشريف
حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل
وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون
ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل
مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف الجمع
فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل كريمون
اباؤه اذ المبتدأ على عدة الخبر اذا كان هو هو فان قلت
كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم
ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديماً وكيف جاز ان يزيد

الفرع

الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات
في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الا ترى انك
اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما
في اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجوداً قبل زمانك
لا يقدح في كونه حالاً كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك
زيد يعلم فنوناً من العلم فان علمه قد وجد من قبل وعلى
هذا اسم الفاعل نحو زيد قايم غلامه يريد الحال والقيام
قد كان مع ذلك قبل حالك بزمان ويدل على انها
ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس قبح
اليوم لم يجز حتى تدخل كان ليدل على ان الحال محكية
وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان
زيد يقوم امس او قايماً غلامه ولهذا قالوا ان هذه
الصفات ليست بمعنى الفعل الماضي ولا بمعنى المستقبل

فلا تقول زيد حسن مريدا سيحسن او حسنا قد انقطع
قوله المصدر هو الذي اشتق منه الفعل انما سمي
المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في
الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل
على ان المصدر اصل والفعل مشتق عنه ان المصدر
اسم يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه
ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين
حدث وزمان والمصدر على شيء واحد وهو الحدث
ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين واصل له ولان
المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب
نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل
ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفرع
لا بد وان يكون فيه الاصل وزيادة واما ما تمسك به

فيكون المصدر اصلا والفعل فرعا

الكوفيين

الكوفيين من اعتلال المصدر باعتلال الفعل
وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك
لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا
منه وان دل فانما يدل على اصالته في التصريف
ولا كلام فيه انما الكلام فيه في انه الاصل في العمل
والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل
اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمروا فكل
فعل له رفع ونصب كان مصدره كذلك وانما قال
كما تقول من ان ضرب لان الفعل المصدر بان بمنزلة
المصدر في كونه فاعلا او مفعولا او مضافا اليه او مبتداء
نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجوا ان تخرج وبلغني خبر ان
يخرج وان تخرج خير له فلما كان بمنزلته في الاعراب وفي
هذا المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع

تقديم ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك
كما لا تقول زيدا ان ضربت قوله ويضاف الى الفاعل
اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على خمسة اضرب
احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل
مجرور لفظا مرفوع معنى ولذا احمل المعطوف والصفة
على الموضع نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع
مثلا او من دق القصار الحاذق والثاني ان يضاف الى
الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد
اي من ان ضرب والثالث ان يبنى المصدر للمفعول
ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت
من ضرب زيد اي من ان ضرب وحكي هذا في امثلة الكتاب
عجبت من دفع الناس بعضهم اي من ان دفع الناس

بعضهم

بعضهم ببعض اي من والمضاف اليه هنا مرفوع معنى
لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف الى
المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
اللص الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك
ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي
من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين
منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل
واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف
الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت انه ايضا
يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا
او على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته
الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه فيجري مجرى المفعول به
فالمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه وقد

عمل المصدر معرفًا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعًا وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المصنف
لقلته وندوره **قوله** ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى
او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيمًا مقدر منون ويتيمًا
منصوب به وفاعله محذوف حذف للعلم به ولم يضمر لان
المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء الاجناس يتحمل الضمير
ويدلك على حذفه انك لا تقول اعجبني من ضرب الامير ظهور
كله كما تقول ان ظهر كله وانما جاز خلوه عن الفاعل مع
امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر او وصف
جار مجرى الخبر فاقتضاء ما يسند اليه فاذا قدرت خلوه
عن المسند اليه فقد اخللت بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء
كلها لا يلزم ان يكون مسندة الى شيء واما قوله تعالى وهم من
بعد غلبهم سيغلبون فمن قرا سيغلبون بالبناء للفاعل

فالمصدر

فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل
اي من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قراه بالبناء للمفعول
فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك
وعلى هذا فالوجه ان يقرا الم غلبت الروم بالبناء للفاعل
وقد قرا به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر لفارس لا للروم
ومجال الكلام في الاية فسيح غير انه يفضي الى الاطناب
الممل **قوله** والمضاف كل اسم اضيف الى اسم فان الاول
يجر الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل
للافعال والحروف وانما عمل الجر ههنا لان في الكلام معنى
حرف جر فقوي بذلك على العمل **قوله** والاضافة على ضربين
اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية
تعرف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعًا
في امته غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف فصار للواحد بعينه

ويكتسي منه تعريفه وذلك ان قدر المعنى على قدر اللفظ
فكما ينزل المضاف اليه من المضاف بمنزلة التنوين الذي
لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان يمتزج معنى
الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى
اما اذا كان نكرة فلا يفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب
فرس لانك اذا قلت راكب كان شايعًا في اجناس ما يركب
فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه
بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن
معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف **قوله** وهي
في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من انما قال في الغالب
احترازًا عن قولهم ثبت الغدر وقتلى الطف وقد قيل
ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثبت في الغدر وقتلى
في الطف لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد

اي غلام

اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة لان الغرض فيها
تبيين النوع فاذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا
اضفت بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام
لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي
بمعنى من جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر وانما يقول
النحويون في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحًا لمعنى
الجر لا ان اللام مقدرة ههنا كيف والمضاف اليه ينزل
من المضاف بمنزلة التنوين ويقع فيه فكما لا يجوز ان يفصل
بين التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان يكون
اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضًا فلو كانت
اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف
التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين
اوردوا ههنا سوالًا وهو ان المضاف اليه قايم فيه معنى

حرف الجر ولفظاً محذوف حذفاً يخرجها عن ان يكون
في حكم المذكور او في عداد المظهر واذا كان كذلك فلم يبن
لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني
ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف في الجائز
دون الواجب الا تراهم اعربوا اياً مع تضمنه
حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم ههنا نقضاً
للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله
الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن
الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه عاملاً يحدث بها هذا
الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في المقتصد
واري ان ايراد هذا السؤال في المضاف دون المضاف اليه
لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما
قوي على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موجباً لعمله

ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملاً
على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كان معناها يشتمل
على معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم
والمتضمن على هذا التفسير ههنا هو المضاف دون المضاف
اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن لمعنى
الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمناً
لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملاً في نفسه وذلك محال ويدل
على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن الا بان
نعطي الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث بها
هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في
كونه علة يحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه
فالمتضمن للحرف هو ليس الا هو واذا كان المتضمن للحرف هو
المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازماً على ما ذكروا

فان قلت فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف
فهلا بني فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاعم الاغلب
اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما يعارض
تلك المناسبة لانها من خصايص الاسم فلا تكون في الحرف
والفعل الا يرى انهم لم يبنوا المضاف من المنادي
والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبوا
بها البناء في مفرديهما قايمة او نقول ان المضاف اليه
لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبة التنوين يتنزل منه
منزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى
مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه قوله ولفظية اعلم
ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً
وانما تفيد تخفيفاً في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة
وهي اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة

الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن
او غداً ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها
في تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه
حالاً نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا تكون الا نكرة
والثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال
نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن
حتى كان الحسن قد شاع جميع اجزاء الموصوف به فاذا
ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه ولما احتيج الى
تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه ويدلك على
نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند جايل وشاحها و
تانيثها في هند جايلة الوشاح قوله والاضافة تعاقب
التنوين ونوني التثنية والجمع وانما لم يجمعوا بين التنوين
والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه يتنزل من المضاف

منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين على اخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف وانما اشترط ذلك لانه لو لم يجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف او للتخصيص لان تعريف المعرف محال قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه لعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة ليست بمحضة فاذا اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يقتضي هذا الى تعريف المعرف لايقال ان الخفة المطلوب من الاضافة اللفظية مفقودة ههنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيقدر سقوطه بالاضافة لانا نقول

ان

ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيفت افادت التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفته قوله والضاربا زيد انما جاز هذا لان هناك نونا تسقط ويعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية كما في ضاربا زيد وضاربوا زيد وجاز الضارب الرجل مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه شبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر

تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولم يجوز الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افادتها في المثنى والمجموع والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالحسن الوجه واما نحو الضاربك والضاربي والضاربه فسائغ لما فيه من استبدال الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين والنون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني والضاربانني والضاربوني كراهة اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعا اجراء للباب على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون الا ضمير هذا ما اختاره

الزمخشري

الزمخشري ومال عبد القاهر الى انه ضمير المنصوب بمنزلته في ضربني قوله الاسم التام انما ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي تبيينه وينزع الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين و المصدر الا ترى ان قولك راقود في قولك راقود خلا اسم قد تم اي امتنع عن الاضافة لما فيه من التنوين وهو مبهم محتمل لاجناس المكيلات فينصب خلا مثلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضارب بالتنوين في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين وكذلك منوان قفيزان في منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما محتملان من اجناس المكيلات والموزونات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما

كما انتصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون
الجمع وهو محتمل من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون
وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان
ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان
اضافة المعطي الى الضمير تمنع من جر درهم فهذا هو الاسم
التام ثم ان التام قد يكون زايلا وقد يكون لازما
فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول
في المتدار اقفيز خلا راقود خلٍ وفي منوان سمنا منوا سمنٍ
واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس
لك ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم لان عشرون
اسم موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع على حد مسلم
ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلثون
على ثلثة ثلث مرات كما يقع المسلمون على ثلثة انفس

فلما

فلما اختص ثلثون بثلث مرات عشرة علمنا انه اسم
موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص
واذا كان موضوعا مع الواو والنون فيمتنع ان
يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لازم وكذلك
الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا حلوه عسلٍ
لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشئ مرتين
واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله التام بالتنوين بقولهم
ما في السماء موضع كفٍ سحابا فيه نظر لان الاسم الذي
فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام فيه فيرفع وانما الابهام
في قوله موضع مضافا الى الكف اذ المقصود بالتمييز هو الموضع
لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها
تمنع من الجر ويوجب النصب كما يمنع اضافة الملاء
في قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع وحده لا يتم

المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل
ذلك من بعد ان تضيفه الى الكف قلنا كذلك الملؤ
لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شئ مخصوص كالاناء
او الى ما هو مكيال معروف كالزق وغيره فاذا ايراده
في تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين اذ العامل
في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام
بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط باقتضائه
التمييز لابهامه فلا شك ان المقتضي للتمييز هنا هو
الموضع مضافا الى الكف لا الكف اذ لا ابهام فيها بدلك
على هذا انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف الى شئ
لفظا او تقديرا نحو ما لفلان كف سالما لم يقتض التمييز
البتة وايضا انهم شبهوا موضع كف سحابا بضرب
زيد عمرا فوجب ان يكون العامل المضاف لانه المشبه

لا المضاف اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد
انتصب مبنيا من وجهين احدهما ثبوت التنوين
والثاني الاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد
ان العامل في التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين و
الاسم التام بالاضافة ايضا فهذا يؤدي الى اعمال عاملين
في معمول واحد وهذا امع انه غير معقول مما انعقد الاجماع
منهم على رفضه الا يرى انه لو ازدحم عاملان في معمول
واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد منهما لا غير الا انهم
اختلفوا في ان العمل لايهما على ان المنون ههنا لا
يصلح عاملا كما بيننا ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون
مقتضيا للتمييز لابهامه وقد افتقد الشرط ههنا ولعل
كلام الشيخ هذا الذي كما غر المحقق في جعله العامل ههنا
الاسم المنون لان الشيخ لما جوز ههنا النصب بالوجهين

جعل المتقدم الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح
في ان المقتضيين اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل
للاخر منهما وجوداً الا ان ذلك خبط يظهر بادني تأمل فيما
ذكرنا قوله ويقال للثلاثة الاول مقادير فان قلت
كيف قال ويقال للثلاثة الاول وقد ذكر اربعة اشياء
وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم
الاسم التام الذي ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي
المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف
ثم قال ويقال للثلاثة الاول مقادير اي ما فيه التنوين
ونون التثنية ونون الجمع وللاخير مقياس اي للمضاف
فيما ذكره من المثال وانما سمي مقياسا لانك اذا
قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل
ملء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا بخلاف لي منوان سمنا

فقدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقسه بشيء
قوله والتمييز رفع الابهام عن مفرد كهذا اعلم ان المفرد قد
يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف
والاسم المثنى والمجموع من قبيل المفاريد وقد يذكر ويراد به
ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى
والمجموع والمراد منه ههنا الاول لكونه مذكورا في مقابل
الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام
ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه
فالمميز للاول يسمى تمييزا عن الجملة ويجيء بعد تمام
الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا في اسناد
الطيب الى زيد لا في الطيب على الانفراد ولا في زيد
على الانفراد والمميز الثاني يسمى تمييزا عن المفرد ويجيء
بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في

في الراقود لا غير فارتفع بقولك خلا الباب الثالث
في العوامل اللفظية السماعية قوله وهي ثلثة اصناف
انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف
هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد
بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء (الافعال و)
انما تعمل لمشابهتها الافعال والحروف فهي في العمل
متأخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره
ثم قدم من الحروف العوامل ما هو العامل في الاسم
على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك
ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا
على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين
ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب لكون
الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم

اختلفوا في ان الناصب هو هذه الحروف ام الفعل
وفي قوله عامل في الجملة تجوز وتسهل والمراد عامل
في كل واحد من جزئي الجملة (لان الجملة) من حيث هي الجملة لا يستطيع
ان يكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة
ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله
اما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء
لمعاني الافعال الى الاسماء وكلها تشترك في افادة
هذا المعنى الا ان وجوه تختلف بها فمن معناها ابتداء
الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ الخروج
كان من البصرة وقد يكون للتبعيض في اخذت من
الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء
لانه يدل على ان الاموال مبدأ موضع اخذك
كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة

مثل خرجت من الاموال الا انها في الاموال افادت التبعيض ايضاً اذا كان ذلك ممكناً ولم تعد في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع جوانبها اذ لا يصح ان تكون خارجاً وغير خارج وقد تكون للبيان في عشرة من الدراهم لان العشرة قد تكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء اذ جعل مبدا اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رايت من احد ودخولها في الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل معنى الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعة

لحال

لحال الاصل قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من احد رجل معناه من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها في ما جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني من احد لافادتهما جميعاً معنى الاستغراق لان احداً اذا قرن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلاً فليست بزائدة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك لو قلت بغير من لم تفد الاستغراق قطعاً بل محتملاً وصحة قولهم ما جاءني رجل بل رجلان تشهد لذلك

فمن صرف الكلام الى الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التوكيد صرف صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعاً بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها ولهذا السر استشهد المص في الزيادة بما جاءني من احد دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادتها في النفي ومجرى مجراه مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن مستشهداً بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تع ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا تنتهين اكل اموالهم الى اموالكم وفي معناها حتى الا انها تفارقها من وجوه وهي ان مجرور حتى اما ان يكون

ما

ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى راسها فان الراس ينتهي به السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عند منتهى الليلة وهذا معنى قولهم ان المجرور بحتى اما ان يكون اخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخر جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان يقتضي ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى ياتي عليه كذا ذكره الزمخشري ولا يجب ان يكون مجرور الى كذلك ومن ثمه جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة قد اكل الراس ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما ليس باخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخره ولم يجز على ما مر وان الى تدخل على المظهر والمضمر جميعاً نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل المضمر الا فلا يقال حتاه وان حتى لا تلزم الجر فتكون عاطفة ومبتدا ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاءني القوم حتى زيد

والبارحة قد اكل الراس ونمت الصباح

وكذلك النصب والجر فانها تخالف ساير حروف العطف
في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة للغاية
والدلالة على احد طرفي الشيء ولا يتعدى ان يكون طرف الشيء
من غيره ولهذا قالوا انها انما تذكر للتعظيم والتحقير نحو مات
الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ من
ادناه فاعلاه غاية وطرف له واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف
له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند خارجة
او حتى خرجت هند وقد جازت في مسئلة السمكة الوجوه
الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة
والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى راسها
ماكول واما في فهي للظرفية وتقال للوعاء وتقال للاشتمال
نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب فالمثال الاول
من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء فهي للالصاق

نحو به

نحو به داء اي التصق به وخالطه ومنه مررت بزيد وهو وارد
على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد
ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق معنى
القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار
مع كثرة الاستعمال ورومًا للاختصار ورفع الالتباس
اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان تكون مخبرًا لا مقسمًا وقد
اوقعوا موقعه الواو بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن
ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت منها لتقاربهما في المخرج
والمعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم يبدل التاء
عن الواو نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير في كلامهم
منه تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لاصالتها في افادة
معنى القسم تستبد عن اختيها بجواز اظهار الفعل معها
وبدخولها على المظهر والمضمر نحو به لاعبدنه وبالكعبة

على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحيوتك اخبرني
فهو استعطاف المخاطب وليس بقسم على الحقيقة واما التاء
لكونها فرعا على الواو لم يدخل على المظهر الا على [illegible]
وهو الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته
فان قلت اليست للتعدية في اوجهها الاخر قلت نعم
الا انها في ساير الاوجه قد افادت مع التعدية معنى آخر
وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا اخذ عد المتقن كونها للتعدية
قسمًا مفردًا وتكون للاستعانة في كتبت بالقلم وسمي
ايضًا اداةً ووصلةً للفعل ومكملا اياه وللمصاحبة في
دخلت عليه بثياب السفر اي معها قالوا والفرق بين
الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها
وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
على احد التاويلين وفي المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب

اقيس

اقيس منها في المرفوع لما سبق في من واما اللام فهي للاختصاص
قال عبد القاهر رحمه اصل اللام ان تكون للتمليك نحو المال
لزيد وقد تكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فانه لما
اختص به ودام ملابسته له جرى مجرى المملوك وان كان الفرس
مما لا ملك له وعلى هذا جاء في اخ له وابن له وقد تزاد نحو
ردف لكم واما رب فهي للتقليل قال سيبويه ان كم في الخبر
نظير رب والمقصود ان رب للتقليل وكم للتكثير تقول رب
رجل لقيته وانت تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب
عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها
في مواضع المدح وعد المآثر نحو الا رب يوم لك منهن صالح
وانها تستبد عن ساير حروف الجر باشياء منها انها يصدر بها
الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل
والنفي من واد واحد والنفي له صدر الكلام الا تراهم يقولون

قلّ رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل وانما اختص
النفى والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان تدخل
الجمل لتغيير معناها فوجب ان تصرف الكناية الى ذكرها اولا
لكونها مقصودة فى الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك
لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع
والكثرة اوجب اختصاصها بها ليصح معنى التقليل فيها
ولهذا الحكم بان الضمير فى ربه رجلا نكرة وذلك لانه ما اريد به
شئ معين مثل زيد وعمرو بل اريد شئ ما فلهذا فسر بالنكرة
كما ترى ولو كان معينا لكفى فى مثله رجلا لجاز ان تقول ربك
رجلا كما جاز فى مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذى تسلط على
الاسم يجئ محذوفا فى الاكثر ولا يكاد يظهر الا فى ضرورة الشعر
الشعر وذلك لدلالة الحال عليها لانك لو قلت رب رجل
يفهم كان المعنى رب رجل يفهم ادركت او لقيت والحال

بل

يدل عليه فحذف كما حذف مع الياء فى بسم الله ولا يظن ان يفهم
هو الفعل المسلط حتى اياه على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل
فلو جعلنا رب مسلطا عليه لزم كون الاسم فاعلا ومفعولا
معا ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اما جملة اذا كان مظهرا
كما تروا اما بمفرد نحو رب رجل جواد قالوا وانما لزم لتكون
عوضا عن الفعل وقيل انما لزم الوصف لانه اذ هب فى باب
التقليل لان رجلا قائما مثلا اقل من رجل وحده ومنها
ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب
رجل لقيته كنت مخبرا بان الذى لقيته قليل ولا تعلم
ان الذى ستلقاه فيما بعد قليل واما قوله تعالى ربما يود
الذين كفروا راجع الى معنى المضى لان ما اخبر الله تعالى
بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحققه بمنزلة الموجود
الحاصل فهذه احكام رب وقد بقى ههنا سؤال وجواب

لا بد من ذكرهما وذلك ان لقائل ان يقول انك اذا
رب رجل يفهم ادركت مثلا كان رب موصلة لادركت
الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال انه
يتعدى برب ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدى
الا وقد حكم بزيادتها ولم يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل
بذلك احد والجواب انها حرف جر وقع فى الكلام على حد
من اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل
فى انها مفيدة للاستغراق وان لم تكن قد اوصلت فعلا
الى الاسم الا ترى ان الفعل الذى قبلها يتناول الاسم
بنفسه لكنك اردت بها افادة معنى آخر غير المتعدى
وهو استغراق الجنس كذلك تدخل رب فى الكلام
وان كان الفعل الذى قبلها متعديا لقصدك معنى
آخر غير المتعدى وهو التقليل وهذا التشبيه واضح

واما

واما على فهى للاستعلاء وتكون تارة حرفا وتارة اسما
مضافا اما الاول فنحو جلست على السرير فهى هنا حرف
جر لايصالها معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا زيد على
السطح لايصالها معنى الاستقرار المقدر الى الاسم وقولهم
عليه دين لا يخرج عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه
دين واما الثانى فنحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
اى من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخله الجار واما عن فهى
للبعد والمجاوزة وتكون ايضا حرفا واسما اما الاول
فنحو رميت السهم عن القوس على معنى ان السهم قد بعد
عنها وجاوزها الى غيرها ونحوه اخذت عنه العلم لان العلم
قد تعدى اليك وفيها معنى من وزيادة معنى المجاوزة
الا تراها تدل فى رميت عن القوس على ان مبدا الرمى
منها قال عبد القاهر وكل موضع لم يصلح الا معنى التعدية

كان مخصوصاً بعن فلا يجوز ان تقول اديت الدين من
زيد لان هذا موضع التعدى فقط واذا كان موضع لا يجب
ان يكون متمحضاً للتعدى جاز ان يقع فيه ايتهما شئت
نحو قولهم سقاه عن العيمة اى بعده عنها وجاوز به حكمها
الى الرى وان شئت قلت عن على معنى سقاه من جهة
العيمة وهذا من عمل من وان كان موضع لا يناسب
معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا تقول زيد افضل عن
عمرو لانك لا تقصد ان احدهما قد انفصل عن صاحبه
اليه وتعداه وانما تريد ان فضل زيد بدأ من هذا الموضع
واما كونها اسما ففي نحو جلست من عن يمينه اى من جانبها
واما الكاف فهى للتشبيه وتكون حرفاً نحو قولك الذى
كزيد اخوك ويدل على كونها حرفاً وصلهم الذى بها ولو
كان اسماً لما جاز ذلك اذ لا يقال الذى مثل زيد نحو
لان

لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جئت بالحرف كان
متعلقاً بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فتكون جملة المعنى
الذى حصل كزيد لا يقال التقدير الذى هو كزيد على حذف
شطر الجملة فلا تكون الكاف اذاً حرفاً بل اسماً جاراً مجرى
مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يجوز ان يقال جاءنى الذى
قايم اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذى
بالكاف جارياً مستمراً في حال السعة علمنا انه حرف جر
وقد تكون اسماً في نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن
مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية
في الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة تريد ان مبدأ
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمذ حرف اوصلت الفعل الذى
قبلها الى الاسم بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ
الليلة اى استقررت عندنا منذ الليلة وقد تكونان

اسمين فيرفع ما بعدهما ويكونان على معنيين احدهما ان
يراد بهما اول المدة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى اول
الوقت الذى انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار
في ان الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا الاحسن
النكرة بعدهما لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت
مثلاً لما افدت بكلامك هذا الا ما كفت الضرورة امره
اذ كل احد يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثانى
ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ يومان كانك قلت فيهما
امد ذلك المدة يومان واول وقت واخره يومان
ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما وجب العدد ولو
قلت مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره جاز
على تاويل ما رايته منذ اثنتا عشرة ساعة او عشر
ساعات مثلاً والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد اول
الوقت

الوقت دون اخره ان الرؤية هذا الوجه لم تلتبس
بيوم الجمعة بوجه ولم تحصل في جزء منه وهى منتفية
في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعنى الذى يكون المراد اول
المدة دون اخرها كانت الرؤية قد انقطعت في يوم
الجمعة ويدل على انك رايته فيه ثم فارقك كما في المجرور
والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام
في المجرور جملة واحدة وفي المرفوع على جملتين احدهما
ما رايته والاخرى مذ يومان كما تقول ما رايته وايام البين
طويلة وانما لم يسغ تخلل العاطف بين الجملتين نحو
ما رايته ومذ يومان كما ساغ ذلك فيما فسرناه به من
حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذى قبلها
لانها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت
ما رايته وكم تقل مذ يومان كان نفياً للرؤية في عموم

الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان قيدت العموم وحصصته فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء ونحو ذلك واما قال المص ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فلمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم ما رايته مذ يومان فازال المص رحمه الله هذا التوهم وذكر ان الجر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية متقدر بهذا المقدار وانه موازن بهذه المدة مبتداء من اوله وينقطع عند اخره رفعت ولو اردت ان مبداء اول هذه المدة اي وقتك الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانك تريد انه كاين بعد لم يبلغ غايته جررت فقلت ما رايته

مذ يومين

مذ يومين من هذا الوقت ولم ينته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشى ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشى زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما للاستثناء وتكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في الاول منصوب في الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدا او عدا زيدا اي عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لا تتصرف هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف واذا ادخلت ما على عدا وخلا تعينا البتة للفعلية لتخصيصهما

اذ ذاك وذلك لان التامل الصادق في موادها وموارد استعمالها يشهد بما التي يصدر ان بها انها لا تخ من ان تكون مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما فان كانت مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان التقدير بعدو زيد بمعنى عدا المجيء زيدا عدوا وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا ولا تتصل باول الحرف وانما يتصل باخره نحو انما وربما واذا دخلت على الفعل دخلت اوله نحو ما ضرب وما يضرب قوله واما ما ينصب المفرد فسبعة على ما ذكر في المائة الواو بمعنى مع قد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك

انه لا يجيء منصوبا الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه ولا ينتصب قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو فلا تعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان يجعل للواو الذي لا تاثير فيه اصلا على ان المص جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر في المائة لدفع هذا التناقض قوله وحروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلاثة اولى هي لنداء البعيد او ما هو بمنزلة من نائم او ساه

والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل
فيهما وقد اهمل ذكره واو هي مختصة بالندبة والندبة
تشارك النداء صورة وان لم تكن نداء حقيقة قوله
وتنصب المنادى اذا كان مضافا ذكر جار الله العلامة
انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او
اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد
ناديت على انك تقصد منادى توجه الخطاب اليه
ثم اردت ان تبين ان المعني بهذا الخطاب والنداء
من هو فقلت اريد او اعني عبد الله فتنصب المنادى
لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال
حذفا لازما سادا بيا مع افادته معنى النداء والتنبيه
مسده وتنادى يا بدلك من الا التبس بالخبر وقال صاحب
الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني

وانما قال با ليدل على النداء واياك ليدل على الخطاب
لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغايب الا انه ههنا
ينزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب
هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العامل
لهذا الحروف ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون
الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الاخرون
الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل
ويعضده انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلو
لا انه نايب مناب الفعل وساد مسده ما جاز فيه
الامالة التي لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه ايضا
تعلق لام الجر به في نحو يا لزيد واللام لا تتعلق الا
بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا وميل عبد القاهر
الى هذا المذهب قوله او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد

المشابهة بين هذا والمضاف من ثلثة اوجه وهي كون
الاول عاملا في الثاني لان من لا بد من ان تجعل متصلة
بزيد او بخيرا فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع
المفعول مثله في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني
قد انجر بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف ولان الثاني
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف ولان
الاول قد تخصص بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه
والوجوه الثلاثة متحققة في قولهم يا ضاربا زيدا
او يا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ والاخيران دون
الاول في قولهم يا ثلاثة وثلاثين في اسم رجل لان
قولهم يا ثلاثة ليس بعامل في الثلاثين ولكن تخصص
به قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
رجلا ههنا نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من

يأخذ بيده فهو المنادى قوله واما المفرد المعرفة فمضموم قد
سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهي وقوعه موقع
كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف
اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن
فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة
فلم تبن لافتقاد علة البناء فيه حيث لم يقع موقع كاف
الخطاب وفي قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى
المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء
نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل
النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت على واحد
من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان يقول الرجل
بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في
ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء ام لا فذهب

الاكثرون الى انه نكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال
رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا
بين التعريفين وهو ممتنع يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل
وذهب الاخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع
التعريفين انما يمتنع اذا كان بالعلامة لفظية كحرف النداء
واللام ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء
واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل
التنكير والبحث مستقصى في المفتاح **قوله** ولكن محله
النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرض له
البناء في المفرد المعرفة لم ينتصب لفظا ولكن حكم على
محله بالنصب كما في ساير المبنيات اذا وليتها العوامل
ويدل على كونه منصوب المحل جواز النصب في صفته
نحو قوله يا عمر الجواد فعلوا لا ان محل الموصوف النصب لما انتصب

الصفة

الصفة ونظيره ذهب امس الدابر فان الوصف يرفع
لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مسكورا لفظا
وعلى هذا ساير المبنيات فان التوابع التي تصاحبها
تحمل على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في
صفة المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الدابر
بالجر وهولاء الظريفين لان الضم لما اطرد في كل
معرفة اشبه الظاهر بما يرتفع بالفعل نحو جاء احمد
فاجيز الحمل على لفظه كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس
لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا كامس يطرد فيه البناء
على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى
المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب
وهلا منعوا ذلك منعهم في الضماير لانها لا توصف
بحال قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب الا انه

لم يجر مجراه في كل حال يدلك على ذلك انهم قالوا يا تميم
كلهم باعادة الضمير اي تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى
مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام الخطاب
في الاصل ككانت واياك والحاصل ان الشيء اذا اشبه
بالشيء لم يجر على سننه في كل حال ومما ينخرط في سلك
الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ والموضع
التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوف
نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر او بشرا ويا زيد
والحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام
على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان
تنزل منزلة العامل فليس بمنزلته في كونه علما للنداء
الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجمع معه الالف واللام
ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس زيد خارجا

ولا عمرو قاعدا

ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا
واذا قلت يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف الرفع والنصب
بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد
ويا عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب
بل حكمه حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل
هذا اذا كانت التوابع مفردة فان كانت مضافة فالنصب
لا غير لان التابع ينزل منزلة الجزء من المتبوع فلما
لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب كذلك
لا يكون فيما هو تابع له وذلك نحو يا زيد اخا عمرو ويا خالد
نفسه ويا تميم كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد
وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو **قوله** ويا ايها الرجل
مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز هاهنا الا الرفع لان ايا
وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل
وانما جاؤا باي ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف

لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف
فكان المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال
صاحب الكتاب اى صار وصفا لا يجوز فيه الا الرفع
لانك لا تستطيع ان تقول يا اى ولا يا ايها وتسكت
لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل وضمة اللام
ههنا فيها غموض لانا لا نقدر ان نسميها حركة الاعراب
لان حركة الاعراب هى التى يكون لها عامل ولا حركة
البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وكذلك
ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد
سوينا بينها وبين الموصوف اعنى المنادى المضموم
فانهم يسمونها المبنى المشبه بالمعرب ومن حقها
ان تفضل على هذه الحركة فاذا ينبغى ان يقال انها حركة
لها منزلة بين منزلتى الاعراب والبناء الا ان

حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتدل على
ان موصوفها المبنى قد اعطى شبها من المعرب وان عملنا
بمذهب ابى الحسن فى جعله العامل فى الصفة كونها صفة
كان ابين لكون الحركة حركة اعراب هكذا ذكره عبد القاهر
وانما اقحمت حرف التنبيه بين اى وبين صفته تعويضا لاى
عما يستوجبه من الاضافة قوله ولا تدخل يا على ما فيه الالف
واللام قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع حرف
النداء على ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك فى اسم
الله لان الالف واللام لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم
مع انهما عوض عن همزة اله فصارا كانهما تنزلا منزلة
البعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة فى النداء ولم
يجز فى غيره لان الهمزة مع اللام فى غير النداء وان كانت
عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخل عن معنى التعريف

راسا فوصلوا الهمزة واما فى النداء فقد تجردت للتعويض
مضمحلا عنها معنى التعريف لان التعريف الندائى اغنى عن
تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت قوله وان
وصفت المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف به المنادى
المفرد المعرفة اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى
مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شئ واحد بحذف نون
وذلك لان الابن لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك من
كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث
المعنى بمنزلة شئ واحد فاذا تنزلا منزلة شئ واحد
اتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم ينعكس لان
الحركة التى استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية
وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهى
بنائية واتباع الحركة البنائية الاعرابية اولى لكون
الاعرابية

الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه
نظرا لان الفتحة فى نون ابن فى قولنا يا زيد ابن عمرو حركة
الاعراب والحركة فى دال زيد حركة اتباع الا ترى ان صاحب
الكتاب شبه هذا بامرئ وابنم وكما لا شك ان حركة الهمزة
من امرئ حركة الاعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب
ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن
مبنيا لان الاسمين اذا جعلا واحدا لم يبن منهما الا الاول
اذا خرج الثانى عن مقارنة الحرف كما فى نحو بعلبك فقوله
بنيت المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما
عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح ولك ان تصرف
البناء فى قوله بنيت الى المنادى دون الابن اى بنيت
المنادى حال مقارنته بالابن واما المحذور والاتباع
فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد بن اخينا ويا رجل بن زيد

لان القياس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين وانما هو في كلمة
واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل
الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة في حكم
الموصوف وذلك لان من الصفات ما هو اشد امتزاجا
واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا
فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة جزء من
الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم
كان له من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون اذا لم يكن
بين علمين لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه فاتم ما يكون
هذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم ولا كذلك
اذا لم يقع بين علمين الا ترى انه يجوز ان يكون ابنا ولا
يكون ابن اخ لا حد ومما يدل على شدة اتصال الابن واقعا
بين علمين بموصوفه انهم اسقطوا التنوين من الموصوف

في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب
والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن
اخينا قوله وان لم يقع بين علمين كان كساير
الاسماء المضافة اي كان الابن كساير الاوصاف المضافة
للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح
قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام
الجارة تفتح مع المنادى وتكون للاستغاثة او التعجب
نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين
وانما فتحت مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا
بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه
لتنزل المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام
الجارة تفتح مع كاف الخطاب نحو لك وانما فتحت مع
الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد

ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون في الحقيقة
اذ البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة
فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل ان زيدا
لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء
او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس
ما كان يزول مع الضمير لاختلاف صيغة المرفوع والمجرور
في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى
الحركة التي استحقها في الاصل وعلى هذا لام التعجب
تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك
قد ابصرت ماء فاعجبك فتناديه فتقول تعالى فانت
عجيب الشان لا يعرفك كل احد قوله وقولهم
يا للبهيتة بكسر اللام هذا جواب عن سؤال مقدر حتى
يورد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والوجه

تقول يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بان المنادى متروك
كما في قولهم يا بوس لزيد والمعنى يا قوم للبهيتة اي
احضروها وشاهدوها والبهيتة البهتان وهذا من امثالهم
وفي معناها قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة قوله ورخم
المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف في اخر الاسم
على سبيل الاعتباط والاعتباط ان ينحر البعير وغيره
من غير علة وهذا ايضا حذف عن اخر الاسم من غير عارض
من اضافة او اعلال او تجاور ساكنين او غير ذلك
وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيم وهي التي تكون كلامها
مرتلا محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف
المسمى ترخيما وقيل انها التي تكون لينة الكلام
حقيقة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الا
الاملس رخامة فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ

وتسهيله وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب
تغير فالتغير يونس بالتغير ولان النداء انما يكون لامر
مهم فالمنادي يوذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل
التوقف ريثما تتم الكلمة وله شرايط احدها ان يكون
الاسم علما وذلك لشهرته كيلا يلتبس والثانية ان
يكون زايدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما هو
اقل الاوزان والكوفيون اجازوا ترخيم ما كان على
ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمى بعنق
يا عن قالوا لان في الاسماء ما يشاكله نحو دم ويد وقال
اصحابنا ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن
القياس فلا يحسن ان يقاس عليها والثالثة ان يكون
غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم
في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة

ولو حذفت

ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت في غير النداء
والرابعة ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون
بعد عد المناقب والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه
الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك لان المستغيث
لا يامن من نوع تعلل من المستغاث بالالتباس وعدم
التفهيم وذلك اما حقيقي منه او بطريق التجاهل بعذر
الحذف والترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر الشرايط
الثلاث الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم
المرخم مذهبين احدهما ان تحذف اخر الاسم وتترك ما قبله
على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة والسكون والثاني
ان تجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم براسه ولم تحذف منه
شيء فيسلك به مسلك ساير الاسماء وذلك نحو يا حار
ويا هرق في يا حارث وهرقل وان شئت يا حار ويا هرق

بالضم كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان
ما قبل اخر الاسم مضموما لكن التقدير مختلف وذلك
في يا بلب في المسمى ببلبل ثم ان المرخم لا تخلو اما ان يكون
في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا
معا او لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل اخره مدة
زايدة او لم تكن فان لم تكن لم يحذف الا الاخر نحو يا حار في
يا حارث بالكسر والضم على اللغتين وان كان فالاسم اما
ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق
لم يحذف ايضا الا الاخر نحو يا سعي في المسمى بسعيد
على اللغتين الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة من
يقول يا حار بالضم وغير مقدرة في اللغة الاخرى
وان بقي يحذف المدة ايضا نحو يا منص بالضم في منصور
على اللغتين وان كان في اخره زيادتان في حكم زيادة

واحدة

واحدة حذفتا معا نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان
قوله الا في اخره تاء تانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة
على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان
لان العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف
وان كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط
لان تاء في حكم كلمة زايدة فحذفه اهون وكذا لم يشترط الزيادة
على الثلاثة لانه بالترخيم لم يلزم الاجحاف في الكلمة لكن
قبله اذ الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة غير مبني
عليها الكلمة قوله يا ثب اقبل او اقبلي على الاختلاف
المعنيين ثبة اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثب اقبل
واحد الشرطين مفقودة وهو الزيادة على الثلاثة
وان كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال اقبلي ويكون
كلا الشرطين مفقودا وجاز فيه الفتح والضم قوله

والا في الاستثناء الاستثناء مشتق من ثنيته عن
الامر اذا صرفته عنه فسمى استثناء لان الاسم المستثنى
مصروف عن غير المستثنى او من ثنيت الحبل اذا وضعت
احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا سمى استثناء لانه
ضم عطف به الجزء وشفع ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي
وان كان منفيا شفع بالاثبات على ما ترى وهو اخراج
الشيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم
الا زيدا فقد اخرجت زيدا من حكم المجيء الداخلة فيه غيره ولم
يقل من حكم داخل فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول
المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك جاءني القوم الا حمارا
لم يدخل في الحكم الا انه يخرج عن حكم دخل فيه غيره
فان قلت فاذا لم يدخل فكيف اخرج قلنا المراد باخراج
حرفا الحكم عنه والتصريح به والنص عليه قوله والمستثنى
ينتصب

ينتصب في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من
ان يكون في كلام موجب او غير موجب والمعنى من الموجب
لم يصدر باحد الاشياء الثلاثة التي هي النفي والنهي
والاستفهام وبغير الموجب ما صدر باحدها وانما كان
الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستغراقية
كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى
هل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان
يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوب نحو جاءني
القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد شابه المفعول لكونه
فضلة يجيء بعد تمام الكلمة وله شبه خاص بالمفعول معه
لان العامل فيهما بتوسط الحرف والمقتضي عليه جعل الحرف
ههنا الا كما جعل الواو هناك عاملا ولكن كان العمل
في الحقيقة للفعل على ما هو المقصود من مذهب

النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان يكون تاما او
غير تام والمعنى بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فان كان
تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
او لا يكون فان كان فالمستثنى منصوب اذ لا مساغ للبدل
نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون
المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى
منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية
اذ البدل شروط فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه
وان كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على
ما ذكرنا والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد والا زيدا وما مررت
باحد الا زيد والا زيدا وما رايت احدا الا زيدا وههنا
لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح
هو البدل لان الكلام ههنا لو حملت على الاستثناء كان الفعل
قبل

قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يفتقر
الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام
واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة
المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان قولك
ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد فاذا كان كذلك
فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه بخلاف
النصب لانه فضلة وانما لم يجز البدل في الكلام الموجب
نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل يقوم مقام المبدل منه
واذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت جاءني
الا زيد فرفعت بجاءني وكيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا
محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا
عن المجيء فاذا جعلته فاعلا للمجيء كنت قد اسقطت القوم
وما اثبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام فانه

الا من حيث العمل لا من حيث المعنى ما جاءني الا زيد وما رايت
الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا
مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة ساير الحروف التي تغير المعنى
دون الالفاظ نحو هل وغيرها ولا يجوز هذا الا في المنفي
لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد او لو ذهبت بقوله
لم نحو من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان
اردت الاول كنت قد جعلت الا زايدة بمنزلة الساقط
وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت الثاني كنت
قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل
كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع
زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي بما فهذا
تحكم على الاوضاع وخروج بها عن طريقها لان الا لم توضع
لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس لك
ان

ان تستعملها لما لم توضع له قوله وحكم غير حكم الاسم الواقع
بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل للوصفية ولا يقع
الا صفة للنكرة وان اضيف الى المعرفة لانه موضوع على
ما ينافي التعريف لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل
من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعا على هذا لم
تكن الاضافة معرفة له الا اذا اضيف الى ما له ضد واحد
فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بغير السكون ونحو هو
به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك مريدا ان مرورك
قد وقع على المخاطب ورجل اخر او انك لم تمرر بالمخاطب
بل باخر او انك مررت برجل تخالف المخاطب في المذاهب
والشمايل وهو في هذا الوجه خلاف مثل بخلافه في
الوجهين الاولين اذ المراد بهما المخالفة في الذات
دون الاوصاف والشمايل فهذا معنى غير وماله في اصله

ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة
فادخلوا الكل واحد منهما على صاحبه اعني انهم استعاروا
غير لمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد
الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا الا لمعنى الوصفية
واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فالاول
نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني
غير حمار وما جاءني احد غير زيد وغير زيد بالرفع والنصب
فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي بغير وساطة
حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غيرا لتوغله
في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات الست
وما يجري مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني
اعني دخول الا على غير في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء

اذ المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
فللمشرك ان يقول له نحن نجيب ان الامر كذلك لكن جاز ان
يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية
دلالة قاطعة على التوحيد قوله ومثله سوى اعلم
ان سوى في معنى غير في انه مستثنى به والفرق بينهما
ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل وحقه ان لا يلي
العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل وناصب ولا يجوز
ان يلي معمول العاملين في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن
ان يقال مررت برجل سواك وقبح ان يقال مررت
بسواك لانه في مكانك ومما يدل على ظرفيته وقوعه
صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير والكوفيون
اجازوا استعماله اسما وظرفا فيحتجون في الشعر مررت
بسواك وجاءني سواك قوله والحروف الداخلة

على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان
على العكس والستة تسمى المشبهة بالفعل انما سميت
مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها
الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية
وانها على ثلثة احرف فصاعدا كما تكون الفعل كذلك
فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في
ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على
المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك
الا ان تقديم المنصوب ههنا لازم وثمه جايز وانما
التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ في العمل وانما
هي محمولة على الفعل وفرع عليه فالقياس ان تلزم طريقة
واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجرى مجرى الفعل
نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب

اولى

اولى لتكون ابعد من مشابهة الفعل اذ الاصل فيه ان يلي
الفاعل فاذا اخر المرفوع ههنا حصل مخالفة الحروف للفعل
وانحطاطها عن رتبته فان قلت فان الجار اذا كان ظرفا فما
الذي سوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلنا
انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع والتنزل
من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز
في غيرها الا ترى انهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه
في الشعر نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز
ان يتقدم على ان فيما قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف
الظرف ان يعمل فيه الحرف متقدما عليه واعلم بان الاسم
والخبر في هذا الباب هو المبتدا والخبر في الاصل
وقد عمل الحروف فيهما معا عند اصحابنا البصريين
لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية ولما وجب

ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع
الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف
ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد
ذاهبا فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل
لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويقتضي الخبر
وذاهبا خبر له ولان وح يكون معمولا لعاملين مختلفين
احدهما لفظي والاخر معنوي ولا يخفى استحالة هذا
وعند الكوفيين جايز لانه لا عمل للحروف عندهم في الخبر
فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه قوله ان وان للتحقيق
اذا قلت ان زيدا قايم فان تحقق مضمون الجملة وتثبت
قدمها في الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قايم
بالفتح الا انها تقلب معنى الجملة اى معنى المفرد على
ما سنراه وان مكسورة لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون

الجملة

الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع لام الا اياها نحو ان زيدا
لقايم وان في الدار لزيدا لغي الدار رجال لس فكان القياس
ان تدخل عليها نحو لان زيدا قايم الا انهم كرهوا توالي
حرفين لمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم ايضا
اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا
اذا تقدم فلا يجوز ان زيدا قايم لفي الدار لان اللام
لا يتاخر عن الاسم والخبر والا لما وقع في صلة ان
ولكونها مع ما عملت مرفوع المحل بالابتداء جاز
في المعطوف الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قايم وعمرو
وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة فان لم تمض
فالنصب ليس الا على ما مر اتفاقا واما قوله تعالى ان
الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى
فقد قال سيبويه ان في الاية تقديما وتاخيرا كانه ابتداء

والنصابيون كذلك بعد ما مضى الخبر وانشد شاهداً له
هو الا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق كأنه قال
انا بغاة وانتم كذلك وفايدة التقديم في الآية هي
الايذان بان الصابئين الذين كانوا ابعد منزلة عن
الا انهم متوابعن الاديان كلها لو امنوا القبح مع
ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فقدم ذكرهم ايذاناً
بهذه النكتة واما في البيت فهي الاشعار بان
المخاطبين اوغل في البغي فعاجل بذكرهم حيث
كانوا اشد بغياً ولو قيل والصابئين بالنصب
واياكم لما كان من التقديم والتاخير شيء لان ثبوت
التقديم والتاخير في المرال دون القار هكذا
ذكر في الكشاف قوله وكان للتشبيه كان مركبة
من كاف التشبيه وان فلما قدمت الكاف فتحت

همزة

همزة ان ليكون داخلاً على المفرد لفظاً والمعنى على
لمكسر بدليل جواز السكوت عليه وانما عدل بالكلام
عن سمته الاول ليكون الكلام منبئاً من اول الوهلة
على التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرواً الاسد
فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك
ان زيداً كالاسد كان التشبيه انما يكون بعد مضي
صدره على الاثبات قوله ولكن للاستدراك
اعلم ان لكن تتوسط بين كلامين متغايرين نفياً
واثباتاً فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات
بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمرواً جاءني
وجاءني عمرو ولكن زيداً لم يجئ وقد ينزل التغاير المعنوي
منزلة التغاير اللفظي فيقال فارقني زيد لكن
عمرواً حاضر وجاءني زيد لكن عمرواً غايب وهي تشارك

ان في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه محلاً لما ان معناها
لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام على خبرها
ايضاً عند الكوفيين دون اصحابنا قوله وليت للتمني
ولعل للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله
لعل الساعة قريب تخرج للعباد والفرق بينهما ان ليت
يجوز ان تستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن كليت
الشباب يعود يوماً فاخبره بما فعل المشيب ولعل
لا تستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع اذ المحال لا يرتجى
وقوعه قوله والفرق بين ان وان ان المكسورة
مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة
بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد
ومخالفة لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد فيكون مستحيل
معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها اسم

مثال الممكن:
وليت الوصال يعود يوماً
فاخبره بما فعل الفراق

اوفعل

اوفعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيداً
منطلق بلغني انطلاقه واما المكسورة فالجملة معها
على استقلالها بفايدتها تقول ان زيداً منطلق وتسكت
كما سكت على زيد منطلق والحاصل ان ما كان مظنة للجمل
فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد
الموصول ونحو ذلك وما كان مظنة للمفاريد فالواقع فيه
المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه
والمبتدأ نحو بلغني ان زيداً منطلق وسمعت ان عمرواً
خارج وعجبت من طول ان بكراً واقف وحق ان زيداً منطلق
الا انها لا تقع مبتدأ بها في اللفظ لا تقول ان زيداً منطلق
حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدأوا الكلام
بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان زيداً قايم حق وهذا
لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد قوله وتفتح بعد

لو ولولا وبعد علمت واخواتها انما فتحت بعد لو نحو
لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصًا
بالفعل اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردًا
فالتقدير لو وقع انك جئتني اي مجيئك الا ان
هذا انما ترك استعماله لطول الكلام بانّ وصلتها
ولطلبها الفعل وجب في انّ الواقعة بعدها ان يكون
خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدًا اخوك مثلا
هكذا ذكره الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو
انّ ما في الارض من شجرة اقلام وقد اجاب عنه محققو
المشايخ بانه انما جاز من حيث ان قوله والبحر يمده
لما التبس بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام
صار خبر الجملة المعطوفة وهي يمده كانه خبر الجملة
المعطوف عليها لالتباسها بها وحصول الشركة
بينهما

بينهما بالعطف قال ونظيره قولهم زيدًا ضربت عمروا
واخاه في ان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا
بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرًا واخا زيد
لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله به كانه سبب الاول
فكان الضمير المتصل باخي زيد متصل بعمرو وانما فتحت
بعد لولا لان ما بعدها مبتداء محذوف الخبر والمبتداء
لا يكون الا مفردًا فاذا قلت لولا انّ زيدًا منطلق
لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت
لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا
تكون مبتداء كيف والمبتداء مخبر عنه والجملة لا تصح
الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا قلت
علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك
حاصلا الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول

الكلام بانّ وصلته ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ
وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت انك زيدًا منطلق
جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فصير كانه قيل
علمت زيدًا منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى
ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس
كذلك بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه اذا اجرى
ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار
بعلم زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد علمت
انطلاقه واقعًا فلم يحتج الى ذكره فاذا قلت علمت
انطلاقه لم يدل على ذلك كذلك اذ لا يكون معه
حديث ومحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما
كسرت عند دخول اللام في خبرها لان علمت
تعلق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق على
ماسياتي

ما سياتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده
من مظانّ الجملة فتكسر قوله وتدخل ما الكافة على
جميعها فتكفها عن العمل اعلم انها تدخل على هذه الحروف
الستة فتعزلها عن العمل وتهيئها للدخول على
القبيلين نحو انما زيد قايم وانما قام زيد وعلى هذا
ساير الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني انّ انما لقصر
الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد قايم
تريد ان زيدًا مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد
ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر
مثلكم وقوله تعالى انما ينهيكم الله واستقصاء الكلام فيه
لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف كما يبطل
عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها
ما خلا ليت ولعل بالتخفيف فتتهيا للدخول

على القبيلين الّا انّ المكسورة اذا خففت لزمتها اللام
فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل
فتدخل على الافعال الداخلة على المبتداء والخبر مثل كان
وكاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض
عمّا ذهب منها عند دخولها على الفعل احد الحروف
الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي فرقا بينها
وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها
للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما للاستقبال
او للحال وذلك نحو ان زيد لقائم وان كان لقائما و
علمت ان زيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان لا يخرج وان
قد خرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان ثدياه
حقان قوله والاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب
ما ولا المشبهتان بليس ما ولا يجملان على ليس فيعملهما

مرفوع

مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما
اياها من وجهين احدهما النفي والدخول على المبتداء
والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصها
بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال
فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو
ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الّا
في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا
اظهارا لضعفها في الشبه وانما اختصت بالنكرة
دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها
لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الّا
في النكرة فروعي ههنا ذلك وان كانت بمعنى ليس
وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على الابتداء
ولغة التنزيل على الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا

وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملهما عند نقض النفي
بالّا لزوال مشابهتهما بليس وذلك لان وجه التشبيه
هو النفي وقد ابطلت الّا ذلك واما ليس فانها تعمل
مع الّا لكونها فعلا والّا لم تبطل الفعلية وكذلك يبطل
عملهما عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما وفرعيتهما
لانهما قد شبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من جهة
المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولهما عن سمتهما الاصلي
فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب في باب انّ
اظهارا للفرعية في ما ولا تقديم المرفوع كذلك قلنا
ان اخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا
احبوا ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشتبهن
به بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها تلك المشابهة القوية
فامن فيهما الاشتباه بالاصل قوله ولا وجه آخر

اعلم

اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس كله بطريق
البدل فاذا دخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل في
الدار وقد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل
في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال له نفي الجنس
وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز لانه نفي حكم الجنس
لا نفي نفس الجنس الا تراك اذا قلت لا رجل في الدار
انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفسه
ثم ان لا هذه قد استحقت عمل انّ في نصب الاسم ورفع
الخبر لكونها في النفي بمنزلة انّ في الايجاب وهم يحملون
الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب
والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا
او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكر بعد
واذا كان مفردا يبنى على الفتح وقد سبق الاشارة

ردى تنصور بعض لا الاستغراقية كان قيل
لا شارجل في الدار و سواله من
قال هل من رجل في الدار

الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمول في المضاف
والمضارع له لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء
المضاف وكذلك ما يضارعه فلا نعيد هنا والذى
يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب
انك تقول لا مسلمات في الدار فتفتح التاء لان
الحركة ليست حركة اعراب فتلحقها اختها التى هى
الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة ليست
للاسم وحده لكنها للاسم مع لا وتقول لا بنات صدق
لك ولا خوات نسيب لك فتكسر لان المضاف معرب
وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى
نكرة لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة
لتعرف المضاف ح ولا مساغ لدخول لا هذه على المعرفة
اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الان

او غدا في الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كاين
عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه
فبعضهم على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية
بالخبرية بما هو قبل دخول لا ولا عمل لها فيه حجة الاول
ان لا محذو بها حذو ان فوجب ان ترفع الخبر كان
وايضا معنى النفى فيها يقتضى مضمون الجملة فوجب
ان تكون عاملة في طرفيها وحجة الثانى ان لا فرع على
ان فوجب ان لا تساويه في العمل انحطاطا لمرتبة
الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع المنفى مرفوع المحل
بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبرا للمبتداء ولا عمل
فيه لا اذ الخبر لا يعمل فيه العامل اللفظى وجواز لا رجل
وامراة كاينان عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل فتح
الجملة يدل على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم اعمال

عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم ان
اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما
بنو تميم فانهم لا يثبتوا الخبر في كلامهم بل يحذفونه
حذفا لازما كما في قولهم لو زيد لكان كذا ويجوز حذفه
ايضا عند الحجازيين منه كلمة الشهادة ومعناها لا اله
لنا او في الوجود الا الله قوله فان كررت لا مع المفرد جاز فيه
الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع
مع التكرار في قولك لا رجل فيها ولا امراة لانه مبنى
على السؤال نحو ان يقال ارجل في الدار ام امراة فتقول
لا رجل في الدار ولا امراة ولا لا تعمل هيهنا وقد ذكروا
في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه الاول لا حول
ولا قوة بفتح الاسمين فتجعل لا في كل واحد منهما نافية
للجنس والثانى لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثانى

على ان يكون الاولى لنفى الجنس والثانية زيدة موكدة
غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفى
لانه مفتوح يشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة
بفتح الاول ورفع الثانى ليكون عطفا على محل لا مع المنفى
والرابع لا حول ولا قوة برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس
لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح
الثانى والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة
الا انه ليس به حكما لان الثانية في الوجه الثالث زايدة غير
عاملة وفى هذا الوجه بمعنى ليس فارتفاع الاسم بها فهذه
هى الوجوه الستة التى نصوا عليها وللزيادة عليها
مجال قوله واما المعرفة فلا تقع بعدها الا مرفوعة
اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفى الشايع
وذلك لا يتاتى مع التعريف ولم يدخلوها على المعرفة

فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا ازيد عندك وان جاء
شئ منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر في الكلام التكرير
نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء في هذا مبنيا على السؤال
نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي
ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل
ازيد عندك كان الجواب لا اي اصل لذلك وحكم
النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب
الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امراة قوله والحروف
العاملة في المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب
المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم قالوا
انما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة لفظا
ولان الجملة بعدها في تأويل المفرد في قولك احب
ان تقوم اي قيامك كما يقال بلغني ان زيدا يقوم

تأويل

تأويل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في
العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكى
عن الخليل ان الحروف الناصب هي ان فحسب والباقي
لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه
قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل
فاذا اكدت قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل
الآن وعند الخليل اصلها لا ان فخففت الهمزة و
سقطت الالف لالتقائه مع النون الساكنة وصاحب
الكتاب يجعله حرفا برأسه وقد زيفوا قول الخليل
بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان اصله لا ان لما تقدم
شئ مما في حيزه وهذا لا يلزمه لان الحروف يتغير احكامها
ومعانيها عند التركيب الا ترى ان لو كان اذا
ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض

نحو لولا اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف المركب وعند الفراء
اصلها لا فابدل النون من الالف وقول من قال
ان لن تفيد التاكيد ليس بشئ والا لما جاز تحديد
الفعل بعده نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاء بلا دليل
قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي قوله وكي للتعليل
اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا
فان كان الاول فالفعل منتصب بعدها باضمار ان
كما ينتصب بعد اللام لان الجار لا يعمل النصب وانما
حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم
لمه والاصل كي ما علمان يكون كي دخلا على ما الاستفهامية
وقد حذفت الالف كما حذفت مع ساير حروف الجر
نحو علامه وفيمه وان كان الثاني كان نصب الفعل
بها نفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول

اللام

اللام عليها في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو
كان حرف جر لما دخله الجار قوله والرابع اذن اعلم
ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن
قال لك انا اتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت
اكرامك جزاء لاتيانه وانها لا تعمل الا بعد ان يكون
الفعل الذي معرفا لها غير معتمد على شئ قبلها فان
اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل
معتمد على المبتداء الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به
لكونه جزاءه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتداء اسم والاسم
اذا وقع موقع الفعل كان مرفوعا وليس اذن قد
وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان
ان كذلك لانها قد يقع حيث لا يكون له عمل كقولك
انا اذ فاعل كذا واذا كان مما يلغى وقد وقع قبله

المبتداء كان المبتداء اولى بالفعل الواقع بعده
وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب
ووجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجواب ولو نصبت
لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون
الجزاء لا يتصور واذن يقتضي له معنى من غير نصب اذ
يقع حيث لا يتصور النصب بعدها وكذلك اذا
قلت والله اذن لا افعل فتلغي اذن ايضا اذ الفعل
بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين
كما يبطل حكم الشرط قوله وكذلك اذا اريد به الحال
لا يجوز ان يقول لمن تحدثك اذن اظنك كاذبا
بالنصب وانت في حال الظن وان كان الفعل منقطعا
عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على
الاستقبال الا ترى ان ان ولن وكي لا حظ لهن في الحال

والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث يعمل تارة
ويلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز
في باب ظننت حيث لا يفسد باعمال معنى ولا يجوز
في اذن حيث يبطل المعنى وتفسد الغرض على ما تقرر
قوله وان من بينها يدخل على الماضي وتضمر بعد ستة
احرف اعلم ان تعرف ان اكثر في الكلام من تعرف اخواتها
فانها اصل والبواقي فرع عليها وذلك دخلت على
الماضي والمضارع وتعمل مع الاظهار فان قلت كيف
عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها
وقد وجدنا اذن ايضا تدخل على الماضي كما قوله اذن
لقام بنصري معشر خشن قلنا لا نم ان اذن في البيت
داخل على الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط
المقدر والقسم المقدر وجوابه ولا هي على الشرط تعلق به

بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في
البيت لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام
المصدر بها الماضي واما معنى فانه لا تعلق له بالماضي
من حيث المعنى هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن
لقام بنصري اذن وجواب ثان وهو انما جعل الدخول
على الماضي من خواص ان بل مجموع الوصفين اعني الدخول
على الماضي والاضمار و معلوم ان مجموع الوصفين من
خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه
قوله وهي حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا
جاء فيها الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا
باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت
سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر
المجرور المحل بحتى ومما يدل على ان العمل ههنا لان

المضمرة دون حتى قول الشاعر داويت عين ابي
الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان فالمصيف
مجرور بحتى ويغلوه معطوف عليه ومعلوم ان النصب
فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وغلاء
القعدان ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها
هي الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجي هنا منصوبا
بعد الجر لانه لا يخلو يكون في موضع واحد جارا وناصبا
والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف
عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله
اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على
اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في
الكلام هنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت حتى وقت
ان ادخلها كقولك اتيتك خفوق النجم في ان المصدر

قد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر
نايبًا منابه ثم ان الفعل بعد حتى انما ينصب اذا كان
مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اى سرت كى ادخلها
فالسبب اعنى السير قد انقضى والمسبب اعنى الدخول
لم يمض وهو مترقب بعد او فى حكم المستقبل نحو سرت
امس حتى ادخلها بمعنى الى ان ادخلها فالسبب والمسبب
قد مضيا جميعًا الا ان المسبب فى حكم المستقبل لانه
فى وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الان
بلفظه واما اذا كان حالًا او فى حكم الحال نحو سرت حتى
ادخلها الان او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال
الماضية فلا مساغ للنصب هنا لامتناع اضمار ان مع
فعل الحال قوله ولام كى اذا قلت جئتك لتكرمى
فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل

الا على الاسم ولا تعمل فى الفعل مثل ما ذكرنا فى حتى ولا
تمنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطينى بخلاف
اخواتها لانها فى الاصل للعطف اعنى حتى والواو
واو والفاء فلو ظهر بعدها ان ظهر عطف الاسم على
الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها ليست من
من حروف العطف بل هى من حروف الجر فلا باس
باظهار الاسم بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة
عليه لا وجب اظهار ان نحو لئلا يعطينى كيلا يتوالى
اللامان فان اللفظ به يستهجن جدًا قوله ولام الجحد
هى اللام المزيدة لتاكيد النفى نحو لم اكن لاذهب وانما
لم تكن عاملة بنفسها لانها فى الاصل من حروف الجر وقد
زيدت ههنا لتاكيد النفى فبالحرى ان لا تعمل النصب
مراعاةً للاصل والتزم اضمار ان معها لانها جعلت

فى النفى بازاء السين فى الاثبات ولفظ الفعل ملتزم
مع السين فالتزم معها ايضًا ولم يظهر ان والا اظهر
لفظ الاسم وفيه بحث يطلب فى المفتاح قوله واو
بمعنى الى او الا اذا قلت لالزمنك او تعطينى حقى
كان المعنى لالزمنك الى ان تعطينى حقى او الا ان تعطينى
حقى والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة
معترض عليها لان او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى
الى ان كان التقدير فى قولنا او تعطينى الى ان ان و
وهذا خلف من القول والمحقق ترك هذه العبارة دفعًا
لهذا الاعتراض وانما كانت النصب بان هنا ولم يكن
بها نفسها لانها فى الاصل من حروف العطف فلا يكون
عاملة فى الفعل فان قلت انها ليست ههنا للعطف
لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا وشئ من هذه

الحروف المفسرة هى بها ليس بعامل فى الفعل ايضًا
ايضًا فوجب اضمار ان بعدها قوله واو الصرف هى
الواو فى نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن
وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها ان ولم تعمل
بنفسها لانها لو عملت كانت لا تخ من ان ما تعمل
اعتبارًا لاصلها او لمعناها الذى عرض لها فى هذا
المواضع وكلا اعتبارين لا يوجب لها النصب اما
الاول فلان معناها الموضوعة هى لاجله هو العطف
والاشتراك شئ من حروف العطف لا يعمل النصب
واما الثانى فلان معناها العارض هو معنى مع ومعلوم
ان مع لا تعمل النصب فى الفعل وانما قلنا انها بمعنى
مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن
كانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن فله

ان ياكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة و
وليس له ان يجمع بينهما فى وقت واحد وان اردت
ان تكفه عن كل واحد منهما فعل لا تاكل السمك وتشرب
اللبن بالجزم اى ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع
ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه كما
فى قولهم ما صنعت واباك قوله والفاء فى جواب
الاشياء الستة نحو زرنى فاكرمك فالفعل منصوب
باضمار ان وذلك انهم لما قالوا زرنى ولم يمكنهم
عطف الفعل الذى هو اكرمك عليه اذ كان يجب دخوله
فيما دخل فيه الاول نحو زرنى فلا كرمك مثلا قصدوا
الى صنيع يبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب
الاكرام فنزلوا قولهم زرنى منزلة المصدر نحو ليكن
منك زيارة ولما تنزل منزلة المصدر وجب ان

بعد الفا

بعد الفاء ليكون عطف اسم فقيل زرنى فالزمك اى
ليكن منك زيارة فاكرام منى ففى اضمار ان ايذان بان
الاول سبب للاخر وكذا النهى كما فى قوله تع ولا تطغوا
فيه فيحل عليكم غضبى هى فان يحل والمعنى لا يكن منكم
طغيان فاحلال غضب منى واما النفى فكقولك
ما تاتينا فتحدثنا وله معنيان احدهما ما تاتينا فكيف
تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا والثانى ما تاتينا الا
لم تحدثنا هى لم يوجد منك اتيان يتسبب الى الحديث
وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لانتفاء
مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء
كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء
الجزئين وهو المعنى الثانى وذلك لا يكون الا بانتفاء
الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكسه او الحديث

بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو اين
بيتك فازورك والمعنى ايكون منك تعريف بيت
فزيارة منى واما التمنى نحو ليت لى مالا فانفق
هى ليت لى مالا فانفاقا واما العرض فانه قريب من
التمنى نحو الا تنزل فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون
لك نزول فاصابة خير منى ومقاربته من التمنى
هى انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته عليه
ولا تحثه عليه الا على ما تودده وتتمناه وليس هذا
بالاستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان
تستفهم عن ترك النزول وانما القصد ان تذكره
له وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء
فى هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب
بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب ولا بد من الرفع والنصب

وينقسم

وينقسم ثلاثة اقسام قسم جايز فيه الرفع فقط نحو ائتنى
فاحدثك اى ليكن منك اتيان فحديث منى على
ما مر وقسم جايز فيه النصب والرفع نحو ائتنى فتحدثنى
ان شئت قدرت افعل اتيانا فحديثا وان شئت
قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم جايز فيه
النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت
اتيانا منك فحديثا وانما لزم النصب لاجل التمنى قوله
وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت
فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول
سببا للاخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان
سببا للحديث اى ان اتيتنا تحدثنا وهذا معنى قوله
ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك باضمار شرط
قوله والجازمة لم ولما لنفى الماضى انما عملت لم

لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت
بأن من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله
الى معنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى
معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها
عملت عملها ولما كثر لتزم هذا النقل حملت عليها
وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي
لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع دون
الماضي الزموها المضارع ولم يجوزوا دخولها على
الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان
الاصل في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل
والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل
الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على
الماضي وقد وجبت سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها

على الماضي

على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع
الذي هو الاثقل قوله وفي لما توقع قبل ان نفي فعل
ولما نفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات
وفي قد معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب
الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذلك لما يركب وقيل
هي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت
معنى التوقع والانتظار زمان فعلها وذلك انك
اذا قلت ندم ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلت
بلما كان عليها ان لم ينفعه الى وقته قوله ولام الامر انما
عملت لام الامر الجزم لمناسبتها ان في لزومها المضارع
ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان تنقل
تنقل الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا
فيه وانما كسرت ومن حق الحروف الواحدة على محالها

واحدان تبنى على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد
التي تدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما كانت
عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة تعمل عملا
بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو العطف
وفاءه نحو قوله تعالى فليستجيبوا بفخذ وكبد ونحوهما مما
عينه مكسورة فسكن اللام ههنا لما كانوا قد سكنوا
العين ثم نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان اول هو مع
الواو والفاء تشبيها بعضد حيث قالوا عضد قوله
ولا للنهي انما عملت هذه الجزم لما ذكرنا في لام الامر
ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غايبين او
حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب
زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب ولا اضرب ولا
نضرب قوله وان في الشرط والجزاء ان وقعت الشرط

وهي تقتضي جملتين تجعل احديهما شرطا والاخرى
جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية
للجملتين وجب ان تكون عاملة فاختير لها عمل الجزم
لطول ما يقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي اعني ان
للمستقبل كما ان لو للماضي وانما لم يعمل الجزم لو كما
عملت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب
فبالحري ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد
على هذا لم فانها تلزم المضارع لفظا فان قلت كيف
زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت
امس فاني اعطيك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا
الا ان المعنى على الاستقبال كان المعنى ان تكن خرجت
امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك تقول
ذلك بجوزا الا يكون قد خرج وذا الكلام على وجهه قوله

وهما مجزومان اذا كانا مضارعين اعلم ان فعلى الشرط والجزاء
لا يخلو من ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعًا والجزاء
ماضيًا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو ان تسألني اعطك
فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معناه تعلق الجزئين
وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعًا لان نسبته
الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب
نحو ان جئتني اكرمتك لان الماضي اذا كانت غير مستوجبة
للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها
الا انهما في محل الجزم على معنى انهما وقعا موقعًا لو وقع فيه
المضارع الذي يستحق الاعراب لكان مجزومًا واما الثالث
فنحو ان تأتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب
وملاصقة حرف الجزم اياه واما الثاني فلما يظهر فيه الجزم
لما ذكرناه واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيًا

والجزاء

والجزاء مضارعًا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم
واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتيك
وآتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم
في الشرط حيث كان ماضيًا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك
على الحال وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان
يغفر الله لزيد خبر مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه
لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان
الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا
جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده
وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم
ففي يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى
يوم مسغبة ويوم مسئلة ويروى حَرَمٌ وحَرِمٌ بفتح الراء
وكسرها والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس مالي

منع عليك وقال ابو عبيد يقال مالي حَرِمٌ اذا كان
لا يعطى منه شيء قوله ويجي الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية
وامرًا ونهيًا او دعاء او مطلقا ماضيًا صريحًا اعلم ان الجزم
في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل
موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخل الفاء لان الفاء تاتي لاتباع
الشيء الشيء ولا تكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتني
فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب للشرط وليس
بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على
اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف
التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة
الاسمية يمتنع فيها الجزم والحاصل ان الفاء تدخل
حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده او اسمًا
اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو موقوف

اومجزوم

او مجزوم او الساكن لا تقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك
النهي والدعاء وكذا الماضي لانه لا يستحق الاعراب
واحترز بالتصريح عما كان ماضيًا في تاويل المستقبل
نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت فقد خرجت
امس فقد صرحت بالماضي ولا يبقى لتاويل المستقبل
فيه مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها
الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع
الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان تاتني فانا اكرمك
واعظم امركب بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك
والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء
فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي
المجرد من الفاء مقدر في الفعل وحده لتنزله منزلة
المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم

في جزء الجملة الاسمية او الامر او النهي مما لا يخفى استحالته
الا ترى انك اذا قلت ان تلقه اكرمه فلا يتاتى لك ان
تقول اكرم مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع
فتتاول الكلام على معنى فعل اخر يظهر فيه نحو ان تلقه
تجب عليك اكرامه وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك
امس اذا المعنى ان تفعل يكن ذلك لوجوب او وقوع مستحقا
او ما اشبه ذلك واما في قولك ان خرجت خرجت
فلا حاجة لك ان تتاول الفعل على فعل اخر فظهر الفرق
والحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير
الجزم فيه وحده ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء
فان قلت اليس من مذهبهم ان الجواب الفعل مجاز على
سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم
دالا على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب

لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مفيد معنى لم يكن في نفس
صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم
قد ابان ما اريد بالحرف من المعنى وحفظ عن الالتباس
نحو ان تلبس ان والمراد بها الجزاء بالتي هي النافية
وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد
وليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو
الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد
ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا ليعلم به معنى ضرب
او معنى زيد وعمرو وكما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم
به ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا
النهي ولكنه لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاحبت
ان ينفصل احدهما عن الاخر قوله وينجزم بان مقدرة
اذا قلت اتيني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء

شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى اتيني فانك
ان تاتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده
باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه ان اتى وعلى هذا الاستفهام
نحو اين بيتك ازورك المعنى ان اعرف بيتك او ان
عرفتني ازرك لانك لما استفهمته عن بيته ثم جئت
بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة
والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك
لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بالفعل كان المعنى ان
لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن خيرا لك وان قلت
لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو
لا يقتضي الاكل ولا تدن لا يدل الا عليه لانه نهي فلا يدل
على الاثبات قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا
لانك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا كان معناه ان لم تاتنا

تحدثنا وهذا خلف من القول ولا يتاتى ان تقدر فعلا
مثبتا نحو ان تاتنا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه ولقايل
ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا لوجب
ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا
ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا التعليل صفحا الى
غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي لان
النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على
الشرط الذي هو للشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون
بخلاف ساير الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها
غير ثابتة الوجود وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه
لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض الا تنزل تصب خيرا
لك لما عرضت عليه النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبني
على النزول فان قلت اليس قولك الا تنزل يدل على

ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا انه لا يدل على ذلك وانما
دل عليه ان لم تنزل لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون
نفيا ثم من الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه
المواقع انما يجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان
مرفوعًا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك
وليًا يرثني اي وليًا وارثا او حالا عنه نحو فذرهم
في خوضهم يلعبون اي لاعبين او قطعًا واستينافًا
نحو لا تذهب به تغلب عليه اي انت تغلت عليه قوله
ومن السماعية اسما تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة
اعلم ان هذه الاسما وضعت موضع ان لضرب من الايجاز
والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان
حقه ان يقال ان تضرب زيدًا اضرب زيدًا وان تضرب
عمرًا اضرب عمرًا وان ما تضرب خالدًا اضرب خالدًا اي

مالا يمكن

مالا يمكن حصره ولا يقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشتمل
الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب
فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم اسميته وبني
لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما
ذكرنا تكن المثال كانك قلت على تاويل اي انسان تضرب
اضرب واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعًا بالابتداء
على تاويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو
الجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية
لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان
الخبر هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ما ان يكرمني
اكرمه وهي اعني من تختص باولي العلم وعلى هذا نحو
ما تصنع اصنع اذا لمعنى شيا ما ان تصنع اصنع لان
ما مبهم تقع على كل شيء فلما قصدوا اشياء اتى به وجعل

نايبًا مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب للمفعولية
واذا قلت ما يكن اخرج كان مرفوعة المحل بالابتداء
وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو
كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عايد
الى المبتداء وقد خلا الجزاء ههنا عن العايد وفي الشرط
ضمير يعود اليه وكذلك اي تقع ايهم ياتني اكرمه والمعنى
انسان ما ان ياتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء
ولو قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبًا على المفعولية
وعلى هذا متى واين فمتى من الظروف الزمانية واين
من الظروف المكانية فان قلت متى تخرج اخرج كان شاملا
مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب
كان الاستغراق الامكنة وتلحقهما ما للزيادة فتزيدها
ابهامًا نحو متى ما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا اني

ومجيء

ومجيء كيف الا انها لا تجازي بها دون كيف نحو اني تكن اكن
وهي لاستغراق الاحوال وانها ليست بظرف مكان
كيف كذلك وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد
فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان
يكون الثانية زايدة مثلها في ايا ما تدعوا فابدلت
للالف الاولى هاء تحسينًا للفظ والثاني ان يكون مه
واقعًا قبل ما الشرطية بمعنى اكفف ثم جرى مجرى كلمة
واحدة وعلى هذا حيثما واذما وهما بمنزلة اين ومتى
الا انهما لا تجازي بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا
الاضافة تنافي معنى المجازات لاقتضائه الابهام و
الاضافة تنافيه فاذا كففتا بما صلحتا بمعنى المجازات
قوله واي يكون واحد من اثنين وضع اي على
ان يكون واحدًا من اثنين او جماعة ولهذا اذا

اضيف الى المعرفة لم تضف الا الى اثنين فصاعدًا ولكون
النكرة شايعة اضيف اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة
قوله ويدل على اسميتها الى اخره قد استدل على اسمية
هذه الكلمات باربعة اشياء اسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم
ياتني اكرمه والاضمار مختص بالاسماء وبدخول حرف
الجر عليها بمن تمرر امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول
التنوين نحو اياً ما تدعوا وهذه الدلايل لا تعم جميع هذه
الاسماء بل تختص ببعضها لان اذ ما وحيثما لا تدخلها
شيء من ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها
مع افادة معنى المجازاة على معانٍ يتصور استقلالها
بانفسها لولا مقارنة معنى المجازاة اياها بخلاف ان
الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة
ويدل على اسميتها ايضًا انها لا تتعرى عن الاعراب

المحلى

المحلي على ما مر والحرف لا يكون له اعراب بوجه ما قوله
ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان
اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فافتقرت
الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي ثلاثة مثلا فلم يعلم
اي نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل الابهام
ثم ان التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب
فالاضافة في العشرة فما دونها فانها يجب ان تضاف
الى مثلة اقل العدد التي هي افعل وافعال وافعلة
وفعلة ومنها الجمع المصحح مذكره ومؤنثه كمسلمين
ومسلمات فلا تقول ثلثة غلماني لان للنكرة والثلاثة
الى العشرة من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة
غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى
الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع

واشساع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة
اذ القياس ثلث مئات ومئين لان الثلاث يبين
بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز
الرجوع الى القياس في ضرورة الشعر وفيما دون
الثلاثة لا يجوز الاضافة لان للغط باسم الجنس مفردًا
كان او مثنًى يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا نحو
رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عقد مخصوص
من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما بينونا
من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم كانوا
نصبوا المميز لامتناع الاضافة كما في موضع كف سحابًا
وفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون لان فيه وقد
مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلًا
وانما نصبت لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة

على ما

على ما سيجيء في موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردا
لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة تكفي
في ذلك فاختاروها لانها اخف واما مائة فانها تضاف
الى ما يبينها كما يضاف عشرة الا ان المبين مفرد نحو مائة
درهم وذلك لان مائة تجاذبها شبهان احدهما
مع عشرة لانها عشرة عشرات ومع تسعين من حيث
انها عقد كثرة مثلها ولانها تليها فجعل ما يبينها مجرورا
لتكون كعشرة ولم يجمع لتكون كتسعين توفيرا على الشبهين
حقهما ثم قالوا اما ناذ درهم فاضافوا مثناها الى المفرد
ولم يمتنع الاضافة الى المفرد وعلى هذا حكم الف وانما
عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء
المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز ينحصر في هذه
الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت

تحو في عددٍ معلوم غير متجاوز الى غيرها فبالحرى ان
يعد من السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون
ايضاً من السماعية بعين ما ذكرتم فقد عدها في القياسية
قلنا انه جعل الاسم التام مطلقاً من جملة العوامل
القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو
ينصب ما بعده على التميز فيكون تعديده من جملة القياسية
واما ان احد انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد مخصوص
فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد
اذ يكون للسائل ان يقول الاعداد المركب داخلة
تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحرى
ان يعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع **قوله** والثاني
كم في الاستفهام عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية
عن التكثير عن الاعداد وهي الكثرة تستعمل على وجهين الاستفهام والخبر فالاستفهام فنحو كم رجلا عندك

فتنصب

فتنصب المميز بها مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك
ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق
التنوين وقد سقطت للبناء، واما الخبرية فانها تبين
بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم رجلا وكم رجال عندي
بمعنى كثير من الرجال فاضافته الى الواحد على القياس لانه
عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بنيت
بالاضافة اشبهت باب عشرة واختصوا التبيين
بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالجر فرقاً
بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لانها نقيضة
رب فيجر ما بعدها حملاً على رب وخبراً على وتيرتهم
في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية
حيث يتعذر الاضافة وذلك عندما يفصل بينها
وبين مميزها نحو كم في الدار رجلاً وبعضهم على ان الجر

بعدها باضمار من وهي منونة ابداً في التقدير وانما
بنيت لانها استفهامية تضمن معنى الحرف وخبرية تشبه
اعني رب وعلى السكون لان الاصل في البناء السكون
ثم انها يقع في وجهيها مبتداءً ومفعولةً ومضافاً اليها
نحو كم رجل او رجلاً عندك بمعنى كثيراً او عشرون
من الرجال عندك وكم رجل او رجلاً لقيت
اي كثيراً او عشرين وزرق كم رجال اطلعت و
لا يقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام
لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة
الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى
واحداً في الحالين ولانها لما كانت تقابل
رُبَّ ولِرُبَّ صدر الكلام فكذلك لها ثم انّ كم
لما كان اسماً موضوعاً للكثرة جاز عود الضمير

اليه حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل
لقيته ولقيتهم **قوله** والثالث كاي كأيّ كلمة ركبت من
كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كأي رجلاً
وانما نصبت مميزها لانها تمت بالتنوين فاستغنت
عن الاضافة وفيها خمس لغات كأي بوزن كعي وكائن
وكاء بوزن كاع وكيئ بوزن كيع وكاء بوزن كع واكثر ما
يستعمل مع من وكذالك كم الخبرية **قوله** والرابع كذا
كذا كناية عن العدد ككم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا
التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف
وخلع منها معنى التشبيه كما في كأي وذا ايضا تغير حكمها
ولذلك استوى فيها الذكر والانثى لا يقال في كذا
كذه كما يقال في ذا هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف
صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها نحو عندي

كذا وكذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما واتى فقد
ان تبتين لكونها عبارة من عدد مبهم فاذا قلت عندى
كذا درهما كانك قلت عددا ما درهما فتدبر ومن
الشقاعية العاملة ان هذه الاسماء قد يوتى بها للقرب
من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال
ويستدون بها مستدها ولنوع من المبالغة التاكيد
لايكون فى لفظ الفعل على ما سياتى فاذا قلت رُوَيْدَ
فانه اقيم مقام امهل ويستوى فيه الواحد والمذكر
والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار
ثم ان مسميات هذه الاسماء قد يكون امرا وقد يكون
اخبارا فالاول قد يكون متعديا كرويد زيدا اى غير
متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد الامام
المص هذا النوع من حيث انه لا يعمل فى اسم ظاهر والمقصود
ههنا

ههنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات
وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكر فى الكتاب
فمنها رويد وهو مصدر ارود فى الاصل اى امهل الا
انه صغر الترخيم بان حذف منه الزويد وسمى به الفعل
وجعل هذا الحذف والتصغير دليلا على انه خلع منه
والتصغير معنى المصدرية وبنى كما ان فعل الامر مبنى
وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها
وبين الفعل ولانها فى الاصل مصدر والمصدر لا يثنى
ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول
نحو رويد زيد وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية
للمصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال ايضا نحو
سار القوم رويدا اى مرودين واذا الحقه الكاف
وهو اسم فعل كاف الكاف مجردا للخطاب ولا محل له من الاعراب

مثلها فى ذلك والنجاءك نحو رويدك واذا كان مصدرا
فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهو
اسم لدع نحو بله زيدا اى دعه واترك وقد يكون مصدرا
فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اى اترك زيد بمعنى
اترك زيدا فيضاف تركا ومنها دونك وهو اسم
لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك بمعنى
تنح وعليك من الظروف المضافة فى الاصل وقد
جعل هنا اسما للفعل لان الظروف ينوب مناب
الافعال وتغنى عنها فجعلت هنا اسما لها وعلى هذا
دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر
اى بعد وقيل اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ
بهن ومنها شتان وهو اسم لافترقا نحو شتان زيد وعمرو
اى افترقا

اى افترقا وتباينا وقد تزاد بعدها توكيدا نحو شتان ما
زيد وعمرو واستقبح الاصمعى قولهم شتان ما بين
زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان
شيئا واحدا وهو يقتضى شيئين ولو جعلت مزيدة
لا يستند شتان الى بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية
ولم يستبعده بعضهم عن القياس لكون ما بينهما
صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو لسرع
وقد جاء فى سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان
وانتصب اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة
وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى
شاة عجفاء واخذ يسمنها فرأى رعامها يسيل
من انفها فظنته ودكا فقال لانه قد سمنت الشاة
فقالت امه ذلك فارسلتها مثلا يضرب

لمن يخبر بكينونة الشئ قبل وقته قوله وفي هذه الثلاثة
مبالغة ليست في ملها مستمبا انها اراد هيهات وشتان
وسرعان وذلك لانا وان تعتبر هيهات ببعد فان فيه
زيادة بمعنى ليست في بعد وهي ان لم تكلم يخبر عن المقصود
بانه بعيد لان يعلم المخاطب مكان ذلك الشئ فحسب
بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكان بمنزلة
ان يقال بعد جدا او ما بعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان
وسرعان قوله ومن السماعية انواع اربعة من الافعال
منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه عوامل داخلة
في المبتدا والخبر كظننت واخواتها الا تراك تقول
كان زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتدأ وخبرا
نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدا قايما لان المنصوب
هناك ليس بلازم بل لو سكتت على ما وراءه كان كلاما

لمبتدا

سديدا ولو سكتت على مرفوع كان لم يكن كلاما فلذا
لفظت بالمبتداء وحده وانما رفعت هذه الافعال
المبتداء ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية
في اقتضاء معانيها شيئين وانما سميت ناقصة لانها
سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على الزمان
فقط لانك اذا قلت كان زيد قايما كان بمنزلة قام
زيد عوض في انه يدل على قيام فيما مضى واذا سلب
الدلالة على الحدث عوض الخبر لتيكون مع خبره في قوة
الفعل الدال على الحدث فلم تسكت على مرفوعها قوله
والفرق بين صار وكان اعلم ان معنى صار الانتقال من
حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى
قول يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب
على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه

يدل على الزمان الماضي من غير تعرض لزواله في الحال
اولا زواله وقد تستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل
نحو صار زيد الى عمرو فهي في هذا المعنى تامة قوله
وكان يجئ تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على
اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد الا
ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب وتتم
بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
اى وجد في المهد صبيا منصوب على الحال دون الخبرية
اذ لا تعجب من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث التي
فيها ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اى كان الشان
انت خير من زيد وكان هذه هي الناقصة بعينها لان
ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر
وعدوها قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب

والرابع

والرابع ان تكون مزيدة نحو ما حكي من قولهم ان من
افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح واخواته اعلم
ان اصبح وامسى واضحى تجئ على ثلثة معان الاول
ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي
هي الصباح والمساء والضحى فتكون لها اسم وخبر
نحو اصبح زيد قايما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان تكون
بمعنى الدخول في هذه الاوقات كاتهم واظهر فيكون تامة
نحو اصبح زيد اى دخل في وقت الصباح والثالث
ان تكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الاوقات المعينة
وتكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا
وامسى زيد اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران
مضمون الجملة بالوقتين الخاصتين او كينونتهما بمعنى
صار ولا تكونان تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله

وكذا اصبح واخواته هو امسى واضحى دون ظل
وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح واختاه واخواه
الا انه تساهل في العبارة قوله وما في مازال و
اخواته نافية اعلم ان ما في اوله ما من هذه الافعال
بمعنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه
وما في ماعدا ما دام نافية دخلت على ما فيه معنى
الفعل النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الايجاب
بمنزلة كان ولهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما
لا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان الكلمة الا انما تؤتى بها
قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح
وما فتئ ومعناها ايضا ما زال وبرح الا انه لا يستعمل
الا مع الحرف النافي وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى
مراد نحو قوله تعالى تفتؤ تذكر واما ما في ما دام فمخالف

نافية

لما في ما زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في خبرها في تاويل المصدر والمصدر ساد مسد الظرف
كما في اتيتك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى
دوام جلوسه اي مدة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب فيهما ان تشفع
بكلام تبوله ظرف لا بد له مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس
منطلقا الان ولا تقول غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير
ما ينطلق زيد الان وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل لحوق الضماير
وتاء التانيث الساكنة به وقيل ان اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف
التزم في عينه الاسكان ليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف يجب
ولو كان متصرفا لجاء لاس كهاب او ورد على الاصل كصيد ثم ان هذه
الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان
في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لان ما له صدر الكلام
فلا يتقدمها شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين
من البصريين انه يلحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين

انه يلحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين فلم
يجز وامنطلقا ليس زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام
ولانه فعل غير متصرف فيه فيجري ان لا يعمل فيما تقدم
انحطاطا لرتبته عن رتبة الافعال المتصرفة
والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم ان عسى فعل ماضي
غير متصرف فيه بدليل لحوق الضماير وتاء التانيث
الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه
الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان
فاعلها على نوعين احدهما ان تكون اسما نحو عسى زيد
ان يخرج فزيد اسم مرفوع بالفاعلية وان تخرج في موضع
نصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموها
ان مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل
على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على

مقتضاها

مقتضاها واوضح للغرض المقصود منها لان لا
يكون الا للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها
في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك
بمنزلة قرب ان يخرج اي خروجه الا ان المصدر لم يستعمل
لما ذكرنا ان مقصودهم ان يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال
ولم يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه الاول
لانه لما ذكر ان اولا وجرى الاسم في صلته نحو عسى
ان يخرج زيد فلا القياس بعده ويجوز اسقاط ان
في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى
الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
ولا يجوز في هذه الوجه لانه من شرط الفاعل ان يكون
اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على
ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب جزء

على الجزيّة دون الرفع على البدليّة كما في قوله وما كان
قيس هُلكه هلك واحد مجيئ النصب صريحًا في قولهم
عسى الغُوَيْرُ أبْوُسا قوله وكاد يرفع الاسم
ايضًا وخبره الفعل المضارع كاد ايضًا من افعال
المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع
بغير ان متأوّل باسم الفاعل نحو كاد زيد تخرج اى
خارجا الا انهم تركوا استعماله لان كاد موضوع
للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغة على المضارع
الحال اعنى المضارع ليكون ادلّ على مقتضاه وقد استعمل
الاصلى المرفوض من قال فابت الى فهم وما كدت آيبًا
وانما حذف أنّ مع كاد واثبت مع عسى لانّ كاد
ابلغ فى تقريب الشئ من الحال الا ترى انك اذا قلت
كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدًّا

وعسى

وعسى اذهب فى الدلالة على الاستقبال الا ترى انك
تقول عسى الله ان يدخلنى الجنة وان لم يكن هذا الشديد
القرب من الحال فلما كان الامر على هذا حذف عَلم
الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى وقد شبه
بعسى من قال قدكاد من طول البلى ان يمصحا و
فرق آخر بينهما وهو انّ كاد لتقريب الشئ من الحال
على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه
على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق
والتكذيب فى كاد ولم يُجْريا فى عسى ولكون كاد
ادلّ على التقريب استعملت العرب لقرب الشبه
من الشئ كما جاء فى المثل كاد العروس يكون اميرًا
فانك لا تريد انّ قربه من الامارة قد حصل بل تريد
اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة

بينهما حتى كانّ هذا ذاك قوله وكرب يستعمل استعمال
كاد اعلم ان امّ الباب هى عسى وكاد وقد يجرى كرب
مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ
وطَفِقَ واوشك يستعمل استعمال عسى فى مواقع مبينها
نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك اى يجئ زيد واستعمال
كاد ايضًا نحو اوشك زيد يجئ قوله والنوع الثالث
فعلا المدح والذم اجمع البصريون على ان نعم وبئس
فعلان ماضيان ووافقهم الكسائى وذهب الفراء
الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب الاول
لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة بهما و
المسئلة طويلة الذيل والحاصل انهم لما اراد
والمدح العام والذم العام واستمرارهما فى
نفس الممدوح والمذموم ابدًا بحيث لا يوجد

انتقالهما

انتقالهما فى زمانٍ دون زمان جعلوا نعم وبئس دليلين
على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضى لانّ الماضى ادلّ
على هذا المعنى من المضارع لانّ المضارع مشترك فيه
الحال والاستقبال وهما على شرف الزوال والانتقال
فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار واما الماضى
فهو ماضٍ ابدًا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى
الثبوت ادلّ فهما فعلان ماضيان ولا بدّ لهما من اسم
مرفوع هو فاعلهما ومن اسم آخر والمخصوص بالمدح
والذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسمًا
معرّفًا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو
قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجل
وانما تقصد الرجل على الاطلاق كالكلام الجنس
كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذى

تعلم تريد واحدا معهودًا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد
لجاز وقوع ساير المعارف هنا نحو نعم زيد انت او نعم هو
او هذا وذلك لا يقوله احد وكذلك نحو نعم غلام الرجل
زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا قد
افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك
اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين
ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام
الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك
تريد اثنين فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه
اللام فاستغرق الجنس بمجموعهما وكذا الجمع في قولك
نعم الرجال اخوتك قالوا انما اشترطوا ان يكون فاعلها
معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لانهما موضوعان
لغاية المدح وغاية الذم فادخل فاعلهما لام الجنس

ايذانا

ايذانا بانه في الممدوح والمذموم بهما مشتمل ما في الجنس
من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل
فهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم وفي ارتفاعه مذهبان
احدهما ان يكون مبتداء مقدما تاخيره كانه قيل زيد نعم
الرجل فزيد مبتداء ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل
في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل
هو عليه على المبتداء اغناء الضمير العايد اليه ونظير ذلك
قول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في
عراض المواكب لان القتال في قوله اما القتال مبتداء
ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير فيها الا ان
اشتمال القتال الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي
الجنس عليه سد مسد العايد اليه والمذهب الثاني
ان يكون خبر مبتداء محذوف فانك اذا قلت

نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فنقول زيد اي
هو زيد وهذا اعلى كلامين والاول على كلام قوله ويفسر
الفاعل انما يفسر فاعلها قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة
والتوكيد لان السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك
لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد للتبيين والبيان
الذي يأتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم
ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتداء بالبيان
وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا ثم ترك
الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب
على التمييز كما في عشرون رجلا والتمييز لا يكون الا نكرة
وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح والمدح
من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده
وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله ويلحق

حبذا

حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى
حيث صار مخبوا بجزا واصله حبب بالضم فاستدل
اسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح
نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المراة هند ويستوي فيه
المذكر والمونث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها
منهاج الامثال والامثال لا يتغير عن حالها بل تلزم
وتيرة واحدة وقد اختلف فيها اسم ام فعل فذهب
آخرون الى ان المغلب عليها الفعلية لتصدرها
به وذهب آخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا
فعلية ولا غلبة لاحدها تقول حبذا الرجل زيد فحبب
فعل وذا فاعل له والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص
بالمدح وتقول حبذا رجلا زيد تفسيرا لاسم الاشارة
ذهو في للابهام نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول

حبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد
ذكر وا في ارتفاع المخصوص هنا وجوها الاول ان يكون
حبذا مبتدا وزيد خبره وهذا انما يتاتى على قول من يغلب
عليها الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحيث ارتفاع
الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث
ان يكون خبر مبتداء محذوف كانه قيل لما قال حبذا من
المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتداء
وحبذا خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة عن الضمير
فيمن جعله جملة وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن
جعله فعلا كان متضمنا لضميره والخامس ان يرتفع زيد
بفاعلية حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليه
الفعلية قوله وساء بيئس اي يلحق ساء ببيئس
كما يلحق حبذا بنعم لاتفاقهما في المعنى وذلك نحو قوله تعالى

ساء مثلا

وساء مثلا القوم الذين كذبوا فساء فعل ماض جار مجرى
بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم
هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء
مثلا مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على
ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص
كالمبين له والمبين لا بد من ان تجانس المبين قوله
والنوع الرابع افعال القلوب انما سميت هذه
افعال القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من
افعال القلوب قوله واذا كانت الاربعة بمعنى
معرفة الشيء بصفة يريد بمعنى معرفة المبتداء على كونه
مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ورايته
جوادا ووجد زيدا ذا الحفاظ وهذه الافعال
تدخل على الجملة من المبتداء والخبر كما كان وانّ اذا قصد

مضاه على الشك واليقين كظننت زيدا عالما
او علمت الا انّ هذه الافعال تغير المبتداء والخبر
لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية فصار
الذي كان مبتداء مفعولا اولا والذي كان خبرا مفعولا
ثانيا وتغير صحة الكلام بان يسقط الفعل فان اقام
ما بعده مبتداء وخبرا كان الكلام سديدا والا فلا
وحكم ثاني المفعولين حكم الخبر المبتداء ثم انّ لهذه الافعال
خلا حسبت وخلت معاني أُخر لا يتجاوز عليها مفعولا
واحدا اما ظننت فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد
الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى وظنوا
انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب واما اذا
كان من الظنة بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني
نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت

فهو من

فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير حجة
فلا يقتضي الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن
يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات
فلا يقتضي المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا
رايت قد يكون بمعنى رؤية البصر ووجدت بمعنى
الاصابة فلا تقتضيان الثاني نحو رايته ووجدت الضالة
قوله ومن خصايصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين
فيها لانها داخلة على المبتداء والخبر فكما لا يستغنى المبتداء
عن الخبر ولا الخبر عن المبتداء وكذلك لا يستغنى احد المفعولين
عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه
اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما
ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان
تسكت عنهما وتجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من

يسمع بخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع قوله والغاؤها
متوسطة ومتاخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب
الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الغاؤها
البتة وذلك اذا كانت مقدمة لان التقديم من علائم
العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثانية
التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط
نحو ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا وانما
تساويا لان واحدا من المفعولين تقدم والفعل
واقع بينهما فهو متاخر من وجه متقدم من وجه الثالثة
التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر
وذلك لان الفعل لا حظ له في التقديم بوجه فضعف
امره وحسن الغاؤه وانما اختص الالغاء بهذه الافعال
ولم يجز في غيرها من الافعال ذوات المفعولين لان

الغاء فيها يفسد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت
مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدا عطيت
درهم ورفعت انك تريد زيد درهم في اعطائي اخللت
قوله والتعليق بالاستفهام واللام انما غلت
عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام و
كذلك اللام فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت
علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزء
في موضع نصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى
الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه
الافعال تقول اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي
المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان هذه
الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت
معملة من هذه الجهة وهي غير معملة لفظا فكانت معملة

من جهة غير معملة من جهة فتشبهت بالمرأة المعلقة
وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة الباب الرابع
في العوامل المعنوية قد مضى الآن ضربا العوامل اللفظية
القياسية والسماعية وبقي الضرب المعنوي و
هما اثنان عند سيبويه وثلثة عند ابي حسن الاخفش الاول
الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية
للاسناد وقد عرفت فيما تقدم ان العامل المعنوي
هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف
بالقلب وعامل المبتداء والخبر هكذا والخبر هكذا اخذ
اصحابنا لان رافعهما هو التعري من العوامل
اللفظية لاجل الاسناد فانما تقيد بقيد الاسناد
ايذانا بان الاسم لو عرى من العوامل ولم يسند اليه
شيء فلفظ زيد مثلا من غير خبر مظهرا او مضمرا لم يكن

مبتداء بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ
بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد و
التركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع
لان الاسمين اذا تجردا لغير العوامل لاجل الاسناد
الثاني الى الاول استحقا لخروجهما بالاسناد
عن حكم النعيق واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب
اصل الاعراب وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه
والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة اوجب لهما الرفع
من بين ساير وجوه الاعراب وقد عرفت فيما عرفت
تقدم ان كل ما يقوم المعنى المقتضي عامل اذا العامل
عبارة عنه في عرفهم فهذا المعنى الذي نحن بصدده
بهذه المشابهة فوجب ان يكون عاملا والكوفيون
على انهما اعني المبتداء والخبر يترافعان وحجة الفريقين

مذكورة فى الاصل قوله وهذا المعنى عامل فيهما الا
يشير اى المذهب السديد وهو كون المعنى لاقتضاء
الجزئين عاملا فيهما جميعًا لا ما ذهب بعضهم من
ان هذا المعنى عامل فى المبتداء والمبتداء هو العامل
فى الخبر وما ذهب اليه آخرون من انهما جميعًا اعنى
المعنى والمبتداء جميعا عاملان معرفة والخبر نكرة لان
وضع الكلام على ان تخبر تماما هو معلوم عندك
وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عندك وعند مخا
طبك ليحصل الفايدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن
بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة
بشهادة تاويل الآية وهو هذا الجنس من العبيد
خير من ذلك الجنس وعلى هذا الكل موضع يبتداء

بالنكرة

بالنكرة انما يصح لقرب من التاويل كما فى الاستفهام
والنفى وما جرى مجراها نحو ما احد خير منك لان المنفى
لعمومه التحق بالمعرفة وارجل فى الدار ام امراة لانه
متأول بايهما وعلى هذا فى الدار رجل وقد حسن
لانتفاء الالتباس فيه اعنى التباس الصفة بالخبر
ولهذا التزم تقديمه قوله وقد يجيئان معرفتين
انما جاز تعريفهما عندما يكون المخاطب متصور الشيئين
ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة
عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد
انطلق فقلت له زيد المنطلق اى زيد هو الشخص
الذى عرفته بالانطلاق والمعتبر فى ذلك حصول
الفايدة فحيث وجدته استقام الكلام وقولهم الله
الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك

تقربا وتعبدًا والثانى ان يقال للجاحد الذى يعرف
ويجحد ذلك فيتنزل منزلة من تخبره بشئ لا يعرفه
واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتداء
بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت
انك قدمت الخبر لم يجز بل لو ذهبت تقول ذلك لكان
المنطلق مبتداء وزيد خبره لا يقال ان زيدًا يدل على الشخص
فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتداء قدم او اخر
والمنطلق يدل على المعنى النسبى فتعين للخبرية متقدمًا
كان او متاخرًا لانا لا نجعل المنطلق مبتداء الا على تاويل
الشخص الذى ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل
مسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما صالح لان يكون مبتدا
وخبرا فاتهما يقدم يكون هو المبتدا كما ذكرنا هذا مذهب
البصرى وذكر ابو على انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين

فانك

فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عمن
تعرفه المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك
مبتداء وزيد خبره وان كان مقدما ثم الاختلاف انما
هو فى موضع الالتباس اعنى ما اذا كان كل واحد
منهما صالحا لان يكون مبتداء وخبرًا واما فى غير موضع
الالتباس فالتقديم جايز بالاتفاق نحو قوله بنونا
بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فههنا
مبتداء مبتداء اول المبتدا الثانى
لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم
بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء
الابناء قوله والمعنى الثانى رافع الفعل المضارع
اكثر الكوفيين على المضارع انما ارتفع لتعريه
من العوامل الناصبة والجازمة وقد ذهب
الكسائى الى انه يرتفع بما صدر به اوايله من الزوايد

الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع
وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب
فيكتب ارتفع لانه وقع موقعًا يصح وقوع الاسم
اذ لو قلت زيد كاتب كان اسد كلام فعامله اذن
معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب
ان يعمل الرفع لان الفعل لسقيامه مقام الاسم وقع
في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى
الحركات وهو الرفع ثم من الواجب ان يعلم انه ليس
من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه في معناه
او قريبًا منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه
موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع
اسم الفاعل موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول
في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل

موقع الجزء وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتداء اخرى
وهو اسم محض ومما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل
غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان وقائم الزيدون
لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع هنا لوقوعه ابتداء او الابتداء
من مظان صحة وقوع الاسم لا بقال فعلى هذا المذهب
وجب ان لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ
الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول
ان الاصل ان يقال كاد زيد قائمًا على ما سبقت اليه
الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي
في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعًا يصح وقوع الاسم
قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل انما يعمل بعد
استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب
فاني يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت

وفي

فتفتح اين وان كان قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق
للاعراب قوله والمعنى الثالث عامل في الموصوف
والاخفش يجعل العامل فيه معنويا فاذا قلت مررت
بالرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم ورايت الرجل الكريم
فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع
او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب وليس
للسان منه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم
وتعري المبتدا عن العوامل اللفظية للاسناد كذلك
وكان ابو علي يختار هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة
قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل
عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى انك
اذا احلت انا فيه ماء كنت حاملا للاناء والماء الا
ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل

الى الوصف

الى الوصف بواسطة الموصوف قوله ويحتج للاول
بقولهم يا عمر الجواد استدل ابو علي على ما اختاره
من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه
تخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر
الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا صحيحا
فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
لم تختلف حركاتهما بان كان احدهما اعرابا والاخر
بناء وهذا معنى قوله في ان المؤثر لو كان فيهما واحدا
لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه
عجز البيت المشهور الذي هو فما كعب بن امامة
وابن سعدى باكرم منك يا عمر الجواد فقد سهى
اذ لا احتجاج للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال
حينئذ ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب

حيث كان مبنيًّا وعمل في وصفه النصب لفظا حيث
كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما في ذهب امس
الدابر والله اعلم الباب الخامس في فصول من العربية الفصل
الاول المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء
بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في الا
سماء التنكير والتعريف طارئ عليه ما قد سلف في باب
ما لا ينصرف والنكرة ما لم تختص بواحد من جنسه فيكون
شايعا في امته نحو رجل وفرس وما اشبههما فالمعرفة
ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر
قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم
او المخاطب وغيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا
او تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه
لا يكون واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة

كزيد

كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت
جائني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول
كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف
وصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تعرّله
له عند السامع معرفة فاذا اضمرته وقلت ضربته
كان ضميره معرفة لمساواته زيدا في قولك زيد ضربته
من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف
الوانع انواع المعارف هو الضماير لانها بمنزلة وضع
اليد اذ الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع
الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله
والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو وقالوا في تعريف العلم
انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم

لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا تمنع ان يتناول
بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيد بقيد العلم
الخاص احترازا عما تنكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته
ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار
ما كان عليه العلم كما يكون للافراد ويكون للاجناس
نحو اسامة ثعالة وغيرهما قوله والثالث ما فيه
لام التعريف للجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف
والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا تراها لا تثبت
في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ان ال كهل
وبل وانما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم
ان الاسم الداخل عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة
مع قطع النظر عن عوارضها او فردا من افرادها فان كان
الاول كان لتعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف

الجنس

الجنس وان كان الثاني كان لتعريف ذلك الفرد وهو
المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على
الحقيقة قد يكون لشيء يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو
ان الانسان لفي خسر فيقال ان اللام للاستغراق
نحو قوله تعالى واخاف ان ياكله الذيب فاللام ههنا الا
للجنس دون العهد والاستغراق قوله والرابع المبهم
وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة
الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا
في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث يستغني
عن قصته او يكون والاول اسماء الاشارة والثاني
الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت
الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة
والصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها عين شيء

ولاجنس كالمضمرات فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت
مبنية فكيف قالوا فى تثنيتها هذان فى حال الرفع
وهذين فى حال الجر والنصب كما قالوا فى مسلمات ومسلمين
وكذا اللذان واللذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما
لانم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان
وانما ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا المكان هى اللفظ
موضع لتثنية هو وانقلاب الالف يا فى حال الجر
والنصب ليس للاعراب بل هى صيغة اخرى هو
موضوعة للتثنية فى حال النصب والجر كما انهم
ما وضعوا الضماير فى الاحوال الثلث وضعوا للمرفوع
ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا نشك بان
اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان
هذان ليس بتثنية هذا حذف الالف من هذا اذا

الالف

الالف فى التثنية لا تحذف بل ينقلب اما واوا واما
ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثانى ان الاسم اذا
ثنى فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قدمه فى
الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا وعلى
هذا النون بدل من الحركة والتنوين لانه لما صار
معربا استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد
لا يستحق ذلك قوله والموصولات نحو الذى
والتى ومن وما والموصول ما لا بد له فى تمامه اسما
من جملة تقع صلة له نحو الذى ابوه قايم زيد وانما
تعرفت بصلاتها ولهذا قيل ان اللام فى الذى زيادة
واصلها الذى على وزن عمى وانما زيدت لتحسين
اللفظ نحو ان يقول مررت بالرجل الذى فعل كذا فيكون
اللفظ مشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل الذى فعل كذا

فيكون اللفظ مشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل الذى
فعل كذا لم تجد له ذلك الانتظام ويدلك على زيادة
اللام هنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيهما الف ولام نحو
جاءنى من عرفته فيكون بمنزلة الذى عرفته قوله
فانها لا تتم الا بصلة وهى احدى الجمل الاربع وذلك
نحو الذى ابوه منطلق زيد والذى ذهب ابوه عمرو
والذى فى الدار او امامك خالد والذى ان يكرمنى
اكرمه بكر والجملة التى تقع صلة يجب ان يكون فى
الجمل التى تقع صفات اعنى انها من الجمل التى يتطرق
اليها التصديق والتكذيب فلا يقع وقوع الامر
والنهى والاستفهام والتمنى وامثالها صلة فلا يقال
الذى اضرب زيدا عمرو لما ذا يكن فى ضرب زيدا بيان
لمعنى الذى كما يكون اذا قلت الذى ضربته وكذا لك

لوقلت

لو قلت جاءنى الذى تضربه لان الاستفهام ليس بشىء
معلوم فيكون تبيينا لمبهم كما او كان الخبر وعلى هذا التعجب
لو قلت جاءنى الذى اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب
مبهم عارض البيان اذ الانسان تعجب عما يستبهم
عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز
لانه صير اخبارا نحو الذى اقول فيه اضربه ولو اضمرت
القول جاز لكن الجيد اظهاره ثم انه لا بد فى الجملة
الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما فى الخبر
والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان الصلة
مع الموصول قد تنزل منزلة اسم واحد فلا بد من
شىء يصل بينهما ويجوز حذف العايد للعلم به وهذا
متسع فى كلامهم نحو هذا الذى بعث الله رسولا
ونحو ذلك وقلما تجىء اية فى التنزيل من هذا الجنس

الا وحدف العايد قراة فيه الآفي موضعين احدها قوله
تعالى الذي يتخبط الشيطان من المس والثاني قوله واتل
عليهم نباء الذي اتيناه ثم اعلم ان الذي وضع وصلة
الى وصف المعارف الجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات
فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف
بالنكرة ولما كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا
المعارف بالجملة توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا
الى الوصف بالاجناس بذو وتمام يمكنهم ان يقولوا
مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس
ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان يكون معلومة للمخاطب
نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان انسانا قدم
من الحضرة الا انه لم يعرف عنه فائدته بذلك انه ذاك
ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا الذي قدم

من الحضرة

من الحضرة اخلف ثم ان الفرق بين الذي وبين ما ومن ان الذي
يقع وصفا وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان
من تختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم قوله والخامس
المضاف الى احد هذه الاربعة او غلام هذا الرجل او غلام
من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا
اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسي
من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضرب اعني نحو غير
ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم
قوله الفصل الثاني في التذكير والتانيث المذكر
ما ليس فيه تاء التانيث وهو الموقوف عليها هاء احتراز
بذلك من التاء في بنت واخت ونحوهما فانها بدل
عن الواو وليست للتانيث الا ان ابدالها جعل
مختصا بحال التانيث والوقف على بنت واخت

بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على تاء التانيث
ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول
الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء
اعني المنقلبة هاء في الوقف كما يجئ للتانيث يجئ
لشبه التانيث كمجيئها للفرق بين الجنس والواحد منها
كتمر وتمرة ومنه ضربة وقتلة وللمبالغة نحو علامة
ولتاكيد معنى الجمعية نحو حجارة وللدلالة على
النسب او التعريب كمهالبة وموازجة وغير
ذلك مما يطول تفصيله وشبهها بالتانيث كونها
فروعا للاصول فرعية التانيث للتذكير قوله والالف
الالف تجئ للتانيث مقصورة او ممدودة كحبلى وصحراء
والابنية التي تكون فيها الالف المقصورة وقد تكون
مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى

بفتح

بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء وفتح العين وقد
يكون مشتركة كفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون
العين فان الفها قد يكون للتانيث كسكرى وذكرى
ورضوى وقد يكون بالالحاق كارطى وذفرى وعلامة
كونها للتانيث امتناع الصيغة من الحاق التاء
وورود غير منصرف في الاستعمال واما الامثلة
الممدودة فكثيرة ايضا يورث عدها سامة قوله
وهو على ضربين اعلم ان التانيث الحقيقي ما بازائه
ذكر من الحيوانات كالمراة والناقة وغير الحقيقي
هو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح
كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته
اقوى من غيره فاوثر مع الحاق العلامة بالفعل
المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجز جاء الا في ضرورة

الشمس واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازا
مستمعا وان كان الاحسن طلعت الشمس فان
وقع بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا
ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امراة لان الفاعل
اذا بعد عن الفعل وكم يله لم يبق له تلك القوة فيستدعي
الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقي
نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة
لانه اذا كان جايزا بغير الفصل من غير قبيح في الفعل
يحسن ثم ان تانيث البهايم وان كان حقيقيا الا انه
دون تانيث الادميين لان البهايم لا يتميز اعيانها
بل يجمعها صورة متحدة ولا يقصد تانيثها وتذكيرها
ذلك القصد فاشبه التانيث الغير الحقيقي فاجيز
سار الناقة وان لم يجز جاء هند قوله واللفظي

على

على ثلثة اضرب التانيث غير الحقيقي قد يكون ثم انه
ان كان واحدا لفظا قدر فيه التاء نحو ارض ونعل
بدليل اريضة نعيلة وانما قدر التاء دون غيرها
من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات
وهذا يسمى مؤنثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب
ولا يقاس عليه ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان
كان ثلاثيا فامره يظهر بشيئين بالاسناد الى المضمر نحو
الشمس طلعت وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان
رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء
كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب والتاء لا يظهر
في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التانيث
على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ قدام
قديديمة ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي

وعكس عريس وعريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي
لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما
ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير
والثاني ان جمع المكسر فرع على جمع المصحح فاجتمع
فيه فرعيتان فلما كان تانيثه لاجل المشابهة كان
تانيثا غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه
نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين
جمع المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءكم
المؤمنات وقوله تعالى وقال نسوة قال الزمخشري
نسوة اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي
كتانيث اللمة وهي اسم لجماعة النساء وقيل
انما قال وقال نسوة لانها جمع من النساء وقيل
حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي

وانما

وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مونثا لانه لم يشابه
التانيث الا من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه
مخصوص بالذكور ولم يتغير صيغته عما عليه بل الحق
باخر الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه
قد استونفت له صيغة قوله هذا اذا كان
الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة
في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل
الى الظاهر الاسم نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا
الى ضميره فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس
طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة فلم يعرف
اسناده الى ضميرها ام الى اسم اخر يجيء بعده نحو طلع
سماعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس
طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع

هناك ان الجز المفرد حكمه حكم المجزعنه في تذكيره وتانيثه
وتثنية وجمعه من حيث كان المجزعنه فلما كان حكمه هناك
هكذا وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهكذا اذا
اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال
جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسندت الى
ضمير المستكن ذلك ان تسنده الى ضمير البارز نحو الرجال
جاوا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب تقول
الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرت وهكذى لخمس
خلون وخمس عشرة خلت وما ذاك بعزبية لا ريب انه نحو
قوله والناس والانام والرهط مذكر الناس اسم
جمع وليس بجمع الانسان من لفظ لان الانسان لا يجمع
هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم
يجعلو الالف واللام عوضا عن الهمزة والالم يجتمعا مع

فقوله

قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامينا وقال
غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله ويقدح اجتماعهما
في ذلك بدليل قوله معاذ الاله ان يكون كظبية
ثم الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من لفظ
بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع وكذلك الرهط و
النفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما
جمع قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مونثا
لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد
موضع للجمع الا انه يذكر ويونث بدليل للايتين
اللتين اوردهما المصنف الاتي تانيث ليس لمعنى
الجمع بل التاء مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب
ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم
الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير

ولا ما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن
ام نساء قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء
من نساء وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع
قال والقوم يذكر ويونث لان الجموع التي لا واحد
لها من لفظها اذا كان للادميين مثل قوم ورهط
يذكر ويونث وان صغرت لم يدخل فيه الهاء و
انما يلحق تاء التانيث فعله ويدخل الهاء فيما يكون
لغير الادميين مثل الغنم والابل لان التانيث
لازم له هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف مخالفة
حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق
قوله ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده
التاء يذكر ويونث اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء
للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل

وتمر

وتمر وغيرهما فيما كان من هذا الجنس يذكر ويونث
اما التذكير فلحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى
الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر
واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع
ان له واحدا فاشبه ساير الجموع وذلك نحو اعجاز
نخل خاوية والنخل باسقات وهذا الباب
لا يكون له مذكر من لفظ لالتباس الواحد بالجمع
لانك اذا قلت شاة مثلا واردت الواحد المذكر
فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس
اذا ارادوا ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة
ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة
عكس تانيث جميع الاشيا وانما انعكست
قضية التانيث والتذكير في الثلثة الى العشرة

نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالاً قد مت
في الاعتبار على النسوة نظراً الى الافراد وقد انث
التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة
واستهجن الغاء الفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى
لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم حذف التاء
هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان
فقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر
واحد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان او
ثنتان واما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر
تؤنث الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين
اعني العشرة مع ما ينيف عليها لما تنزلا منزلة
الاسم واحد كره اثبات علامة التانيث فيهما
لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا

واحدى

واحدى عشرة امراة تؤنث احدى ولم تسقط التاء
التي سقوطها علامة التانيث من عشرة لئلا يجتمع
علامتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى وسقوط
التاء من عشرة في المذكر تسقط التاء من عشر لئلا يجتمع
علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضاً و
واثنتا عشرة امراة واثنا عشر رجلا وثلث عشرة
امراة وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء في الاسم
الاول في المذكر وتسقطها من الاسم الثاني وفي
المؤنث بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل
الحجاز ويكسرها بنو تميم واما الحق باخر الواو والنون
من العداد نحو عشرون وثلثون فالمذكر والمؤنث
فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة قوله
والاسمان مبنيا على الفتح قد سبق الاشارة

الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة
واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى
نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت باثني
عشر وذلك لانهم جعلوا اخر شطريه اعني عشرة
بمنزلة النون من التثنية وعوضاً عنه بدليل
انه لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة
مع قيام النون فلا تقول اثنانك كذلك
لا يجوز اثنا عشرك كما لا تقول خمسة عشرك واذا
كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركباً فلا يكون
مبنياً قوله الفصل الثالث في التوابع وهي
الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل
التبع لغيرها وهي خمسة قوله واما التاكيد
فيختص بالمعرفة ويكون بالتكرير وفايدة التاكيد

التقرير

التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان
في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب
منه زيد وقوله تعالى فنادته الملائكة فان ذلك
مجاز اذ لم يناده الا جبريل فاذا قلت مررت بزيد
نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد وقوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم لازالة التجوز الذي في قوله تعالى
فنادته الملائكة وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد
نفسه ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه
عند اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة
شايعة غير ثابت لها عين كالمعرفة فلا يفتقر الى
تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فايدة فيه والثاني ان
التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل
على الشيوع والعموم فبينهما تدافع والكوفيون

اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان يقال قمت فى بعضها فاذا
قيل ليلة كلها صح المعنى الذى وضع التاكيد لاجله
وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت البكرة يوما
اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان للتاكيد يجئ
فى الكلام على وجهين بتكرير صريح نحو جاءنى زيد
زيد وهو الذى عبر عنه المص بالتكرير مطلقا فانه جار
فى كل واحد من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد
وتكرير غير صريح نحو جاءنى زيد نفسه وهو الذى عبر عنه
بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس
لفظا ثم ان لفظ النفس ومثله العين يوكد به الواحد
والتثنية والجمع والمذكر والمونث ويسند الفعل
اليهما اسنادا متسعا نحو جاءنى نفسه وعينه وكلا

لا يوكد به

لا يوكد به الا المثنى لما سبق فى صدر الكتاب انه مثنى للمعنى
وكل لا يوكد به الا الجمع او شئ ذو اجزاء مقصودة نحو
قرات الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك
اجمعون ولا تسند اليه الفعل البتة واكتعون فى
معناه وهو اتباع له لا يجئ الا على اثره ولو قلت
جاءنى القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون
بالصاد وغير المعجمة وروى بالضاد المعجمة قال الازهرى
انه تصحيف وعن ابن كيسان تبدا باتيهن شيئت
من هذه الثلثة بعدها اى بعد اجمعين وجوز بعضهم
جاءنى القوم اكتعون وليس بالاعراف وانما جمع بين
كل واجمعين فى قوله تعا فسجد الملائكة كلهم اجمعون
لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس فانه
لو بقى واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك

غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدرى اسجدوا فى وقت
واحد او فى اوقات فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع
ويدل على انهم سجدوا عن اخرهم فى وهلة واحدة
هكذا ذكر ابو العباس قوله الصفة هى الاسم الدال
على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هى
ما يذكر بعد الشئ ليدل على بعض احوال ذاته تخصيصا
له فى المنكرات نحو جاءنى رجل عالم وتوضيحا فى المعارف
نحو جاءنى الرجل العالم وقيل هى التفرقة بين المشتركين
فى الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل
بين شخصين مشتركين فى اسم رجل وقد يجئ لمجرد
الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه
وتعا او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد
التاكيد كقولهم ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة

اما ان

اما ان يكون بحال الموصوف او بحال ما هو من سببه
فالاول نحو مررت برجل عاقل واما الثانى فنحو مررت
برجل كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل وانما هو
حال العدو وهو من سببه والغرض بالسببى ان
يتصل به ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشئ
يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف
او لشئ من سببه نحو مررت برجل قايم او امراة قاعدة
فان مثل هذا فعل يزول ويحدث وفى الوصف
هنا ضمير عايد الى الموصوف وكذلك مررت برجل
قايم ابوه فترفع الاب باسم الفاعل وهو صفة الذى
قبله لان الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة
فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قايم غلام لم يجز لان الفاعل
ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له والثانى

ماكان حلية من الموصوف او من شيء من سببه نحو رجل
طويل او طويل ابوه والثالث ماكان غريزة كالفهم
والكريم والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين
هو ان الصفات قد تكون علاجًا وقد تكون حلية فا
فالعلاج ماكان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام
والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدها
ما يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة
والثاني مالم يكن العين فيه نصيب بل كان يعرف
بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل
والظرافة والكرم وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحًا
ولا مساحة فيه والرابع النسب نحو هاشمي وبصري
والاسم المحض اذا نسب اليه وضعًا نحو هاشم وبصرة
فلا يصح الوصف به فاذا نسب قلت هاشمي فاخرط

في

في سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامراة
هاشمية وتقول رجل هندي غلامه فترفع به الفاعل
لانه لما صار صفة بالنسب جرى مجرى ساير الصفات
في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزل منزلة
حسن وشديد في مشابهة اسم الفاعل والخامس
ما وصف باسماء الاجناس بتوسل ذو نحو مررت
برجل ذي مال فانهم او احاطوا ان يصفوا بالاجناس
لم يتات لهم ان يقولوا رجل مال وامراة سوار فا
فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف باسماء
الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامراة ذات سوار
فصح لهم المعنى واللفظ وصار بمنزلة صاحب مال و
وصاحبة سوار الا ان صاحب لا يلزم هذا المعنى
لانك لانك تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك

وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط
ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء
تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت
رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امراة ذات سوار
لان القصد الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل امراة
متحلية او متزينة واما الذوات باعيانها فلا تصلح لان
يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدًا لا يكون صفة في
شيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابس
كما يوجب السوار فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد
وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت
بزيد ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان الاسم
جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان
التعريف ليس باول احواله فاجنبية فوجوده

فيه

فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم حالة
الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما سبق
في صدر الكتاب واما في المؤنث فانها تلحق التاء ويكون
الاعراب فيه نحو مررت بامراة ذات مال وكذا في الجمع
نحو هذه نسوة ذوات مال ومررت بذوات مال ورايت
ذوات بالكسر حالة النصب واجر كمسلمات واما في
التثنية والجمع فكمسلمان ومسلمون قوله وكل
صفة يتبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت
فعلا للموصوف فهي توافقه في جميع الاحوال من التعريف
والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان
الصفة لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف
وجب ان يدخلها ما يدخل للموصوف من التذكير
والتانيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون

واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً في حالة هكذا حكم التعريف
والتنكير لان الشيء كما لا يجوز ان يكون واحداً جمعاً
ولا يجوز ان يكون شايعاً ومخصوصاً فلا يجوز ان تقول
جائع الرجل الظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد
مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما
موافقاً لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظرفاء هكذا
ذكره ابو علي وكذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت
هي الموصوف وجب ان ينصب عامل العامل عليهما جميعا
فتوافقه لانها لغة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة
فعلاً لسببه فانها توافقه في الاعراب والتعريف
والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت
برجل حسنة جاريته وبامراة قائم غلامها وبرجلين
ذاهب غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك ان الصفة

التي

التي هي فعل سببها لم تكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا
تطابقه تذكيراً وتأنيثاً وافراداً وجمعاً اذ لا يمتنع ان
يكون المؤنث مذكراً ابوها وغلامها كما تمتنع ان يكون
المؤنث مذكراً نفسها الا ان هذه الصفة بعد عود الضمير
من معموله الى الموصوف تتنزل منزلة صفة كانت
من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه
يوصف بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه
قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلاً له اعني كريم الاب
بدليل احتماله ضميره وتانيثها في امراة كريمة الاب
يدل على ذلك واذا تنزل الصفة بفعل سبب الشيء
منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء يوجب ان يطابق
الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب لما ذكر قوله
والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين

والايضاح ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام
والاول كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل
فاذا قلت مررت بقومك ثلثيهم مجرور بالجر
آخر حتى كانك قلت مررت بقومك بثلثيهم بدليل
مجيء ذلك صريحاً في قوله تعالى للذين استضعفوا
لمن آمن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
سقفاً من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل
لان البدل يترك اليه المبدل منه فاذا قلت جعلت
متاعك بعضه على بعض كان المعنى جعلت بعض
متاعك فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية
الاول قال جار الله وقولهم انه في حكم تنحية الاول
ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التوكيد
والصفة في كونهما تتمتين لما تتبعانه لا ان يعنوا

اهوار

اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه
رجلاً صالحاً فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك يعني
لا يجوز ان تقول زيد رايت رجلاً صالحاً اذ لا ضمير عائد من
الجزاء الى المبتداء ثم ان البدل يجيء على اربعة اضرب احدها
بدل الكل من الكل نحو رايت زيداً اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى
هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والثاني
بدل البعض من الكل نحو ضربت زيداً راسه اذ الراس
بعض زيد ولا بد فيه من ضمير راجع الى المبدل منه والثالث
بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد
لانه لاتصاله به واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه
والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اردت
ان تقول مررت بحمار فسبق لسانك الى رجل فتداركته
بان اتبعته المقصود ولا ياتي الا في بدية الكلام

والاحسن وان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل حمار
فهذه انواع بدل الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض
المتاخرين هو ان البدل لا يخ اما ان يكون عين المبدل
او لا يكون والثانى اما ان يكون بعضه او لم يكن والثالث اما
ان يكون له بالمبدل تلبس ما او لم يكن فالاول بدل
الكل والثانى بدل البعض والثالث بدل الاشتمال
والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من قال
ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض
نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال ثم ان
البدل لكونه مقصودا فى الكلام ومستقلا بنفسه كانه
ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى
ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا
كما اشترط فى الصفة بل لك ان تبدل اى النوعين

سيئ

سيئ من الاخر نحو قوله تعالى صراط مستقيم صراط الله الذى
وقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال
النكرة من المعرفة الا ان تكون موصوفة لتحصل فتصلح
تبيينا وايضاحا قوله وعطف البيان هو اسم غير صفة
اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والتبيين
والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءنى ابو عبد الله
زيد فيعلم المخاطب انك تريد من جملة من تكنى ابا عبد الله
الرجل الذى يعرف بزيد او تقول جاءنى زيد ابو عبد الله
اذا كان بالكنية اشهر اذ يعلم المخاطب انك ممن تسمى
بزيد هو الذى تكنى ابا عبد الله والفرق بينه وبين الصفة
ان الصفة مشتقة غالبا من معنى لوجوده فى الموصوف
وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود
لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرد طويل

من الموصوف فى قولك جاءنى رجل طويل ولم يقدر
جريه عليه لم يدل عليه انما يدل على شىء ما من صفة الطول
على الجملة وان العطف والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم
واحد لافادة خصوص بل هما اسمان كان واحدهما عند
السامع اعرف من الاخر وانما الصفة والموصوف
فهما اسمان اجريا مجرى واحد لافادة خصوص والفرق
بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام وورود
الاول كالبساط لذكره وليس البيان كذلك اذ المعتمد
بالحديث هو الاول وورود الثانى لاجل ان توضح امره
وان البدل فى حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح
ذلك قولك انا ابن التارك البكرى بشر عليه
الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان من البكرى ويمتنع
ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه فى التقدير

نحو

نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكر
ذلك فى باب الاضافة قوله والحرف العطف بالحروف وحروف
العطف تسعة الواو وللجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء
وثم وحتى من حروف العطف تشترك فى جمع المعطوف
عليه فى حكم واحد الا انها بعد اشتراكهما فى هذا المعنى
تفترق قالوا الواو للجمع المطلق وهى الاصل فى الحروف
العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف اخواتها
فانها تفيد مع الاشتراك معنى اخر فتكون هى اصلا
والدلايل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب
كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزى الى
الشافعى رحمة الله من ان الواو تفيد الترتيب فهو افتراء
عليه فانه رفع شانا واعلى كعبا فى علم العربية من ان
يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان الترتيب

الآن الفاء توجب من غير مهلة وتراخ وثم توجب مع التراخي
ومن ثم لم يجز ضربت زيداً يوم الجمعة فعمراً بعد شهر وجاز
ثم عمراً بعد شهر وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها
بأسنا بياتاً وقوله واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل
صالحاً ثم اهتدى فمتأول بانه لما اهلكها حكم بان الناس
فجاءها وبثبات الاهتداء ودوامه واما حتى
فهي موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر في حروف الجر
ولهذا لم يذكره المص هنا واو لاحد الشيئين او الاشياء
او يجئ على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضرب
زيداً او عمرواً اردت ان تخبر بضربك زيداً فاعترضك
شك صورت له ان تكون ضربت عمرواً فاتيت باو
وافدت انك ضربت واحد منهما وقد يقع في الاستفهام
نحو ازيد عندك او عمرو يدل على تستفهم المخاطب

عن احدها

عن احدها والثاني التخيير نحو اضرب زيداً او عمرواً فقد
امرته بضرب احدهما لا بعينه ولم يجز ان يضربهما فليس
في ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك شئ
موجود شك فيه كما يكون في الخبر والثالث الاباحة
نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا
وبين التخيير انه لو جالسهما معاً لم يكن عاصياً كما
انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان الامتثال لا
يكون الا بالاقدام على احدهما واما بمنزلة او في هذه
المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما زيداً
واما عمرواً وجالس اما الحسن واما ابن سيرين
والجمهور على انها ايضاً من جملة حروف العطف
والشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها قبل المعطوف
عليه ولدخول العاطف عليها واقتفاها المص حيث

لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة قوله وام
الاستفهام متصلة اعلم ان ام تجئ على ضربين احدهما
ان يكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك
اضربت زيداً ام عمرواً والحاصل انها اذا وقعت
بين مفردين فهي متصلة واذا كانت متصلة صح ان
ان يقال ايهما والاتصال ان يكون معادلة لهمزة
الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا جميعاً بمعنى اي
والفصل بينها وبين او انك مع ام تعلم وجود
احدهما عنده فتطلبه بالتعيين ومع او لا تعلم
وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر
احدهما نحو زيد ان كان زيد عنده او عمرو ان كان عنده
عمرو والجواب مع او لا او نعم والثاني ان تكون منقطعة

وتقع

وتقع في الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك
ازيد عندك ام عندك عمرو فكانك استفهمت
عن موجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا السؤال
فاضربت عنه واستانف سؤالاً اخر فقلت ام عندك
عمرو والمعنى بل عندك عمرو وقام المنقطعة بمعنى
بل مع الهمزة ولا بد لها معها من اعادة الخبر فرقاً بينها
وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل ام
شاء كانك رايت شيئاً من بعيد فظننت ابلاً فا
خبرت بانه ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك
شك جوزت له ان يكون شيئاً اخر فاضربت عن
الاخبار آخذاً في السؤال عن كونه شيئاً فقلت
ام شاء اي بل اهي شاء قوله ولا للنفي بعد الاثبات
اعلم ان لا وبل ولكن تشترك في ان للمعطوف بها

يغاير المعطوف عليه اما لا فهى للنفى بعد الاثبات
نحو جاءنى زيد لا عمرو وفيه دل على ان المجئ صدر من زيد
لا من عمرو ولا يجئ الا بعد الاثبات لا تقول ما جاءنى زيد
لا عمرو و اما بل فهى للاضراب وهو الاعراض عن الشئ
بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمرا
كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك
غلطت فى ذلك فاضربت عنه الى عمرو وقالوا بل
نقضه لا لان لا تنفى عن الثانى ما وجب للاول وبل
تثبت للثانى ما وجب للاول و تنفيه عنه وقد تقع بعد
المنفى كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءنى زيد بل عمرو
فانطلت نفى المجئ عن زيد واخبرت ان الذى لم يجئ
عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا على
وجهين احدها ان يكون التقدير ما جاءنى زيد بل عمرو

فكانك

فكانك قصدت ان تثبت نفى المجئ لزيد ثم استدركت
فاثبته لعمرو والثانى ان يكون المعنى ما جاءنى زيد بل عمرو
فيكون نفى المجئ ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون
الاستدراك فى الفعل وحده دون الفعل وحرف
النفى معا واما لكن فهى للاستدراك بعد النفى خاصة
نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو فهى اخص من بل لاختصاصها
بالاستدراك بعد النفى دون الايجاب لا تقول ضربت
زيدا لكن عمرا هذا فى عطف المفرد على المفرد واما فى
عطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى جواز الاستدراك
بها فى الايجاب ايضا نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ و
الفرق بين الاستدراك والاضراب مذكور فى المتن
قوله الفصل الرابع فى الاعراب الاصلى وغير
وغير الاصلى الكلام مدار ه على ثلثة معان انما

جعل الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية
والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول
لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه
فاختص بالرفع الذى هو اقوى لانه من الشفتين
ويحتاج فى النطق به الى تحريك عضوين واختص
المفعول الذى هو اضعف بالنصب الذى هو اخف
واضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه هو
ما بينهما لكونه تارة فاعلا فى المعنى وتارة مفعولا
بالجر الذى هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه
من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق والتشاكل
او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا
ليس الا ويكون المفعول واحدا فصاعدا الى
التسعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف

انتهاجا

انتهاجا لمنهج التوازى والتعادل قوله والملحق
بالفاعل خمسة جمهور النحويين على ان الفاعل اصل المبتداء
فرع عليه خلافا لابن فضال لنا ما روى عن على رضى الله عنه
انه قال الفاعل رفع وما شبه به والمفعول نصب
وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه
وايضا ان الفعل تقدم على الاسم فى باب الاسناد
لما تقدم فيكون الجملة الفعلية مقدمة على الاسمية
فيكون الفاعل مقدما على المبتداء وايضا ان الفاعل
ابدا او فى الغالب ثانى اثنين لانه لا يحتاج الا الى
شئ واحد وهو الفعل والمبتداء ابدا او فى الغالب
ثالث ثلثة لافتقاره الى الخبر والى العايد منه
اليه ولا شك فى تقدم الاثنين على الثلثة وقد
ذكرنا فيما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها

قوله والمفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت
ضربا كانك قلت اوجدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا
مطلقا لانه مفعول على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت
ضربت زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق
وانما وقعت به فعلا وعلى هذا ساير المفاعيل وانما
الحق الحال والتميز والمستثنى المنصوب بالمفعول
لمجيئهن فضلة في الكلام مثله وللحال شبه خاص بالظرف
لكونها مفعولا فيها وللمستثنى بالمفعول معه لان العامل
فيه يتوسط حرف قوله والجر الاصلي للمضاف اليه
بالاضافة المعنوية انما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا
بايديكم غير الاصلي لان المجرور لفظا مرفوع او
منصوب معنى اذا المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم على

احد التاويلين فكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية
لانه فاعل او مفعول على ما سبق قوله واعراب الفعل
غير حقيقي كله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية قد ذكرنا
فيما سبق ان حق الاعراب للاسم في الاصل لان وضع
الاعراب على ان يميز بين المعاني المختلفة ومحل توارد
المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف
تدل صيغها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم
لا لغيره واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو بسبب
المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله
وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة
لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الاخر باختلاف العوامل
فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هي مبني الا انه كناية
عن اسم مرفوع ولهذا تسمى ضمير مرفوع وكذا اذا قلت

اياك ضربت ولفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب
ولما كانت هذه الاسماء تنوب مناب الاسماء الظاهرة
ومست الحاجة فيها الى تميز ما كان كناية عن مرفوع عما
كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة
اوجبت بناءها وجعل لهم الغرض المقصود من التميز بين
هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على
ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها
اختلاف الاخر لاختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا
فقيل انه اعراب غير صريح قوله وهي على ضربين متصل
وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء فان قلت كيف عرف
المتصل المصطلح عليه بالاتصال العرفي اللغوي وهذا
غير ذلك فلا يلزم ما ذكرت ثم ان الضمير المتصل اما ان
يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد يكون

بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربا وضربوا او مستكنا
وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم المستكن اما
ان يكون لازما اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة
افعال وهي افعل وتفعل وافعل ونفعل اذا كان
للمخاطب المذكر دون الغايب المؤنث فهذه الافعال ابدا
مسندة الى ما استكن فيهن من انا ونحن وانت او غير لازم
وهو ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمنوي
في فعل الواحد الغايب نحو زيد فعل وهند فعلت فانه
لما يسند اليه يسند الى الظاهر والبارز من الضماير نحو
ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات
نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب
غلامه والى البارز اذا جرى على غير ما هو له نحو هند
زيد ضاربته هي فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له

وهی لهذا فابرزت ضمیرها و ذلک لازم فی الصفات بخلاف
الفعل نحو هند زید ضربته الخطا لرتبة الصفات علی رتبة
الافعال واما الضمیر المنصوب والمجرور فلا یکونان الا بارزین
لان الاستتار من خواص المرفوع لانه یضمر اذ الفعل یدل
علیه لکونه کالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما
لا یضمران بل یحذف فان مجیبهما فضلة یتم الکلام بدونهما
واما المنفصل فهو جار مجری المظهر فی استقلاله والتلفظ
به وحده ویکون مرفوعا نحو هو فعل کذا و منصوبا نحو
ایاک اکرمت ولا مجرور له البتة اذ لا یمکن انفصال
المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا تری انه
یحوق کل واحد منهما ان یفصل بینه وبین عامله نحو ما ضرب
الا زید وما ضربت الا زیدا وان یصدر به الکلام نحو زید
فعل و زیدا اکرمت بخلاف المجرور قوله والفاظ

المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون لفظا انا موضوع
لیکون کنایة عن المتکلم والوقف علیه بالالف تارةً
وبالهاء اخری نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء
للوصل مجری الوقف نحو قوله انا سیف العشیرة فاعرفوا
واما نحن فهو جمع انا علی غیر لفظ الواحد کما قالوا المرأة
والنساء والخفة والمخاض وکذا قبل التثنیة نحن وانما
لم یثن ولم یجمع علی لفظه لان المتکلم لا یقترن الیه متکلم
وانما یقترن الیه الغایب والمخاطب الا تری انک
اذا فصلت فی قولک نحن فعلنا فعلت انا و زید فعلنا
او انت و انا فعلنا ولا یمکن ان تقول انا وانا فعلنا
فلهذا استونف للتثنیة لفظ یدل علی الاثنین فما فوقه
وبنی علی الضم لانه یبتنی علی معنیین فقوی و مثله قط
وقیل واما انت فهو ضمیر الخطاب والاسم باتفاق

منهم ان والتاء للخطاب ولا محل لها من الاعراب بخلافها
فی ضربت وانما حرکوا التاء لئلا یجتمع ساکنان وقالوا
انت وانتِ ولم یقولوا بالضم لانهم وضعوا انا لاول
مراتب الحاضر وهو المتکلم وحرکوا فیه النون اظهاراً
لمخرجها اذ لو سکنت لکانت فی الخیشوم عنوا ذا دکت
اثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للمخاطب فقالوا انت
ولو فعلوا مثل هذا فی ضربت لزمهم حذف التاء من
المتکلم وهو بین الفساد وانما اختص الفتحة بالمذکر
والکسرة للمؤنث تقدیما لجانب المذکر علی جانب المؤنث
والفتح خیر من الکسر لخفته ثم قالوا فی التثنیة انتما
وفی الجمع انتم والغایب هما وهم وکان القیاس انتا
انتوا لان علم التثنیة هو الالف وعلم الجمع هو الواو
الا انهم عدلوا عن القیاس لانهم لو قالوا انتا لالتبس

بالوقف فیمن یقول انتا ولا انتم لو انتا انتوا الا انهم ان
یقولوا هوا هوا دکان یفضی الی اجتماع المعتلین فی اخر
غیر المتمکن فلم یفعلوا بل لما کانوا ابدلوا من الواو فی هوا
میما لان المیم من مخرج الواو وهی اجدر علی الحرکة التزموا
المیم فی جمیع الباب وقالوا فی الجمع انتم والاصل
انتموا بدلیل مراجعته فی الضرورة والاختیار دون
فی مثل انلزمکموها ونزمتموه وانما حذف الواو تخفیفاً
حین امن الباس ولم یحذف الف التثنیة لالتباس
التثنیة بالجمع ولم یعکس لان الجمع اثقل من التثنیة
فالتخفیف به اولی وانما ضم ما قبل المیم فی هما وانتما
فی المذکر والمؤنث لان المیم شفویة فجعلوا حرکة ما
قبلها من جنسها وهو الضم الشفوی اتباعا ولانهم جعلوا
حرکة ما قبل حرف التثنیة من جنسها فی المظهر نصرین

فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة ما قبل الميم الشفوية
من جنسها واشركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية
ولم يشركوا في الجمع جرمًا على منوال المظهر وقالوا
في الجمع المؤنث هنّ وانتنّ ولم يجعلوا بالالف
والتاء ايقاعًا للمخالفة بين الفرع والاصل اعني
المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا
ونصرن وشدّدت لان الاصل همن وانتمن فقلبت
الميم وادغم واما المنفصل المنصوب فهو ايا عند جمهور
اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق
للدلالة على احوال المرجوع اليه ولا محل لهذه اللواحق
من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل انها
مجرورة المحل باضافة ايا اليها لانه اسم مبهم فلخص
امره بالاضافة واستدل بما حكاه عن العرب اذا بلغ

الرجل الستين فاياه واياالشواب حيث اضافه
ايا الى الاسم المظهر واما الضماير المتصلة فما كان
للمرفوع منها هو التاء في ضربت وهي مضموم للمتكلم
ومفتوح للمخاطب المذكر ومكسور للمخاطب المؤنث
وقد استوثر المتكلم باقوى الحركات وانما
فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث
لما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربت وضربنا لانهم
قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم
وانتن جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغايب
الواو لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند
ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه واما
في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربتا وضربن
ولم يزيدوا الميم فرقا بين المستكن والبارز اذ قولك

ضربا تثنية للمستكن في زيد ضرب وضربتا للبارز
في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمؤنث اذ مكنهم
الفرق هنا باقحام التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هنالك
لانه قد دخلت هنالك التاء للمخاطب فزيادة تاء
ثانية تفضي الى اجتماع التائين وهو مستبشع جدًّا
وقالوا في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف ضربتن لان
احدى النونين هنالك بدل من الميم في الواحد ولا
ميم هنا فتبدل منها فهذا حكم الضماير اللاحقة بالماضي
واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغايب المستكن
نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغايبة نحو هند تضرب وكذا
ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت
تفعل وانا افعل ونحن نفعل ويتميز هذه الاحوال
بالزوايد التي اختفيت في صدره ويقولون في الغايبين

يضربان ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان للمضارع لما كان
معربا حوفظ على حركته الاعرابية النون وتقول في الغايبتين
تضربان ولم يلحقوا اخره التاء لان التاء في اوله يغني عن ذلك
وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في التثنية
المخاطب وجمعه تضربان وتضربون وتزيد الميم لما ذكرنا
من الفرق بين البارز والمستكن وتقول في المؤنث المخاطب
تضربين فتلحقوا الياء باخره علما للضمير المؤنث لان التاء
في اوله علامة للخاطب تمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا
بالياء لانها علم للمؤنث ايضا في هذي وتقول في التثنية
تضربان ولم يفرق بينها وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي ضرورة
وتقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغايب واما في
المتكلم لا يبرز الضمير لان حرف المضارعة في اوله يغني عن
ابرازه ويؤمن الالتباس وحكم الامر حكم مخاطب المضارع

الا في اتصال نون الاعراب لانه مبني او مجزوم وهذه النون
تسقط في الجزم اما المتصل المنصوب فهو الكاف في اكرمك
والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور كلفظ المنصوب
على تقدم **قوله** الا ان ياء المتكلم في المنصوب له نون
عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير المنصوب يعمد بنون قبلها
نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من اخ الجر اعني الكسر
فلا يكون في بنائه كسر كما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على الفعل
ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها واجازوا
حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال عماعدا ليت نحو انني
وكانني ولكنني ولعلي ولا يقال ليتي الا في ضرورة الشعر واما
واما اذا كان ضمير مجرور فلا يعمد نحو غلامي وبي ولي لان الاسم
والحروف لم يجب صونها عن الكسر الا في من وعن وقد وقط
لانها لما كانت مبنية على السكون عمد اليا معها ابقاء على

سكونها

سكونها وتفاديا من ان تزيله الكسرة **قوله** حرفا التكلم
اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع وانما اسكن
اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من
التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة
نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء
الفا لسكونها ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا
واكرمنا ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من
الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل
لفظا **قوله** خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم
ان اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا
لما تبين ان الجار تنزل من المجرور منزلة الجزء الكلمة
فمنها اضمار رب بعد الواو نحو قوله وتم الاعماق خاوي
المخترق اي ورب مهمة مستور الجوانب خالي الطريق

والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة
رب والبصريون على ان رب مضمرة بعدها لكثرة الاستعمال
وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
والتهيد اي قريب امراة مثلك وسياق الكلام
يدل على ذلك ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم
يونثه ومعنى الهيتها اشغلتها وقوله ذي تمايم اي عن
صبي ذي تمايم وهي جمع تميمة وهي المعاذة ومحول
الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي
صعد واجاب اي بل رب بلد وهي ههنا بمعنى المفازة
والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعود **قوله**
ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر
سيبويه في اعراب هذا المثال اربعة اوجه احدها
وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول ورفع

الثاني

الثاني على تقدير ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع
اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتداء من الثاني لدلالة
حرف الجزاء عليه لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية
والثاني ترفعهما معا على ان الاول اسم كان المضمرة
والخبر محذوف والثاني خبر مبتدء المحذوف ~~خبر كان والثالث~~
والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه دون
الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان ينصبهما جميعا
نحو ان خيرا فخيرا فالاول على ذكرنا في الوجه الاول والثاني
على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى
خيرا والرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني
وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث **قوله** وهذه
السماعية لا تضمر الا مع شيء اخر العامل السماعي
اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه قبل ما نرى

سفا اضمار ان من الفاء التي تدل عليه وفي اضمار الجازم
من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار
كان اضمار كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله
لافعلن بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه قوله
والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال اعلم ان الفعل يضمر
ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه دليل
من الحال او المقال فالاول نحو قولك وقد رايت من
يتهيأ للسفر مكة يريد مكة فاضمرته اذ الحال تدل
على ذلك وهكذا اذا سمعت المتهي قد كبروا
فقلت الهلال باضمار ابصروا وقوله للمتهي و
للمستهلين معناه لاجل المتهي وفي حقه لا ان يكون
المتهي المخاطب ولهذا كان للمضمر يريد وابصروا على
الغيبة دون تريد وابصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى

بل ملة

بل ملة ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد
اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله تعالى
وقالوا كونوا هودا لانك لما اضربت عن قولهم كونوا
هودا ونصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد
نتبع ومنه قولك لمن يقول من فعل زيد باضمار
اي فعل زيد ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء
وذلك لان جواب من فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة
الجواب السؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار
ضربت زيدا لا زيد بالرفع قوله وقريب من هذا
الاضمار على شريطة التفسير الاضمار على شريطة التفسير
من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من
الالفاظ الا ان الدليل على اضمار الفعل في قولهم
بل ملة ابراهيم حنيفا متقدم عليه وهو قوله كونوا هودا

الله قديم بلا ابتداء والله نهاية

وفيما يضمر على شريطة التفسير متاخر عنه فهذا معنى قوله
الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا
بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما
المرفوع فنحو قولهم هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل
مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج الا انه اضمر استغناء
بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل تقتضي
الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم
الواقع بعد لو وان واذا وهلا ونحو ذلك مما فيهن
من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله
ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر المعنى
ضربت عبد الله ضربته لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه
مشغولا عنه بضميره غير ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان
المضمر اما ان يكون عين المظهر نحو ما ذكرنا او فعلا في معناه نحو

زيدا

زيدا مررت اي جزت ولا يصح اضمار مررت لانه لا
ينصب المفعول او ما هو لازم معناه نحو زيدا ضربت
غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لان اهانة
المولى من لوازم ضرب الغلام وهذا باب الاطناب
فيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصرت على هذا
القدر فليس الري عن التشاف
وقع الفراغ من تنمقه في يد
العبد الضعيف النحيف
رمضان بن مصطفى عفي الله
لهما ولوالديهما ورحم الله
لمن نظر ودعا للكاتبه الفقير
تاريخ في شهر ذي الحجة
من يوم العيد الاضحى
سنة سبع الف

تمت هذه الكتاب
روسى في مدرسه

سنة مديد


مرحوم مغفور له احمد افندی
روحیچون
فاتحه


مرحوم مغفور له احمد افندی
روحیچون
فاتحه